جامعـة قاصدي مرباح – ورقلـــة–

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق والعلوم السياسية

شعبة العلوم السياسية

التخصص : ماستر تنظيم سياسي و إداري

دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المحلية المستدامة

– دراسة حالة بلدية تبسبست في الفترة 2019/2007 –

من إعداد الطالب:

بن حمية نورالدين

إشراف الأستاذ :

أ./ كافي عبد الوهاب

(الرتبة العلمية) اسم ولقب الأستاذ	الصفة
د / رمضان عبد المجيد	رئيسا
أ / كافي عبد الوهاب	مشرفا ومقرارا
د/ بن كادي حسان	مناقشا

نوقشت و أجيزت يوم : 2019/06/24

السنة الجامعية 2018– 2019

بسم الله الرحمـــــن

الرحـــيم

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي وعملي إلى أمي التي غمرتني بحبها وعطفها،

إلى سندي في الحياة إلى والدي الكريم الذي أحاطني بفيض

رعايته واهتمامه، لهما مني كاملا المحبة والتقدير والاحترام

إلى أختي الوحيدة هناء

"إلى روح جدتى الطاهرة "أم الخير"

إلى كل أفراد عائلتي فردًا فردًا

إلى زوجتي وبناتي البراعم الصغار، أسيل ونور الإيمان وسرين

إلى جميع أصدقائي الذين عشت معهم أسعد اللحظات حفظهم الله

جميعا.

وإلى كل من أعرفه من قريب أو من بعيد

إلي كل من دعمني ووقف بجانبي في إتمام هذا العمل.

شكر وعرفان

مصداقا لقوله صلى الله عليه وسلم:" **من لم يشكر الناس لم يشكر الله**" صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم."

اشكر الله عز وجل أولا، الذي أعانني ووفقني على إنهاء هذا البحث

واشكر الوالدين الكريمين والزوجة ثانيا.

إلى بلدي الجزائر .....التي لابد أن يتغير حالها يوما ما بجهود أبنائها ومن ثم يقتضي منى جانب الشكر والاعتراف بالفضل أن أتقدم بخالص الشكر والامتنان إلى الأستاذ المشرف " **كافي عبد الوهاب**" الذي لم يدخر جهدا في النصح والتوجيه وأسال الله أن يجازيه خير جزاء كما أتقدم بالشكر إلى جميع أساتذة العلوم السياسية كل باسمه،والى كل من أعانني ووقف إلى جانبي من قريب أو بعيد في إتمام هذا العمل .

فهرس المحتويات

الرقم	العنوان	الصفحة
01	البسملة	//
02	الإهداء	//
03	كلمة شكر	//
04	فهرس المحتويات ـــــــــــــــــــــــــــــــ 003-002-001	//
05	الملخص ـــــــــــــــــــــــــــــــ	//
06	مقدمة ـــــــــــــــــــــــــــــــ أ-ب-ج-د-هـ-و	//
07	**الفصل الأول :الإطار النظري والمفاهيمي للتنمية المحلية المستدامة**	**23/01**
08	تمهيد الفصل	01
09	المبحث الأول:مفهوم التنمية المحلية المستدامة	05-02
10	المطلب الأول :تعريف التنمية المحلية	03-02
11	المطلب الثاني :تعريف التنمية المستدامة	05-03
12	المبحث الثاني :مرتكزات التنمية المحلية المستدامة	15-06
13	المطلب الأول :خصائص التنمية المحلية المستدامة	06
14	المطلب الثاني :أهداف التنمية المحلية المستدامة	07
15	المطلب الثالث :مبادئ التنمية المحلية المستدامة	10-08
16	المطلب الرابع :مقومات التنمية المحلية وأبعاد الاستدامة	15-11
17	المبحث الثالث :مراحل التنمية المحلية واستراتيجيات الاستدامة	18-16
18	المطلب الأول :مراحل التنمية المحلية	16
19	المطلب الثاني :استراتيجيات الاستدامة	18-17
20	المبحث الرابع :خطوات التنمية المحلية	19
21	المطلب الأول :خطوات التنمية المحلية	19
22	المبحث الخامس : معوقات التنمية المحلية المستدامة	22-20
23	المطلب الأول :معوقات التنمية المحلية	20
24	المطلب الثاني : معوقات الاستدامة	22-21
25	خلاصة الفصل	23
26	**الفصل الثاني :علاقة الحكم الراشد بالتنمية المحلية المستدامة**	**49-24**
27	تمهيد الفصل	24

28	المبحث الأول :بلورة فكرة الحكم الراشد	29-25
29	المطلب الأول : مفهوم الحكم الراشد	26-25
30	المطلب الثاني : تعار يف مقدمة من قبل هيئات ومؤسسات دولية	28-26
31	المطلب الثالث : تعار يف مقدمة من قبل بعض الباحثين	29
32	المبحث الثاني :علاقة الحكم الراشد ببعض المفاهيم المشابهة	33-30
33	المطلب الأول : علاقة الحكم الراشد بالتنمية البشرية و المستدامة	31-30
34	المطلب الثاني: علاقة الحكم الراشد بالديمقراطية والاستقرار السياسي	32-31
35	المطلب الثالث: علاقة الحكم الراشد بالمجتمع المدني والإصلاح السياسي	33-32
36	المبحث الثالث:عناصر وأبعاد ومؤشرات الحكم الراشد	40-33
37	المطلب الأول:عناصر الحكم الراشد	35-33
38	المطلب الثاني: أبعاد الحكم الراشد	37-35
39	المطلب الثالث: مؤشرات الحكم الراشد	40-37
40	المبحث الرابع :أثار تطبيق مبادئ الحكم الراشد على التنمية المحلية المستدامة	45-41
41	المطلب الأول:علاقة الديمقراطية بالتنمية	42-41
42	المطلب الثاني:علاقة الحكم الراشد بالتنمية	43-42
43	المطلب الثالث:اثر الحكم الراشد على التنمية البشرية	45-43
44	المبحث الخامس : معيقات تحقيق الحكم الراشد وسبل الإصلاح	48-46
45	المطلب الأول : المعيقات	47-46
46	المطلب الثاني : سبل الإصلاح	48-47
47	خلاصة الفصل	49
48	**الفصل الثالث :تفعيل الحكم الراشد في دعم مسار التنمية المحلية المستدامة**	**73-50**
49	تمهيد الفصل	50
50	المبحث الأول :البلدية ماهيتها ومسؤوليتها	54-51
51	المطلب الأول :تعريف البلدية وخصائصها	52-51
52	المطلب الثاني :مهام ومسؤوليات البلدية	53-52
53	المطلب الثالث :هيئات البلدية وإدارتها	54-53
54	المبحث الثاني :مكونات ومنهجية الدراسة	58-54
55	المطلب الأول: بطاقة فنية عن البلدية محل الدراسة	55-54
56	المطلب الثاني الهيكل التنظيمي للبلدية محل الدراسة	56-55

57	المطلب الثالث :وسائل الدراسة	58-56
58	المبحث الثالث:تحليل محاور البيانات العامة للاستمارة	62-58
59	المطلب الأول:تحليل محور البيانات الشخصية	60-58
60	المطلب الثاني:تحليل مدى الاهتمام بتطبيق مبادئ الحكم الراشد في البلدية محل الدراسة.	62-60
61	المطلب الثالث : تحليل مدى الاهتمام بتطبيق مبادئ التنمية المحلية المستدامة في البلدية محل الدراسة	66-63
62	المبحث الرابع :بعض إسهامات البلدية في مجال التنمية المحلية المستدامة في الفترة الممتدة من 2007 إلى يومنا هذا .	72-66
63	المطلب الأول:مخططات البلدية للتنمية في إطار برنامج تنمية ولايات الجنوب 2007	69-67
64	المطلب الثاني:حصيلة بعض المشاريع التنموية المنجزة خلال الفترة الممتدة من 2007 إلى يومنا هذا	72-69
65	خلاصة الفصل	73
66	الخاتمة	75-74
67	قائمة المراجع	81-76
68	قائمة الجداول والأشكال	
69	الملحقات	

الملخص

عرف الحديث عن موضوع التنمية المحلية المستدامة والحكم الراشد في العالم عموما والجزائر خصوصا اهتماما متزايد خاصة بعد صدور تقارير الأمم المتحدة ،والهدف منه هو التركيز على أبعاد التنمية المستدامة بالاعتماد على مرتكزات الحكم الراشد ومن خلال مؤشرات التنمية المستدامة وبالاعتماد على البني الشفافية والمسائلة كأهم مرتكزات للحكم الراشد حيث توصلنا إلى تحقيق انجازات وتطورات في مجال التنمية المستدامة شملت نواحي عدة حتى وان لم تكن كافية منها ما هو اقتصادي، اجتماعي ،بيئي وحتى السياسي ، ومنها ارتفاع مستوى الدخل وتحسين مستوى الخدمات الصحية والإنشاءات السكانية وغيره....

الكلمات المفتاحية :التنمية،التنمية المحلية ،التنمية المستدامة ، التنمية البشرية ، التنمية الشاملة ، بلدية تبسبست ، الجزائر .

Le résumé :

Dont la conversation connu le thème du développement durable et la bonne gouvernance dans le monde
a augmenté l'attention, en particulier après la publication des rapports de l'ONU, l'objectif qui doit mettre l'accent sur les dimensions de développement durable basé sur la plate-forme pour une bonne gouvernance.
Par l'analyse des indicateurs de développement en Algérie sur la base des mécanismes pour la transparence
et la responsabilité des fondements les plus importants de la bonne gouvernance, nous devons réaliser
les accomplissements et les développements dans le domaine du développement durable qui
comprenait certains droits économiques, sociaux , environnementaux et politiques , entre le niveau le plus important: le niveau élevé de revenu, d'améliorer la sécurité sociale et le niveau de la population, la mise en place et le développement de l'environnement .

Mots-clés: développement , développement local ,développement durable, développement humain, développement intégré , Commune Tebesbest ; L'Algérie.

The Abstract :

Whose conversation known the theme of sustainable development and good governance in the world
has increased the attention, especially after the publication of the UN reports, the goal that should focus on the dimensions of sustainable development based on the platform for good governance.
By analyzing development indicators in Algeria based on mechanisms for transparency
and responsibility for the most important foundations of good governance, we must realize
achievements and developments in the field of sustainable development that
included some economic, social, environmental and political rights, between the most important level: the high level of income, improve social security and the level of the population, the establishment and development of the environment.

Keywords: development, local development, sustainable development, human development, integrated development, Tebesbest ; Algeria.

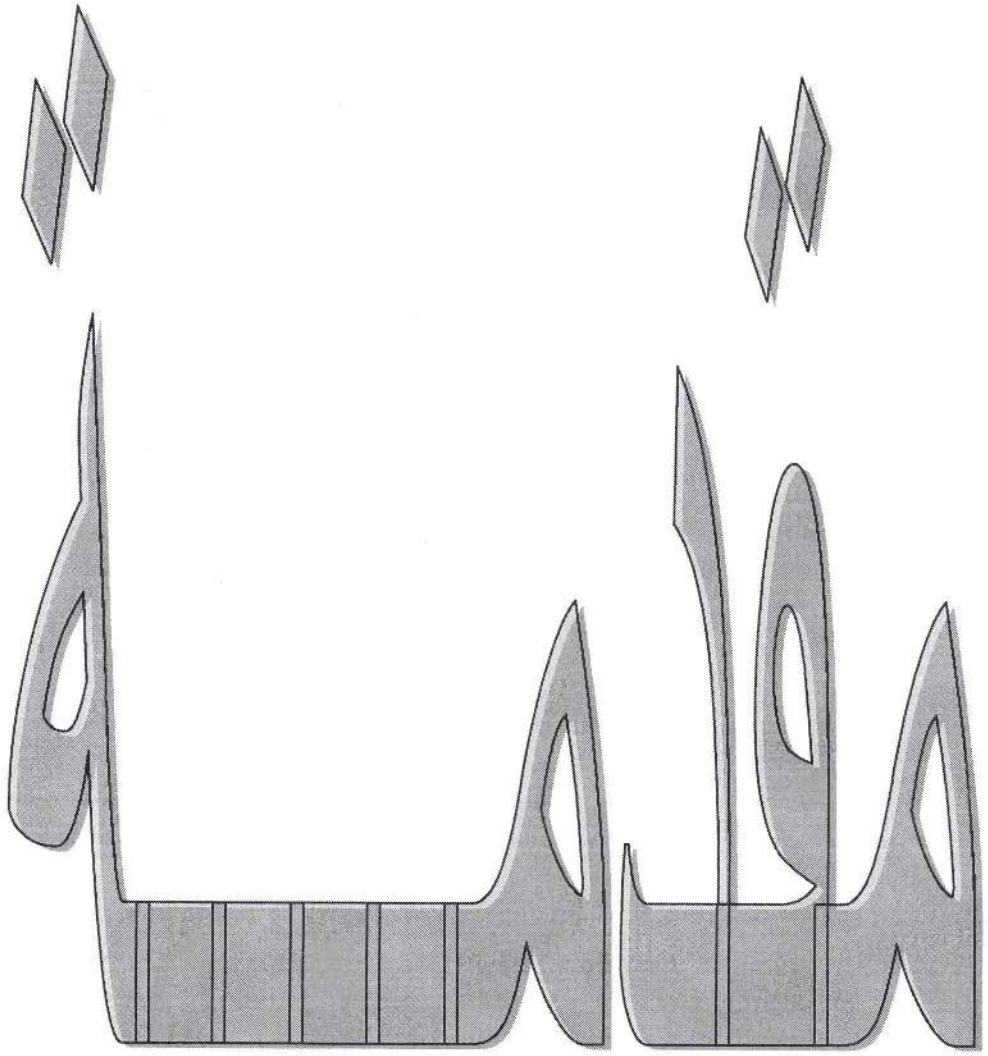
مقدمة

تزداد أهمية التنمية المحلية في عالمنا المعاصر من بلد إلى أخـر وخاصة بالنسبة للدول النامية حيث تعانى من أزمات اقتصادية واجتماعية وسياسية ،ولقد مر الفـــــكر التنموي بتحولات كبيرة انتقلت فيه أفكار التنمية من المفهوم الكلاسيكي الذي ركز على الـــــنمو الاقتصادي إلى مفهوم التنمية المستدامة الذي ركز على الوجه الإنساني للتنمية وهموم الناس وحقـــــوقهم وواجباتهم الاقتصـادية والاجتماعية والبيئية وأعـيد مـفهوم التنمية بطرق عـديدة ليعكس الـتداخل بـين الجوانب الاقتصـادية والجـوانب الاجتماعية في حياة الناس، وجاء مفهوم التنمية البشرية المستدامة ليمثل انتقاله من التنمـية الشامـلة المحدودة المعالم والأهداف إلى تنمية بشرية ذات صـفة توزيعية للمنافع ومؤكدة على حـــقوق الإنسان وخياراته.

خلال السنوات المنصرمة استحوذ موضوع التنمية المحلية المستدامة اهتماما عالميا فعقدت من اجله القمم والمنتديات الدولية كقمة جوهانسبورغ التي عقدت في جنوب إفريقيا سنة 2002 ولم تعد التنمية المستدامة ترفا فكريا بل هي مطلبا أساسيا لتحقيق العدالة والإنصاف في توزيع ثمار ومكاسب التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثروات بين الأجيال .

إن تحقيق التنمية المحلية المستدامة يتطلب توجيه الاهتمام بالنمو الاقتصادي والمسائل الاجتماعية حيث جاء في بيان الأمم المتحدة بشان الألفية لشهر سبتمبر 2000 أنها لا تدخر جهدا في سبيل تخليص الإنسان من ظروف الفقر والبطالة ولا يتم هذا إلا بتحقيق بيئة مواتية للتنمية والنجاح في تحقيق هذه الأهداف يعتمد بالضرورة على توافر الحكم الراشد في كل بلد وتعزيز المساواة بين الجنسين باعتبارهما وسيلتين فعالتين لمكافحة الفقر والجوع والمرض ولتحفيز التنمية المستدامة فعلا، وعلى هذا يبقى الحكم الراشد موضوع مهم في أي نقاش حول التنمية لأنه مرتبط بالنمو الاقتصادي فقد حرص عدد من المؤسسات الدولية على تناول هذا المفهوم بالتحليل والدراسة وعلى رأسها نجد الدراسة التي أجراها البنك الدولي حيث تظهر العلاقة الموجودة بين الحكم الراشد وارتفاع نصيب الفرد من الدخل الوطني وأن إتباع المقاييس الرئيسية للشفافية والوضوح تؤدي إلى تشجيع استخدام الموارد المحلية بشكل أفضل وبالتالي يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والبيئية ،وهكذا فان إصلاح الحكومات ضروري وحتمي عن طريق محاربة الفساد ومكافحة الرشوة من خلال محاولة تطبيق مبادئ الحكم الراشد والعمل بها والوقوف عليها، حيث بدأ الحديث عن التنمية المستدامة والحكم الراشد في العالم عموما بعد صدور تقارير الأمم المتحدة الإنمائية ،إذ كان المقصود التركيز على أبعاد التنمية المستدامة بالاستناد إلى الحكم الراشد والجزائر كباقي دول العالم حيث شهدت تطورات تضمنت اللجوء لتطبيق سياسات اقتصادية محلية تحريرية باعتماد آليات السوق والتوجه نحو اقتصاد السوق وقد تجسد ذلك في التحولات التي عاشتها الجزائر من الاستقلال إلى الوقت الحاضر خاصة بعد فشل نظام التخطيط المركزي لجأت الدولة إلى أسلوب الخصخصة بسبب الأداء السلبي للقطاع العام مما انعكس سلبا على الوضع الاجتماعي حيث اضطرت إلى برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف

الهيكلي الذي لقي دعما من صندوق النقد الدولي ومن نتائجه انخفاض في نسبة التضخم وتحقيق نمو اقتصادي واجتماعي وسياسي ملحوظ بعد فترة من الركود.

الإشكالية :

على الرغم من الجهود المبذولة من قبل السلطات المحلية في تحقيق تنمية مستدامة من خلال تعزيز الحكم الراشد والانفتاح على العالم ومن اجل تحقيق تنمية شاملة يجب القيام بعدة إجراءات من اجل تحقيق مطالب الديمقراطية والشفافية ومنها تحقيق أبعاد التنمية المحلية المستدامة ، وعليه يمكننا صياغة الإشكالية التالية :

إلى أي مدى يساهم الحكم الراشد في تحقيق التنمية المحلية المستدامة وما أثر ذلك على بلدية تبسبست .؟

ولتسهيل الإجابة على الإشكال اقترحنا بعض التساؤلات منها :

- ما المقصود بالتنمية المحلية المستدامة .
- ما هي المقومات الأساسية التي تقوم عليها التنمية المحلية المستدامة .
- ماهي الآليات والميكانيزمات التي تؤدي إلى تحقيق الاستدامة التنموية على المستوى المحلى .
- ماهي انعكاسات تبنى الحكم الراشد على أبعاد التنمية المحلية المستدامة .
- ماهو واقع التنمية المحلية المستدامة من خلال الحكم الراشد .
- ما هي معوقات التنمية المحلية المستدامة والحكم الراشد .
- ماهي انجازات بلدية **تبسبست** في مجال تحقيق التنمية المحلية المستدامة .

الفرضيات :

وللإجابة على هذا الإشكال والتساؤلات انطلقنا من الفرضيات التالية :

- كلما ساد حكم القانون قل الفساد وزاد النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي وتحسن مؤشرات التنمية المحلية .
- وضع القواعد والقوانين الكفيلة بتطبيق الحكم الراشد ومراقبة تنفيذها وتوفير البيئة اللازمة لدعم مصداقيتها يساعد على تحقيق أبعاد التنمية المحلية المستدامة
- كلما تجسدت مبادرات العمل التنموي على ارض الواقع زاد ذلك في تحسين السياسة التنموية
- كلما بادرت الدولة بتطبيق سياسات التنمية المستدامة محليا زاد ذلك من تمكين المواطن في المشاركة في عملية التنمية .

الدراسات السابقة:

01 – الأستاذ مصطفى كامل السيد في كتابه" **الحكم الراشد والتنمية في مصر**" ،تناول من خلاله المفهوم كمدخل أساسي حيث قام بدراسة مقارنة للحكم الراشد من خلال تجارب بعض الدول منها:

التجربة المصرية والكورية مع التركيز على أبعاد الحكم الراشد انطلاقا من البعد الاجتماعي للحكم الراشد أو ما أطلق عليه إدارة شؤون الدولة من الداخل .

02- دراسة :حسن عبد القادر ،"**الحكم الراشد وإشكالية التنمية المحلية**" ،رسالة ماجيستير في العلوم السياسية ، جامعة تلمسان ،2012الهدف من هذه الدراسة هو بحث إمكانية النهوض بنظام الإدارة المحلية وتحقيق التنمية المحلية عن طريق تسييد الحكم الراشد ،باعتباره حسن الإدارة وجدية أسلوب الحكم في التعامل مع المجتمع وأفراده على أساس الحوار بين الحاكم والمحكوم .

03- دراسة سايح بوزيد :"**دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر**" ،رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية :اقتصاد التنمية جامعة تلمسان 2012-2013،والهدف منها هو تشخيص وتحليل واقع التنمية المستدامة وسبل تفعيل الحكم الراشد كدعامة أساسية في إدارة السياسات الاقتصادية والاجتماعية وأهميته في تحقيق وخلق توازنات بين مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني .

04- دراسة لبال نصر الدين في رسالته لنيل شهادة الماجستير لموضوع" **دور الحوكمة المحلية في إرساء المدن المستدامة** "،اهتم فيها بالاستدامة في المدن من خلال العديد من السياسات والأطر القانونية المعتمدة لدى الدول الأخرى التي تنفذ اللامركزية بفعالية .

المناهج :

01- منهج دراسة حالة: اقتضى موضوع الدراسة الاعتماد على هذا المنهج للإحاطة بالحالة المراد دراستها والوصول إلى تعميمات تتعلق بها ، فدراسة الجانب النظري للحكم الراشد والتنمية المستدامة دون معرفة تطبيقاتها لا يبين بوضوح مميزات الحالة في إطار بيئتها العامة التي تتفاعل فيها .

02-المنهج التحليلي: وهو المنهج الذي يقوم بتفسير الظاهرة أو الحالة محل الدراسة ومعرفة المتغيرات المتحكمة في حركية الظاهرة.

03-المنهج الوصفي: يعرف المنهج الوصفي بأنه:" أسلوب من أساليب التحليل المركز على معلومات كافية و دقيقة من الظاهرة أو موضوع محدد،أو فترة من فترات زمنية معلومة وذلك من أجل الحصول على نتائج علمية، ثم تفسيرها بطريقة موضوعية، بما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة".

الإقترابات :

01- الاقتراب الاتصالي :وذلك بتوضيح أشكال وقنوات الاتصال السياسي والتناسق المعلوماتي بين المواطن والسلطات المحلية وتأثير ذلك على شبكات صنع القرار .

أهداف الدراسة :

- التعرف على دور المجالس المنتخبة "البلدية"في عملية التنمية ومحاولة التعرف على واقع هذا العمل التنموي في البلدية من خلال البلدية محل الدراسة كأنموذج.
- العمل على إدخال الطرق الحديثة في تطوير استراتيجيات التنمية المستدامة وتعزيز الحكم الراشد .
- محاولة دعم تجسيد الحكم الراشد الذي يعتبر هدفا رئيسيا ضمن إستراتيجية التنمية المحلية المستدامة وما يحققه من مكاسب متنوعة للدولة .

مبررات اختيار الموضوع :

المبررات الذاتية :

- الرغبة الذاتية للبحث في مجال التنمية والوقوف على مقومات وخبايا التنمية المستدامة في البلدية محل الدراسة .
- الاهتمام الشخصي بهذا الموضوع نتيجة عدة عوامل منها الرغبة في دخول مجال البحث حول موضوع التنمية المحلية المستدامة عن طريق الجماعات المحلية .

المبررات الموضوعية :

- ارتباط الموضوع بعمل الجماعات المحلية التي تكسب أهمية كبيرة في تسيير مختلف الجوانب الحية المحلية
- محاولة فهم البعد المحلي لإقليم البلدية محل الدراسة .
- محاولة إبراز الدور الذي يلعبه الحكم الراشد في التنمية المحلية المستدامة .

صعوبات الدراسة :

- ضيق الوقت حيث أن هذه الدراسة محددة بوقت معين لا يجب تجاوزه خاصة وان هذه الدراسة لها جانب ميداني حيث يتطلب وقت كبير لإكمال الدراسة.
- الدراسة مرتبطة بالواقع تتطلب صبر كبير لكي يتحصل الباحث على كل ما يريد من معلومات نتيجة العراقيل البيروقراطية التي تواجهه إلى جانب نقص الوثائق والتقارير المتعلقة بالتنمية المستدامة كما أن المعلومات المتحصل عليها من مسئول البلدية لم تكن كافية للدراسة والتحليل

حدود الدراسة :

البحث في موضوع العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية المحلية المستدامة من حيث افتراض أن الأولى كمطلب لتحقيق الثانية ، حيث يتطلب من الباحث الأخذ بعين الاعتبار عدة أبعاد ،في هذه الدراسة والتي تجعل من آليات الحكم الراشد كمتغير مستقل ومن التنمية المحلية المستدامة كمتغير تابع ،بهدف فهم جدوى آليات وأبعاد الحكم الراشد في إصلاح ورفع الأداء التنموي المحلي في بلديةتبسبست ،حيث ركز البحث على دراسة الدور الذي يلعبه الحكم الراشد في تحقيق تنمية محلية مستدامة في

في البلدية محل الدراسة والانجازات التي حققتها آخذا بعين الاعتبار استبيان نوضح فيه مدى تطبيق مبادئ كل من التنمية المحلية المستدامة والحكم الراشد في الفترة الممتدة من2007 إلى يومنا هذا.

الخطة :

نظرا لاتساع الموضوع وتشعب فرعه ومن اجل تحقيق الأهداف المسطرة اعتمدنا في هذه الدراسة على تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول مقسمة حسب الشكل التالي:

الفصل الأول :التنمية المحلية المستدامة ،في هذا الفصل سوف نتطرق للتعرف على التنمية المحلية المستدامة من خلال تحديد مفاهيمها ،وابرز أهم المعالم الرئيسية لإستراتيجية التنمية المحلية المستدامة وأهدافها واهم المقومات الأساسية لدعمها ،وبالتطرق لأهم مؤشرات التنمية المستدامة ،وهكذا يتناول هذا الفصل الجوانب النظرية للتنمية المحلية المستدامة من خلال التطرق إلى المباحث التالية :

المبحث الأول : مفهوم التنمية المحلية المستدامة .

المبحث الثاني :مرتكزات التنمية المحلية المستدامة

المبحث الثالث:مراحل التنمية واستراتيجيات الاستدامة

المبحث الرابع :خطوات التنمية المحلية

المبحث الخامس :معوقات التنمية المحلية المستدامة

الفصل الثاني:الحكم الراشد وأثره على التنمية المحلية المستدامة ،يتمحور في هذا الفصل تبيين مفهوم الحكم الراشد ،وتوجيهات المنظمات الدولية والإقليمية الخاصة بتطبيق المفهوم ووضع المقاييس والمؤشرات الخاصة به ،وآثار وسياسات وبرامج التنمية المحلية المستدامة وعلاقته بالمفاهيم الأخرى ،قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية :

المبحث الأول:بلورة مفهوم الحكم الراشد.

المبحث الثاني:علاقة الحكم الراشد ببعض المفاهيم المشابهة.

المبحث الثالث:عناصر وأبعاد ومؤشرات الحكم الراشد.

المبحث الرابع :أثار تطبيق مبادئ الحكم الراشد على التنمية المحلية المستدامة .

المبحث الخامس :معيقات تحقيق الحكم الراشد وسبل الإصلاح .

الفصل الثالث :تفعيل الحكم الراشد في دعم مسار التنمية المحلية المستدامة في البلدية ،في هذا الفصل تبرز أهم الإصلاحات والانجازات التي باشرتها البلدية في مجال إرساء قواعد الحكم الراشد بهدف تحسين نوعية الحكم بشتى أنواعه وذلك باتخاذ تدابير ووضع إجراءات تؤدي إلى توفير مناخ مناسب لتفعيل الممارسة الديمقراطية للخروج من الركود التنموي السابق وتحقيق تنمية محلية مستدامة حسب المباحث التالية :

المبحث الأول :نبذة عن البلدية محل الدراسة

المبحث الثاني :مكونات ومنهجية الدراسة .

المبحث الثالث :تحليل محور البينات العامة للاستمارة

المبحث الرابع :بعض إسهامات البلدية في مجال التنمية المحلية المستدامة في البلدية محل الدراسة

وفي الأخير نختم بحثنا هذا بأهم النتائج والتوصيات من خلال تحليل الإشكالية والتحقيق من الفرضيات وتقديم أفاق لتطوير الموضوع مستقبلا.

الفصل الأول

تمهيد:

إن المتتبع لتاريخ التنمية يجد انه قد عرف تطورا مستمرا، وواضح لمفهوم ومحتوى هذه الأخيرة وكان هدا التطور استجابة واقعية لطبيعة المشكلات التي تواجهها المجتمعات وانعكاسا حقيقيا للخبرات الدولية التي تراكمت عبر الزمن فقد ولد هدا المفهوم ناقصا وعير مكتمل المعنى ففي بادئ الأمر كان لفظ التنمية يعبر عن عملية اقتصادية مادية في أساسها، لكن هدا المفهوم بقي أسير الأبعاد الاقتصادية المادية لعملية تطوير المجتمعات وترقيتها فالتعليم يقاس بالنسبة المادية وليس بالتنشئة الاجتماعية ومضمونها الثقافي والأخلاقي. والاقتصاد يقاس بسوق العمل والاستثمار الأمثل للموارد المتاحة وليس بمعيار التوزيع وتطوير زيادة الموارد والقدرات ،ومع تفاقم مشكلة التدهور البيئي وبداية اصطدام مطالب حماية البيئة بمطالب التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبعد إن دقت منظمة الأمم المتحدة ناقوس الخطر ونبهت إلى المخاطر التي يتعرض لها كوكب الأرض جاء مفهوم التنمية المستدامة كبديل موسع لمفاهيم تنموية محلية أخرى سابقة، ومن خلال هدا الفصل سوف نتطرق إلى مفهوم التنمية المحلية المستدامة من حيث التاريخ والمبادئ والإبعاد والمؤشراتعن طريق المباحث التالية :

المبحث الأول : مفهوم التنمية المحلية المستدامة .

المبحث الثاني :مرتكزات التنمية المحلية المستدامة

المبحث الثالث:مراحل التنمية واستراتيجيات الاستدامة

المبحث الرابع :خطوات التنمية المحلية

المبحث الخامس :معوقات التنمية المحلية المستدامة

المبحث الأول :مفهوم التنمية المحلية المستدامة :

سنتطرق في هذا المبحث إلى تعريف التنمية المحلية المستدامة حسب رأي بعض المفكرين

المطلب الأول تعريف التنمية المحلية

01-التنمية:"هي العملية التي تنطوي على يعص التغيرات الحاسمة في جميع المجالات والقدرات والنشاطات الإنسانية وهي ركيزة تعد أساسية في تقدم الشعوب وتخلفها نظرا لتلك التغيرات السياسية والاقتصادية التي تحدث في المجتمع''. [01]

02- المحلية :كما عرفها المفكر **برنارد بيكور "**هي عبارة على فضاء تتواجد فيه رابطة اجتماعية مكثفة والتي تهدف إلى التعايش وبالتالي إلى إعداد استراتيجيات جماعية للتنمية ". [02]

وهناك من يقول" أنها مجال معيشي مرتبط بالهوية الجماعية للسكان كالقبيلة والعشيرة" [03].

03- التنمية المحلية:

أ-"هي عملية بواسطتها تحقق تعاون فعال للارتقاء بمختلف مستويات التجمعات والوحدات المحلية لتحسين نوعية الحياة لسكان المنطقة" [04]

ب- "هي إعادة تشكيل كافة هياكل المجتمع كي تتيح استخدام الموارد المحلية المادية والبشرية لبناء قاعدة اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية ودينية للمجتمع" .[05]

ج- "هي برامج تتم وفق توجهات عامة لإحداث تغييرات محلية من اجل رفع مستوى المعيشة وتحسين نظام توزيع الدخل العام''. [06]

من خلال ما تقدم من تعاريف نخلص إلى تعريف التنمية المحلية بأنها :" عبارة على جهود مشتركة بين كل القائمين على نظام الحكم بالاشتراك مع المجتمع المدني للقيام بمختلف المشاريع التنموية بغرض رفع المستوى المعيشي وتحسين ظروف الحياة عامة".

01- محمد منير حجاب ،الإعلام والتنمية الشاملة ،دار الفجر والتوزيع ،القاهرة ،الطبعة الأولى ،2009،ص30

02- أمال زرنيز ,دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر على ضوء الإصلاحات السياسية والاقتصادية ,الملتقى الوطني الأول لإشكالية الحكم الراشد في الإدارة والجماعات المحلية الإقليمية ,جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2010 ص13

03- نفس المرجع ص14

04- حسين عبد المجيد احمد رشوان ,التنمية ,اجتماعيا,ثقافيا ,اقتصاديا ,سياسيا,إداريا،مؤسسة شباب الجامعة ,الإسكندرية ,2009,ص95

05- نفس المرجع ونفس الصفحة

06 – محمد الطاهر غزيز ,آليات تفعيل دور البلدية في التنمية المحلية ,مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في الحقوق ,كلية الحقوق والعلوم السياسية : جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2010ص04

ومنه خلصنا إلى بعض الاستنتاجات منها: 01

*عملية متكاملة متوازنة غير قابلة للتجزئة

*عملية تتطلب إرادة جماعية شعبية تسهم في تخليص كل مواطن من التخلف والفقر.

*عملية موجهة ومعتمدة وواعية تستهدف أقاليم الدولة وليست عشوائية أو تلقائية عملية تفاعل حركي مستمر ومتجدد

ويمكن استخلاص بعض الأساسيات من اجل القيام الأمثل لعملية التنمية المحلية من بينها: 02

– دعم السلطة المركزية سياسيا وإداريا وماليا وماديا.

– إشراك جميع الفاعلين المحليين من بلدية –جمعية –خواص – مجتمع مدني ......

– توفير إمكانات مالية محلية كافية من اجل النهوض بالتمنية والتخلي على إعانات الدولة

– ترسيخ القيم الايجابية في المجتمع مثل حب العمل والرغبة في رفع مستوى المعيشة والمشاركة في الإنتاج والاستعداد لتحمل النتائج.

المطلب الثاني :تعريف التنمية المستدامة :

ارتكز ت النظرة التقليدية للتنمية على تطوير وإنعاش مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وتوفير الإمكانيات والهياكل لصالح المجتمعات والإفراد في الوقت الراهن دون الأخذ بعين الاعتبار الأجيال المستقبلية و الجوانب البيئية ،الأمر الذي أدى إلى تبلور مفهوم جديد للتنمية اقترن باسم التنمية المستدامة –إدا كان مفهوم التنمية المستدامة قديم قدم الزمان فانه كمصطلح يعد ابتكارا جديد يرجع الفصل فيه إلى مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة البشرية في استكهولم سنة 1972 أين أصبح هدا المصطلح محل اهتمام وواحد من الأفكار التي تربط بين البيئة والتنمية الاقتصادية وقد أصبحت الاستدامة مند هدا المؤتمر تمثل منهجا للتنمية التي تعنى بقضايا الفقر والبيئة والمساواة . 03

01- تعريف اللجنة العالمية للتنمية المستدامة :"هي تنمية تعمل على تلبية احتياجات الحاصر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية الاحتياجات الخاصة ،وقد انتهت اللجنة في تقريرها المعنون بمستقبلها المشترك بان هناك حاجة إلى طريق جديد للتنمية طريق يستديم التقدم البشري لا في مجرد أماكن قليلة أو بضع سنوات بل الكرة الأرضية بأسرها ووصولا للمستقبل البعيد".04

01- عبد المطلب عبد الحميد .التمويل المحلي والتنمية .الدار الجامعية للنشر.الإسكندرية 2001 ص13

02- أمال زرنيز ,مرجع سابق ص08

03- صالح فلاحي ,التنمية المستدامة بين تراكم رأس المال واتساع الفقر,مجلة الحقيقة جامعة أدرار , العدد الثاني مارس 2003,ص193

04 – سهام حرفوش بوباية ذهبية ريمة ,صحراي ايمان ،الإطار النظري للتنمية المستدامة ومؤشرات قياسها ، مؤتمر دولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة . جامعة فرحات عباس سطيف يومي 7-8 ابريل 2008

02- تعريف وليم زولكزهاوس* : يشير إلى أن التنمية المستدامة "هي تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة ودلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليتان متكاملتان ومن ثم يمكن القول أن التنمية المستدامة تستدعي التحقيق الآلي لمتطلبات البيئة" 01.

03 – كما تعرف على "أنها إدارة قاعدة الموارد الطبيعية وصيانتها وتوجيه التغيرات التكنولوجية والمؤسسية بطريقة تضمن تلبية الاحتياجات الأساسية للأجيال الحالية والمقبلة بصورة مستمرة، فهده التنمية تحافظ على الأراضي والمياه والنبات والموارد ولا تحدث تدهور في البيئة وملائمة تكنولوجيا وسليمة اقتصاديا ومقبولة اجتماعيا ".02

04- التعريف المادي للتنمية المستدامة :"رغبة من بعض المؤلفين في جعل مفهوم التنمية المستدامة اقرب إلى التحديد وضعو تعريفات ضيقة لها، ينصب على الجوانب المادية للتنمية المستدامة ويؤكد هؤلاء المؤلفين على ضرورة استخدام الموارد الطبيعية المتجددة بطريقة لا تؤدي إلى فنائها أو تؤدي إلى تناقص جذورها المتجددة بالنسبة للأجيال القادمة وذلك مع المحافظة على رصيد ثابت بطريقة فعالة أو عير متناقضة في الموارد الطبيعية مثل التربة والمياه الجوفية والكتلة البيولوجية" .03

– **ومما سبق يمكن لنا أن نعرف التنمية المستدامة على أنها** : تعبير عن التنمية التي تتسم بالاستقرار وتمتلك عوامل الاستمرار والتواصل وهي ليست واحدة من تلك الأنماط التنموية التي درج العلماء والخبراء على إبرازها مثل التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية أو ...بل هي تشمل كافة الأنماط فهي تنمية تنهض بالأرض ومواردها وتنهض بالموارد البشرية وتقوم بها فهي تنمية تأخذ بعين الاعتبار البعد الزمني وحق الأجيال القادمة في التمتع بالموارد الطبيعية وغيرها من المواد المختلفة.

وفيما يلي الجدول التالي يوضح تطور مفهوم التنمية المحلية المستدامة من الحروب العالمية إلى يومنا هذا

---

*وليم زولكزهاوس :هو مدير حماية البيئة الأمريكية

01- عثمان محمد عنيم وماجدة احمد ابو زنط ,التنمية المستديمة :فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها ,عمان ,مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ,2007ص25

02- نبيلة قالي ,التنمية من النمو إلى الاستدامة ,أعمال المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد.جامعة سطيف أيام 7-8 ابريل 2008

03- عبد السلام أديب على الرابط:www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=4305 consulté le-24-03-20

جدول يبين تطور مفهوم التنمية ومحتواها منذ ح ع 2

المرحلة	مفهوم التنمية	الفترة الزمنية بالتقريب	محتوى التنمية ودرجة التركيز	أسلوب المعالجة	المبدأ العام بالنسبة للإنسان
01	التنمية = النمو الاقتصادي	نهاية الحرب العالمية الثانية إلى غاية منتصف الستينات من القرن العشرين	– اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية . –اهتمام ضعيف بالجوانب البيئية	معالجة كل جانب بشكل مستقل . –افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة من الجوانب مجتمعة	الإنسان هدف التنمية أي تنمية من اجل إنسان
02	التنمية = النمو الاقتصادي + التوزيع العادل	منتصف الستينات إلى غاية منتصف السبعينات من القرن العشرين	– اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية . –اعتماد ضعيف عل الجوانب الاجتماعية والبيئية	معالجة كل جانب بشكل مستقل .	الإنسان هو هدف التنمية أي الإنسان وسيلة للتنمية
03	التنمية الشاملة =الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بالمستوى نفسه	منتصف السبعينات إلى غاية منتصف الثمانينات من القرن العشرين	– اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية واهتمام متوسط بالجانب البيئي	معالجة كل الجوانب معالجة مستقلة من الجوانب الأخرى.	الإنسان هدف التنمية أي التنمية من اجل الإنسان والإنسان صانع التنمية
04	التنمية المستدامة =الاهتمام بجميع الجوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بنفس المستوى	النصف الثاني من الثمانينات إلى يومنا هذا .	– اهتمام كبير بالجانب الاقتصادي . –اهتمام كبير بالجانب الاجتماعي . –اهتمام كبير بالجانب البيئي –اهتمام كبير بالجانب الروحي والثقافي	معالجة كل جانب معالجة تامة مع الجوانب الأخرى	الإنسان هدف التنمية أي تنمية من اجل الإنسان و الإنسان صانع التنمية

المصدر :عثمان محمد غنيم .وماجد أبو زنط ، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع عمان 2007ص 34

المبحث الثاني :مرتكزات التنمية المحلية المستدامة :

سنتطرق في هذا المبحث إلى خصائص وأهداف ومبادئ التنمية المحلية المستدامة وصولا إلى مقومات التنمية المحلية وانتهاء عند أبعاد الاستدامة.

المطلب الأول : خصائص التنمية المحلية المستدامة

01-خصائص التنمية المحلية :نذكر منها على سبيل الذكر لا الحصر : 01

أ- التنمية عملية متكاملة وغير قابلة للتجزئة والتكامل يعني أن تسير التنمية في جميع القطاعات والمستويات بطريقة متكاملة متوازنة .

ب- هي عملية فرعية وليست حالة عرضية إذ تعتبر عملية تفاعل حركي ديناميكي مستمر ومتجدد بغية إتباع الحاجات المتجددة من اجل ذلك الاقتراب من القيم والمثل العليا لتلك الجماعة .

ج أن تكون عملية التنمية المحلية إرادية واعية تتطلب إرادة جماعية شعبية هي إرادة التفكير في المستقبل

ح- التنمية المحلية هي عملية موجهة ومتعمدة وواعية تستهدف الأقاليم الفرعية من الوطن بمعنى أنها ليست عشوائية بل هي عملية مخططة بمعنى التدبير والنظر للمستقبل والسعي نحو تحقيق أهداف الجماعة السياسية بأقصى قدر من الفعالية والكفاءة .

02- خصائص التنمية المستدامة : 02

ا- مراعاة مساواة وحقوق الأجيال اللاحقة وتحقيق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي .

ب- هي عملية متعددة ومترابطة الإبعاد تقوم على أساس التخطيط والتنسيق بين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة وبين التنمية البيئية من جهة أخرى .

ج- تنمية طويلة المدى وهدا من أهم مميزاتها إذ تتخذ البعد الزمني أساسا لها فهي تنمية تهتم بمصير ومستقبل الأجيال القادمة .

ح- هي مدخل عالمي تهتم بتجاوز الفرق بين الشمال والجنوب وتبحث عن كيفية خلق التوازن بين النمو الديمغرافي والتنمية الاقتصادية – التنمية المستدامة تتوجه لتلبية احتياجات أكثر الطبقات فقرا أي أن التنمية تسعى للحد من الفقر العالمي .

خ- التنمية المستدامة تحرص على تطوير الجوانب الثقافية والإبقاء على الحضارة الخاصة بكل مجتمع .

د- عناصر التنمية المستدامة لا يمكن فصلها وذلك لشدة تداخل إبعادها .

01- عبد السلام عبد اللاوي ,دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر :دراسة ميدانية لولايتي المسيلة وبرج بوعريريج ,مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير ,معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية ,جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2010-2011,ص55

02- فتيحة بوحرود, عمر بن سديرة ,التنمية البشرية المستدامة كآلية لتفعيل الكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة , أعمال الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة ,جامعة فرحات عباس .سطيف ايام 7-8 افريل 2008

المطلب الثاني: أهداف التنمية المحلية المستدامة :

01- أهداف التنمية المحلية: [01]

ا- تنمية قدرات القيادات المحلية للإسهام في تنمية المجتمع المحلي .

ب- توفير المناخ الملائم الذي يمكن السكان في المجتمعات المحلية من الإبداع والاعتماد على الذات دون الاعتماد على الدولة وانتظار مشاريعها .

ج-عدم الإخلال في التركيبة السكانية وتوزيعها بين إقليم الدولة والحد من الهجرات الداخلية من الريف إلى المدينة .

ح- جدب الصناعات والنشاطات التقليدية المتنوعة لمناطق المجتمعات المحلية من خلال توفير التسهيلات الممكنة مما يساهم في تطوير تلك المناطق ويتيح لأبنائها فرص العمل .

خ- تعزيز روح الجماعة والعمل الجماعي وربط جهود الشعب والحكومة من اجل النهوض بالبلاد اقتصاديا واجتماعيا وماديا وثقافيا.

د- تسريع عملية التنمية الشاملة وزيادة حرص المواطن في المحافظة على المشاريع التي ساهم في تخطيطها وانجازها .

*وهناك أهداف أخرى كذلك نذكر منها : [02]

أ- دعم الأنشطة الاقتصادية الملائمة لكل إقليم من خلال مراعاة الخصوصية التي تميزها.

ب- إدخال واستعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة في مختلف الميادين الإنتاجية والخدمية .

ج- تنمية التهيئة الحضارية عن طريق تشجيع الاستثمار العام والخاص والوطني والأجنبي .

ح- تحسين ظروف المواطنين من خلال تطوير مراكز الحياة وترقية نوعية الخدمات الحوارية وتحسين فعالية البرامج والأجهزة الاجتماعية لضمان الاستقرار الاجتماعي بصفة عامة .

خ- محاربة الفقر والإقصاء والفوارق الاجتماعية خاصة في المناطق الريفية .

02- أهداف التنمية المستدامة :[03]

ا- القضاء على الفقر وتحقيق نوعية حياة أفضل للسكان اقتصاديا واجتماعيا ودلك من خلال التشجيع على إتباع أنماط إنتاج واستهلاك متوازنة.

ب- إبراز أهمية الموارد البشرية والبحث في القضايا الهامة المرتبطة أساسا بردم الهوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة والمتخلفة وتعزيز دور المرأة في مختلف القطاعات.

01- المعانى أيمن عودة،الإدارة المحلية ،دار وائل للنشر والتوزيع ،الأردن ،الطبعة 1،ص ص139-140

02- نور الدين يوسفي ،الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، دراسة تقييمية للفترة 2000.2008 مع دراسة حالة ولاية البويرة ،رسالة دكتوراه جامعة احمد بوقرة بومرداس ،السنة الجامعية 2009-2010 ص ص49-50

03 - محمد صالح الشيخ ،الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها ،مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ،ط1 الإسكندرية ص94

ج- السعي للحد من الفقر وهدا من خلال تلبية احتياجات أكثر الطبقات فقرا.

ح- النظر في المستجدات الاقتصادية بالتركيز على تأثيرات العولمة وطرق الاستفادة من أجابياتها وخاصة في تعزيز دور القطاع الخاص .

خ- عرض الاتجاهات والقضايا المتعلقة بدور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة وأثره على تطوير آليات الحكم وطرق تطبيقها .

د- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع وذلك بتوعية الناس بأهمية التقنيات في المجال التنموي وكيفية استخدامها في تحسين نوعية حياة البشر وتحقيق أهدافهم دون أن يكون دلك على حساب البيئة .

ذ- إحداث تغيرات مستمرة ومناسبة في حاجات وأولويات المجتمع بطريقة تلائم الإمكانيات وتسمح بتحقيق التوازن العام .

<u>المطلب الثالث : مبادئ التنمية المحلية المستدامة :</u>

01-مبادئ التنمية المحلية : تعتمد التنمية على مجموعة من المبادئ جاءت من اجل تنمية المجتمع والتي تتصف بأنها عملية تكاملية حيث لا بد من توفر هده المبادئ في حين أهملت احدها تفقد التنمية ركائزها في تحقيق أهدافها ومن هده المبادئ:[01]

ا- **التوازن** :يقوم هدا المبدأ على الاهتمام بجوانب التنمية وفقا لحاجة المجتمع فلكل مجتمع احتياجاته تفرض له وزنا خاصا لكل جانب منها فالمجتمعات الفقيرة تحتل القضايا الاقتصادية فيها وزنا اكبر بالنسبة للقضايا الأخرى والتوازن لا يعنى تقديم موارد المجتمع على جميع القطاعات بالمساواة وإنما تقسيمها حسب احتياجات وإشباع المجتمع لمختلف القطاعات التي يحتاجها .

ب- **التنسيق** :توفير جو يسمح بتعاون جميع الأفراد في المجتمع وجميع الأجهزة القائمة على خدمة المجتمع وتضافر جهودها وتكاملها بما يمنع ازدواج الخدمة أو تضاربها مما يهدر الجهود ويزيد في تكاليف الخدمة وكذا يعمل على تشتت المواطنين – **الشمولية** :يعتمد على ضرورة إلزام تناول قضية التنمية على جميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وذلك دون إهمال قضية دون أخرى أي الاهتمام بجميع جوانب الحياة في المجتمع بصورة متكاملة بين الحاجات والرغبات .

ج- مشاركة المواطنين في التنمية: ويعنى بها مساهمة وحصر وتحديد الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف وكدا مساهمة الأهالي في برامج ومشروعات التنمية.

من خلال التجارب المتتالية التي أثبتت أن مشروعات تنمية المجتمع لا يكتب لها النجاح ولا تحقق الفائدة المنشودة ما لم يشترك المواطنون في هده المشروعات والالتزام بما يلي :

* أن تكون الحاجة آو المشكلة آو الموقف في حدود فهم المواطنين بحيث يمكنهم علاجها واتخاذ التدابير إزاء ذلك. * تهيئة الأفراد وإعدادهم وتدريبهم على مواجهة المواقف الصعبة .

01- محمد عبد الفتاح محمد،<u>تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية</u>،المكتب الجامعي الحديث :الإسكندرية ,2008ص ص49-50

ح- التقبل والتوجيه :أي تقبل المجتمع المحلي الذي يعملون فيه كما هو بضر وفه وخبرائه وإمكاناته المحدودة وثقافته وعيرها بغرض كسب ثقة المواطن وبناء علاقة جيدة بينه وبين المختص في التنمية .

خ- الاستعانة بالخبراء:عملية التنمية تمس جميع مجالات الحياة وكافة القطاعات لدى لابد للأخصائيين في التنمية استشارة الخبراء في الجوانب التي تتطلبها هده العملية.

د- التقويم : من اجل معرفة مدي نجاح عملية التنمية أو فشلها يجب على الأخصائيين في تنمية المجتمع أن يقوموا بالتقويم بصفة مستمرة بالأخذ بالنقاط التالية :

* مدى التغيير الذي طرا على المواطنين نتيجة الاشتراك في عمليات تنمية المجتمع.
* مدى التغيير الذي طرا على المجتمع المحلي نتيجة نفس العمليات من مشروعات ومرافق وخدمات...

02 مبادئ التنمية المستدامة : 01

ا- **تحديد الأولويات بعناية:** حيث اقتضت خطورة مشكلات البيئة وغيرها وندرة الموارد التشدد في وضع الأولويات هدا لابد من وضع خطط قائمة على التحليل المتعمق للآثار الصحية والإنتاجية والمجتمعية والايكولوجية لجميع المشكلات .

ب- الاستفادة من كل دينار: والمقصود منه تحقيق اكبر انجازات بموارد محدودة وهو ما يتطلب عمل المتخصصين في المجال مع العمل والتكاثف في تحقيق دلك .

ج- اغتنام فرص تحقيق الربح المادي مع وضع سياسة تحقيق الإرباح للاستفادة منها في جميع المجالات.

ح- الاشتراك الكامل للمواطنين عند التصدي لأي مشكلة ما وهو ما يجعل فرص النجاح قوية .

خ- توظيف الشراكة التي تحقق نجاحا أي الحكومات والدول بانشاء ارتباطات تشمل الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني لتنفيذ تدابير وإجراءات الحد من بعض المشاكل الموجودة .

د- تحسين الأداء الإداري المبنى على الكفاءة والفعالية أي يمكن للمديرين انجاز تحسينات كبيرة بأدنى تكاليف ممكنة .

وهناك مبادئ أخرى يمكن ذكرها كذلك منها : 02

ذ - المشاركة:بمعنى إعطاء أفراد المجتمع إمكانية المشاركة الكاملة الفعالة في صنع القرارات والآليات والتأثير عليها وذلك من اجل زيادة حسن الانتماء لدى هؤلاء الأفراد بالشكل الذي يمكنهم من المشاركة الفعالة في عملية التنمية ومثل هذه المشاركة ضرورية للأسباب التالية :

* قدرة المواطنين على المستوى المحلى من تحديد الأولويات .
* أعضاء المجتمعات المحلية يعملون غالبا على مراقبة المشاريع البيئية .
* أعضاء المجتمعات يعرفون حلولا ممكنة على المستوى المحلي .

01- دوجلاس موشيست،مبادئ التنمية المستدامة ،ترجمة بهاء شاهين ،القاهرة ،الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ،2000، ص 42

02-عثمان محمد غنيم ماجد ابوزنط مرجع سابق ص31

إضافة إلى المبادئ المذكورة نجد كذلك :01

ر- **حسن الإدارة والمشاركة** :أي خضوع أهل الحكم والإدارة إلى مبادئ الشفافية والمحاسبة والحوار والمسؤولية والرقابة من اجل تجنب الفساد وجميع العوامل الأخرى التي من شانها تشكل عقبة في طريق التنمية المستدامة

ز- **التضامن** :أي التضامن بين الأجيال والفئات الاجتماعية داخل المجتمع وبين المجتمعات الأخرى وذلك من خلال الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية وعدم تراكم المديونية على كاهل الأجيال اللاحقة وتامين الحصص العادلة من النمو لكافة الفئات الاجتماعية .

س- **حماية التنوع البيولوجي والحفاظ على الموارد الطبيعية** :يتمثل هدا المبدأ في حماية الكائنات الحية النباتية والحيوانية من الانقراض بالإضافة إلى منع استنزاف الموارد الطبيعية وتشجيع استخدام الطاقات المتجددة فعندما يتعلق الأمر بحماية البيئة فان الوقاية تكون اقل بكثير أو أكثر فاعلية من العلاج حيث تسعى معظم البلدان الآن إلى تقييم وتحفيظ الضرر المحتمل من الاستثمارات في البيئة التحتية وتضع معظمها في الحسبان التكاليف عند تصميم إستراتيجيتها المتعلقة بالطاقة

ش- **تحقيق المعرفة** :يجب اخذ التدابير لتعزيز التعليم والوصول إلى معلومات تحفز الابتكار والوعي والمشاركة الفعالة للجميع من اجل التنمية المستدامة .

هـ-**استيعاب التكاليف** :بمعنى أن قيمة السلع والخدمات يجب أن تعكس جميع التكاليف خلال دورة حياتها من التصميم والاستهلاك إلى التخلص النهائي .

و- **الإنتاج والاستهلاك المسئول**:يجب أجراء تغيرات في الإنتاج والاستهلاك حتى تكون هذه الأخيرة أكثر قابلية للاستمرار من الناحية الاجتماعية والبيئية باعتماد الكفاءة البيئية من خلال تجنب النفايات وحسن استخدام الموارد .

01- حميدة بوعشمة ،دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة ،حالة الجزائر .رسالة الماجستير إدارة أعمال والتنمية المستدامة .جامعة سطيف 2012/2011 ص55

المطلب الرابع :مقومات التنمية المحلية وأبعاد الاستدامة :

01- مقومات التنمية المحلية:

تركز الدولة في عملية التنمية على أهم مؤسسة وهي البلدية ودلك من خلال مجالسها من خلال القيام بتنمية المجتمع المحلي بتقديم الخدمات الأساسية وحل مشاكلهم وتلبية حاجاتهم والقيام بالمشاريع التنموية ،ومن اجل القيام يهدا كله لا بد من مراعاة المقومات التالية : 01

ا- الاهتمام بتدريب العاملين في المجالس البلدية وتوفي المناخ التنظيمي الملائم الذي يضمن رضا الموظفين مما يكون له اثر فعال في تحسين مستوى الأداء وتحقيق الأهداف المنشودة.

ب- ضرورة رفع كفاءة أعضاء المجلس الشعبي البلدي عن طريق الندوات والدورات التكوينية المتخصصة في جميع المجالات .

ج- لا بد من إتباع الأسس العلمية في توظيف العاملين في المجالس البلدية من خلال وضع الشروط الواجب توفرها في الموظف ومواصفات الوظيفة وفي الأخير الإعلان عن الوظيفة.

ح- توفير الموارد المالية حتى يتمكن المجلس البلدي من أداء واجباته بشكل جيد وهد ا ما يسهل عملية التنمية المحلية هدا لان عملية التنمية المحلية تحتاج إلى تمويل كبير لتحقيقها مع مراعاة عدد السكان والمساحة الجغرافية عند إنشاء أي وحدة

خ- مواكبة القوانين والأنظمة التي تنظم الهيئات المحلية والتطورات التي تحقق الاستجابة للتغيرات في البيئة المحيطة أو ضمان إعطاء المجالس المحلية والمجالس البلدية اختصاصات حقيقية تمكنهم من تحقيق الغاية المنشودة من التنمية.

02- أبعاد الاستدامة :

أ-الأبعاد الاقتصادية:نجد02

***حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية** :نرى أن سكان البلدان الصناعية يستغلون أضعاف ما يستغله سكان البلدان النامية من الموارد الطبيعية من خلال أن الدول المتقدمة تتحكم بحوالي 90بالمئة من الناتج الصناعي العالمي وتمتلك حوالي 84 بالمائة من إجمالي النشاط التجاري في حين سكانها يمثلون 25 بالمائة سكان الكرة الأرضية .

***تقليص تبعية البلدان النامية** :من خلال الانطلاق من نمط تنموي يقوم على الاعتماد على الذات لتنمية القدرات الذاتية وتامين الاكتفاء الذاتي وبالتالي التوسع في التعاون الإقليمي وفي التجارة فيما بين البلدان النامية وعيرها .

01-إيمان ألأخضري ،دور المؤسسات المالية الدولية في تمويل وإدارة التنمية المحلية ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،غير منشورة ،تخصص إدارة الجماعات المحلية والإقليمية ،قسم العلوم السياسية , كلية الحقوق والعلوم السياسية , جامعة قاصدي مرباح ورقلة ,2011/2010ص ص08/07

02- دوجلاس موشيست ،مبادئ التنمية المستدامة ،مرجع سابق ، ص ص25-32

* **التنمية المستدامة لدي البلدان الفقيرة** :بمعنى تكريس جميع المجهودات المادية والمعنوية لإغراض التحسين المستمر في مستويات المعيشة للبلدان النامية والفقيرة من خلال القضاء على تابعيات الاستعمار من تخلف وفقر وتدهور وزيادة في السكان بغرض زيادة القوة العاملة ....

*ا**لمساواة في توزيع الموارد** :لان الفرص عير المتساوية في الحصول على التعليم والخدمات الاجتماعية والأراضي والموارد الطبيعية الأخرى وحرية الاختيار وغير ذلك من الحقوق السياسية تشكل حاجزا أمام التنمية فالمساواة تساعد على تنشيط التنمية وتساهم في تحسين مستويات المعيشة

***الحد من التفاوت في المداخيل** : التنمية المستدامة تعنى الحد من التفاوت في المداخيل وفي فرص الحصول على الرعاية الصحية وغيرها ويجب الإشارة إلى أن سياسة تحسين فرص الحصول على الأراضي والتعليم وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية لعبت دورا حاسما في تحفيز التنمية السريعة في البلدان الفقيرة .

***تقليص الإنفاق العسكري** :التنمية المستدامة يجب أن تعني في جميع البلدان تحويل الأموال من الإنفاق على الأغراض العسكرية وامن الدولة إلى الإنفاق على احتياجات التنمية .

<u>ب- الإبعاد الاجتماعية :</u> وتتمثل في [01]

***تثبيت النمو الديمغرافي**: تعنى التنمية المستدامة فيما يتعلق بالأبعاد البشرية العمل على تحقيق تقدم كبير في سبيل تثبيت نمو السكان وهو أمر بدا يكتسي أهمية بالغة ليس لان النمو المستمر للسكان لفترة طويلة وبمعدلات شبيهة بالمعدلات الحالية أصبح أمرا مستحيلا ، بل كذلك لان النمو السريع يحدث ضغوطا حادة على عاتق الدولة وقدراتها في توفير الخدمات .

***مكانة الحجم النهائي للسكان** :بمعنى أن ضغط السكان عامل متنامي من عوامل تدمير المساحات الخضراء وتدهور التربة والإفراط في استغلال الحياة البرية والموارد الطبيعية لان نمو السكان يؤدي إلى الإفراط في استخدام الموارد الطبيعية وعدم قدرتها على تلبية حاجات الجميع .

***أهمية توزيع السكان** :التنمية المستدامة تعني النهوض بالتنمية الريفية للمساعدة على الإبطاء أو تقليص حركة الهجرة إلى المدن وكذا اتخاذ تدابير سياسية خاصة وانتهاج أساليب الإصلاح الزراعي واعتماد التكنولوجيات تؤدي إلى التقليص من حدة النزوح الريفي نحو المدن .

***الاستخدام الكامل للموارد البشرية** :التنمية المستدامة تعني توجيه الموارد وإعادة تخصيصها لاستمرار التنمية ولضمان الوفاء ب:

- الاحتياجات الأساسية البشرية مثل القراءة والكتابة للتعليم.
- توفير الرعاية الصحية والمياه النظيفة.
- تحسين الرخاء الاجتماعي .

01- جيلا لي بهاز ,<u>مساهمة القطاع السياحي في تحقيق التنمية المستدامة</u> ,مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية , كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ,جامعة قاصدي مرباح ورقلة غ.م ص70

- حماية التنوع الثقافي .

- الاستثمار في رأس المال البشري .

* **أهمية دور المرأة** :المرأة الأكثر تعليما لديها فرص اكبر في الحصول على وسائل لحماية نفسها من مشاكل الحياة ومن شأن الاستثمار في صحة المرأة وتعليمها أن يعود على القابلية للاستدامة بمزاية متعددة .

***الأسلوب الديمقراطي في الحكم** :يعد الحكم الراشد على الصعيد الدولي أمرا أساسيا في تحقيق التنمية المستدامة فالتنمية بالمفهوم الواسع ارتفاع إلى مستوى السياسة فتعالج مسالة الحكم والعلاقة بين الناس والإدارة الحاكمة .

ثم إن التنمية المستدامة على المستوى السياسي تحتاج إلى المشاركة من تمسهم القرارات وذلك أن جهود التنمية التي لا تشرك الجماعات في التخطيط لهذه القرارات وتنفيذها كثيرا ما يصيبها الإخفاق ,لذلك فان اعتماد النمط الديمقراطي التشاركي في الحكم يشكل القاعدة الأساسية للتنمية المستدامة في المستقبل

***فكرة العدالة الاجتماعية** :تتضمن العدالة بين الناس والأخذ بيد الفئات المستضعفة والعدالة بين الأجيال حتى يقال ان ما بين أيدينا من ثروات طبيعية هو ملك الأبناء والأحفاد وينبغي أن نصونه

***فكرة تنمية البشر** :من خلال السؤال المطروح هل تخرج مؤسسات التعليم أفراد قادرين على الإسهام الايجابي في التنمية والتقدم الاجتماعي، أم تخرج أعباء اجتماعية تذهب إلى ساحات البطالة لا إلى سوق العمل فالتنمية المتواصلة تطلب منا أن نعيد النظر في نهج التعليم وأساليبه ومؤسساته .

***المشاركة الجماعية الفاعلة** : من الركائز الجوهرية لنجاح التنمية المستدامة مشاركة الناس الفاعلة في مراحل التخطيط والتنفيذ للتنمية الوطنية وتعتمد هذه المشاركة على القبول الجماعي وهي جوهر الديمقراطية .

ج-الإبعاد البيئية: 01

* **إتلاف التربة استعمال المبيدات وتدمير الغطاء النباتي:** من خلال مايلي

- تعرية التربة يؤدي إلى التقليص من غلتها .

- الإفراط في استخدام الأسمدة ومبيدات الحشرات يؤدي إلى لثوت المياه السطحية .

- الضغوط البشرية والحيوانية تصر الغطاء النباتي .

***حماية الموارد الطبيعية** :من خلال مايلي :

- استخدام الأراضي القابلة للزراعة استخداما أكثر كفاءة .

- استحداث وتبنى ممارسات و تكنولوجيات زراعية محسنة تزيد الغلة .

- اجتناب الإسراف في استخدام الأسمدة الكيميائية والمبيدات حتى لا تؤدي إلى تدهور الأنهر والبحيرات وتهدد الحياة البرية ولثوت الأغذية البشرية والإمدادات المائية .

01-محمد باتر على ورد م على الموقع: - www.maroc-ecologie.nat/article.php.3id-article=124:22-02-2008-

***صيانة المياه** :التنمية المستدامة تعنى صيانة المياه بوضع حد للاستخدامات المبددة وتحسين كفاءة شبكات المياه وكذا تحسين نوعية المياه حتى لا يحدث اضطراب في النظم الايكولوجية التي تعتمد على هده المياه .

***تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية** : التنمية المستدامة في هدا المجال تعني أن يتم صيانة ثراء الأرض في التنوع البيولوجي للأجيال المقبلة وذلك بإبطاء عمليات الانقراض وتدمير الملاجئ والنظم الايكولوجية كما تحتل قضية الحفاظ على البيئة محل الصدارة في سلم الاهتمامات ويرجع ذلك إلى أن استنزاف البيئة واهدارها يؤدي إلى الإخلال بتوازنها وبالتالي فان جوهر إستراتيجية التنمية المستدامة هو العمل على تحاشي هد المصير .

***حماية المناخ من الاحتباس الحراري**:التنمية المستدامة تعنى عدم المخاطرة بإجراء تغييرات كبيرة في البيئة العالمية بزيادة مستوى سطح البحر أو تغيير أنماط سقوط الأمطار والغطاء النباتي أو زيادة الأشعة فوق البنفسجية يكون من شانها إحداث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال القادمة ويعني ذلك الحيلولة دون زعزعة استقرار المناخ أو النظم الجغرافية الفيزيائية والبيولوجية أو تدمير طبقة الأزون الحامية للأرض من جراء أفعال الإنسان .

وفيما يلي جدول يبين كيفية تكامل الأبعاد فيما بينها وتحقيق الأهداف المرجوة فيها

الأهداف الأساسية للتنمية المستدامة وكيفية تكامل الأبعاد :

الهدف	الاستدامة الاقتصادية	الاستدامة الاجتماعية	الاستدامة البيئية
المياه	ضمان الإمداد الكافي ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعية والحضرية	تامين الحصول على المياه في المناطق الكافية للاستعمال المنزلي والزراعة الصغيرة للأغلبية الفقيرة	ضمان الحماية الكافية للمجمعات المائية الجوفية وموارد المياه العذبة وأنظمتها الايكولوجية .
الغذاء	رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من اجل تحقيق الآمن الغذائي وزيادة الصادرات	تحسين الإنتاج وأرباح الزراعة الصغيرة وضمان الأمن الغذائي المنزلي	ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه
الصحة	زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية الوقائية وتحسين الصحة والأمان في أماكن العمل	فرض معايير للهواء والضوضاء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة	ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية والأنظمة الايكولوجية والأنظمة الداعمة للحياة
المأوى والخدمات	ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفئ للموارد وموارد البناء ونظام المواصلات	ضمان الحصول على السكن المناسب بالسعر المناسب وتوفير المواصلات والصرف الصحي للأغلبية الفقيرة	ضمان الاستخدام المستدام أو المثالي للأراضي والغابات والطاقة و والموارد المعدنية
الطاقة	ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء للطاقة في المجالات التنموية الصناعية والمواصلات والاستعمال المنزلي	ضمان الحصول على الطاقة الكافية للأغلبية الفقيرة خاصة بدائل الوقود الخشبي وتعميم الكهربا	خفض الآثار البيئية للوقود الحفري على النطاق المحلي والإقليمي والعالمي والتوسع في تنمية استعمال الغابات والبدائل المتجددة الأخرى
التعليم	ضمان وفرة المتدربين لكل القطاعات الأساسية	ضمان الإتاحة الكافية للتعليم للجميع من اجل حياة صحية ومنتجة	إدخال البيئة في المعلومات العامة والبرامج التعليمية
الدخل	زيادة الكفاءة والنمو وقرص العمل	دعم المشاريع الصغيرة وخلق الوظائف للأغلبية الفقيرة قي مختلف القطاعات	ضمان الاستعمال المستديم للموارد الطبيعية الضرورية للنمو أي في القطاعات الرسمية وغير الرسمية .

المصدر :احمد أبو زيد,التنمية المتواصلة"الأبعاد والمناهج ",مكتبة بستان المعرفة ,مصر 2007,ص90

المبحث الثالث : مراحل التنمية واستراتيجيات الاستدامة :

المطلب الأول -مراحل التنمية المحلية:

هناك عدة مراحل حسب ما قاله **ويليام بيدل** حيث قام بالتركيز على المكلف بالتنمية والدي يتولى فيها زمام الأمور وفقا لطبيعة المجتمعات المحلية باختلاف خصائص الأهالي أنفسهم وتتمثل المراحل في[01]

أ-**المرحلة الاستكشافية** :من خلالها يحاول المكلفون بالتنمية اكتساب ثقة السكان المحليين والقيادات -أ وتوضيح مدي أهمية وجوده ودوره بينهم وإقناعهم بضرورة التغيير وضرورة التنمية وقدرتهم على هدا التغيير والقدرة على الخروج من المشاكل والقدرة على مواجهتها .

ب- **المرحلة النقاشية** :وتتلخص مهمة المكلفون بالتنمية في توجيه السكان المحليين ومناقشتهم في مشكلاتهم المحلية من اجل الوصول إلى مخرجات واضحة وجماعية وبدلك يضمن الاتفاق على تنفيذ بعض الإجراءات من اجل تحقيق التنمية ويحق للقيادات في المجتمع المحلي التعبير الحر عن أفكارهم ومخاوفهم واختيار البدائل

ج- **المرحلة التنظيمية** : حيث يقوم المكلفون بالتنمية بمساعدة أعضاء المجتمع على تنفيذ القرارات الجماعية التي كانو قد توصلوا إليها والتي تخدم المصالح العامة .

ح- مرحلة النشاط :يتولى المكلفون بالتنمية مساعدة أعضاء المجتمع على تنفيذ القرارات الجماعية التي تم التوصل إليها والتي تخدم الصالح العام .

خ- **مرحلة التقييم:** يقوم المكلفون بالتنمية بالمساهمة في زيادة قدرة قيادات المجتمع المحلي على معرفة الجوانب السلبية والايجابية لأنشطتهم وقراراتهم وتدريبهم على ممارسة أساليب النقد الذاتي والموضوعي والمادي .

د- **مرحلة الاستمرار** :حيث يقوم المكلفون بالتنمية على جعل عملية التنمية مستمرة وتلقائية داخل المجتمع بعد خروجه من عملية تنمية سابقة ودخوله في أخرى ..

وخلاصة هده الخطوات نستنتج بعض الخصائص من بينها :

* ضرورة التخطيط لعملية التنمية المحلية ومساهمة المواطنين فيها .
* ضرورة مشاركة السكان المحليين في عملية التنمية .
* ضرورة وجود مكلفون بالتنمية المحلية .
* ضرورة علم المجتمع المحلي بمشكلاتهم والمساهمة في حلها والوصول بها إلى بر الأمان.

01- محمد عبد الفتاح محمد مرجع سابق ص59

المطلب الثاني -استراتيجيات الاستدامة :

أ- **مفهوم إستراتيجية التنمية المستدامة :** "عملية منسقة وتشاركيه ومتواصلة من الأفكار والأنشطة التي تعتمد لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية بطريقة متوازنة ومتكاملة على المستويين الوطني والمحلى وتتضمن هده العملية تحليل الوضع الحالي ووضع السياسات وخطط العمل وتنفيذها ورصدها واستعراضها بصورة منتظمة كما تعد عملية دورية تفاعلية من التخطيط والمشاركة يتم من خلالها التركيز على إدارة التقدم باتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة بدلا من إعداد خطة كمنتج نهائي"[01].

ب- **مزايا إستراتيجية التنمية المستدامة** :[02]

* **تسيير صنع القرارات وتحسين فاعلية السياسات العامة:** من خلال ما يلي:

- المساعدة على تحديد الخيارات والأهداف والغايات والسياسات المرتبطة بالتنمية المستدامة والقيم التي تركز عليها
- التشجيع على إحداث تغيير في المجالين المؤسسي والسلوكي وتسييره في طريق التنمية المستدامة
- زيادة استعداد البلدان وتحسين وضعها بحيث يستفيد من الظواهر العامة كالعولمة وغيرها .
- تحديد الخيارات وتقييمها من إصلاحات قانونية وتطوير مؤسسات ودراسة المسائل حسب الأولوية .
- الموائمة بين السياسات والاستراتيجيات في القطاعات والمناطق الجغرافية كافة .

***تعزيز حشد الموارد** :من خلال مايأتي

- تيسير حشد الموارد المادية والبشرية على الصعيدين الوطني والدولي دعما للتنمية المستدامة .

***تخصيص الموارد بطريقة فعالة** : من خلال

- المساعدة على تحديد المشروعات والبرامج التنموية وتوجيه عمليات تنفيذها .
- تحسين تقاسم المكاسب التي تحققها التنمية على أسس أكثر إنصافا .
- تسيير التعامل مع مسائل السياسات العامة في مختلف المجالات حتى لا تأثر في المكاسب التي يتوارثها الأجيال.

***حل النزاعات** : من خلال ما يلي :

- المساعدة على تسوية الخلافات القائمة بين شرائح المجتمع والإدارات الحكومية من خلال الكشف عنها وتشجيع الحوار الصريح .

---

01 - d.barry dalal –clayton. For sustainable development strategies: aresourcebook–paris: oecd.2002p p30-31

02- الأمم المتحدة ,إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ,إرشادات لإعداد إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة في الألفية الجديدة ,ورقة المعلومات الأساسية رقم 13,نيويورك :2002,ص ص12-13-14

– تيسير عملية فهم الأهداف المختلفة والمتناقضة أحيانا عبر تحديد ما ينجم عن كل منها من مكاسب وخسائر مختلفة.

***تبنى القدرات البشرية والمؤسسية:** من خلال ما يلي

– تساعد الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة بتوضيحها للأهداف ووسائل تنفيذها على حشد القدرات وصونها والاحتفاظ بها وبنائها حيث يتطلب الامر ذلك .

– المساعدة أيضا على بناء المؤسسات وخلق البيئة الملائمة للنمو الاجتماعي والاقتصادي المستديم.

ج– أسس الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة :01

* **خلق ثقافة للتنمية المستدامة** :لا بد أن تشكل إستراتيجية التنمية المستدامة نمطا حياتيا والعمل على تحقيق التكامل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية وتشجيع ثقافة الإبداع والابتكار .

* **إضفاء الطابع المؤسسي للإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة** :حيث تكتسي بالسمة المؤسسية وينبغي أن لا ينظر إليها بوصفها عملية مخصصة لهدف معين أو أنها مهمة تنفذ لمرة واحدة وينبغي أيضا أن تدمج الأنشطة المرتبطة بصياغة وتنفيذ الإستراتيجية في السياسة التنموية إدماجا كليا في الأنشطة اليومية للحكومات وأصحاب المصالح الآخرين

* **وضع آليات قانونية مناسبة:** تحكم القوانين واللوائح التنظيمية العلاقة بين المؤسسات وكذلك العلاقة بين الناس وبيئاتهم وبينهم وبين بعضهم البعض.

* **التنسيق الفعال:** من خلال أهميتها و تعدد قطاعاتها لا بد أن يشمل التنسيق ضمان إدماج عملية إعداد الإستراتيجية في العملية الحكومية لصنع القرار وإعادة الموازنة السنوية وهي مسالة حيوية لاستمرارها الفعال.

* **الاتصال بالجمهور والمشاركة الفعالة**:يجب إقامة منتديات للمشاورات الدورية على المستوى الوطني والمحلي ويجب استخدام هذه المنتديات علاوة على وسائط الإعلام للتواصل إلى توافق في الآراء بخصوص الرؤية الشاملة للأهداف الإنمائية للبلد ،وتنفيذ مشروعات وبرامج معينة.

* **تعبئة القدرة الوطنية على مواصلة الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة** :من المهم أن يجري بانتظام تحديد المهارات القدرات الموجودة والأمور التي ستلزم لمختلف الآليات والانجازات التي يمكن تحقيقها من خلال استخدام تلك الآليات وينبغي بذل الجهود لحشد الأفضل من بين المهارات والقدرات الموجودة حاليا .

01–الأمم المتحدة , مرجع سابق ، ص ص22–28

المبحث الرابع :خطوات التنمية المحلية

01-خطوات التنمية المحلية: 01

أ-**استشارة أهالي المجتمع المدني** :بمعنى اخذ رأي الأهالي والمجتمع بالمشكلات والحاجات الموجودة داخل المجتمع المحلي إذ تتطلب هذه المشاكل ضرورة مواجهتها وحلها بمساعدة المكلفون بالتنمية وكذا يجب عليهم المشاركة في العملية التنموية بما إنهم الأكثر دراية بمشاكلهم ومتطلباتهم .

ب- **إنشاء علاقات التعبير** :بمعنى انه يجب بناء علاقات جيدة فيما بينهم أي بين المكلفون بالتنمية والأهالي وكذا المجتمع المدني وبينهم وبين المسؤولين التنفيذيين في المجتمع المدني المحلي .

ج- **إحداث التغيير** :وتتحقق هذه المرحلة من خلال الخطوات التالية :

* محاولة معرفة المشكلات التي يعاني منها المجتمع وهدا بالتعاون مع المكلفون بالتنمية والأهالي وحتى المسؤولون التنفيذيون .

* تحديد خطة لمواجه جميع المشكلات المحلية المتوقعة . * تحقيق أهداف تنفيذية من خلال وضع الخطة محل تنفيذ.

ح- **تعميم وتثبيت التغيير** :تعنى هذه المرحلة بضرورة تتبع السكان المحليين عملية التنمية واستمرارها ومدى التغيير الحاصل ومقارنته بعمليات تنموية آخري سابقة.

خ- **إنهاء علاقات التغيير** :وتعنى هذه الخطوة كما أكدها -**لبيت** - انه في عملية التنمية يتمثل دور المكلفون بالتنمية إلى توصيل قيادات المجتمع إلى مسؤولية المكلفون بالتنمية والوصول بالسكان المحليين إلى درجة الاعتماد على الذات والقدرة على حل مشكلاتهم التي سوف تواجههم في المستقبل وبالتالي وصولهم إلى مرحلة النضج .

01- محمد عبد الفتاح محمد مرجع سابق ص ص55-59

المبحث الخامس :معوقات التنمية المحلية المستدامة :

المطلب الأول – معوقات التنمية المحلية :إن عملية التنمية المحلية تعترضها مجموعة من العقبات تحول دون تحقيق الأهداف المنشودة ومنها المعوقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإدارية ....نذكر منها :

أ– معوقات اجتماعية ثقافية :ونذكر منها مايلي : 01

* سيطرة العادات وثقافة المجتمع والتقاليد التي تعتبر حجرة عثرة في عملية التنمية من خلال أن بعض الثقافات الاجتماعي تتضارب مع التقدم الحضاري والتطور الفكري ومن الصعب التعبير على الثقافة العامة للمجتمع الذي اعتاد على سلوك ونمط معين في حياته الذي كان قد ورثها آبا عن جد .

إضافة إلى الكثافة السكانية خاصة إذا كانت غير منتجة ومستهلكة فقط وهي من أهم معوقات التنمية المحلية.

إضافة إلى تزايد الكثافة السكانية ينتج عنها متطلبات وحاجيات كثيرة على سبيل المثال توفير السكنات والمواصلات وشبكات المياه والكهرباء وغيرها ...

حيث أنها تستنزف أموالا طائلة من خزينة البلدية ..كما أن القرارات السياسية والاقتصادية والقانونية التي تصدر من اجل التغيير والتطوير في المجتمع الذي قد لا تصاحبه تغيرات في جوانب الثقافة التي تعيق وتعرقل عملية التنمية المحلية.

ب– معوقات اقتصادية:02ممكن أن نجد من أهم المعوقات الاقتصادية في التنمية المحلية هو عائق التمويل وذلك لإكمال عملية التنمية من اجل القيام بعديد من المشاريع والبرامج التنموية ويرتبط هدا المشكل بمجموعة من المشاكل منها:

سوء تسيير الميزانية الخاصة بالبلديات وعدم التوزيع العادل للمشاريع التنموية في عديد القطاعات .

ج– معوقات إدارية: وتتمثل في ما يلي: 03

* نقص الكفاءة الإدارية في عملية اتخاذ القرارات وتنفيذ المشروعات ضعف الرقابة المركزية من قبل السلطة الوصية والرقابة المحلية من طرف الهيئات المحلية على المجالس المحلية ماديا وإداريا.

* اهتمام القيادات المحلية المختصة بالقيام بالمشروعات بمصالحها الخاصة والعائلية على حساب اهتماماتها بالصالح العام للمجتمع .

تفشي الظواهر السلبية في أوساط الإدارة والمجالس المحلية كالفساد المالي والإداري والرشوة والمحسوبية والأنانية بين قيادات وأعضاء المجالس المحلية.

01– حسين عبد الحميد احمد رشوان , مرجع سابق ص.227

02– نفس المرجع ونفس الصفحة

03– نفس المرجع الصفحة 228

ح- وصاية السلطة التنفيذية:ومن أهم المعوقات مالي : [01]

* عياب أو تناقص مبدأ تفويض السلطة وتصادم التشريعات وتضاربها وعم ملائمتها للظروف المستجدة .
* التداخل والازدواجية في الصلاحيات والمسؤوليات وتمركز السلطة في قمة الهرم التنظيمي .
* تراجع دور المجالس البلدية في الصلاحيات والاختصاصات المخولة لها وأصبحت صلاحياتها محدودة من خلال أن دور المديريات الذي يمنح لها من طرف السلطة المحلية يقتصر على الإشراف والرقابة على تنفيذ المشاريع وعدم موافاتنا بنسخ من وثائق وعقود هذه المشاريع لتتمكن من الإشراف والمتابعة .

خ- ذهنية المنتخب المحلي :وذلك أن المجتمع المحلي خلال العمليات الانتخابية واختيار المرشح الذي يقوم على القرابة والانتماءات القبلية والعشيرة وهذا ما يترتب عليه من مشاكل حيث انه قد يكون المرشح غير مؤهل ولا يملك القدرات والكفاءات لتوليه المنصب وزد على ذلك الأنانية والتفكير بالصالح الشخصية والذي قد يؤدي إلى فشل العمل التنموي على المستوى المحلي واختيار قيادات نفعية لشغل المناصب السياسية والاقتصادية والاجتماعية. [02]

المطلب الثاني – معوقات التنمية المستدامة : وكما أسلفنا سابقا بالنسبة لمعوقات التنمية المحلية حيث تعددت المعوقات وحتى التنمية المستدامة أيضا تعيقها الكثير من المطبات نذكر منها ما هو بيئي واجتماعي واقتصادي وتتلخص في ما يلي : [03]

أ- عدم الرغبة في العمل بجد وبإخلاص وتفضيل المصالح الخاصة على المصالح التي تخدم المجتمع ككل.

ب- طبيعة النظام السياسي القائم حيث انه له دور كبير في إبراز البعد التنموي من خلال استحداث العديد من المتغيرات في كافة مجالات الحياة وتكون على المدى الطويل وذلك بالاستعمال الجيد والعقلاني للموارد الطبيعية المتاحة.

ج- الحروب الداخلية وانعدام الاستقرار وغياب الأمن والسباق نحو التسلح مما يؤدي إلى استنزاف أموال هائلة

ح- ضعف الإمكانيات التقنية والخبرات الفنية بسبب هجرة العقول العربية إلى الدول المتقدمة مما اثر سلبا على خطط التنمية وسبب اتساع فجوة المعرفة بين الدول المتقدمة والدول العربية النامية .

خ- تدني الأوضاع الاقتصادية وانتشار البطالة وضعف التنمية الاقتصادية وهجرة أكثر من 900 مليار دولار من الدول العربية الى بنوك الدول الأجنبية .

01- عبد الجبار عبد الحكيم ,دور المشاركة الشعبية في التنمية المحلية ,دراسة اجتماعية لعدد من المديريات على الرابط www.vemen-nicifolcomtant.slptydies delail pho ?/ugn hgshu, 10 .00- 01ص

02- عبد الجبار عبد الحكيم ,مرجع سابق ص2.

03- محمد منير حجاب , مرجع سابق ص ص61/60.

د- النمو السكاني الكبير والدي يزيد على 03 بالمئة سنويا أي أكثر من 11 مليون نسمة حيث تلتهم كل الجهود التنموية الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية .

ذ-الفقر وتراكم الديون التي تستنزف أكثر من نصف الدخل العمومي لمعظم الدول العربية .

ر- التحدي الناتج عن القيم الاجتماعية المعوقة للتنمية وهو التحدي الناتج عن عدم توفير القيم المعنوية كافتقار الأيمان بالرسالة العمومية والتنمية الصادقة في رقع مستوى المعيشة وافتقار الاستعداد لتحمل بعض من التضحيات.

خلاصة الفصل :

لقد أكدت الأجندة في القرن الحادي والعشرون أن الطريق الوحيد لتوفير حياة أمنة ومستقبل مزدهر هو التعامل مع التنمية بطريقة متوازنة تعمل على إشباع الحاجات الأساسية وتحسين مستويات المعيشة للمجتمع وفي نفس الوقت حماية وإدارة أفضل بحكمة وعقلانية للأنظمة المختلفة.

وتحت تأثير الاهتمامات الجديدة للتنمية المستدامة والحفاظ على الموارد الطبيعية والتوازنات الجوهرية استقر الرأي تدريجيا على أن السياسات التنموية يجب أن تراعي مقومات البيئة التي يعيش فيها الإنسان.

والمبادئ الرئيسية للتنمية المستدامة التي تكون المقومات الأساسية والاجتماعية والأخلاقية لإرسائها وتامين فعاليتها هي :

الإنصاف:أي كل شخص على نفس الحصة من الثروات المتاحة.

التمكين:أي إعطاء أفراد المجتمع إمكانية المشاركة الفعالة في صنع القرارات والتأثير عليها..

حسن الإدارة والمسائلة :أي خضوع أهل الحكم والإدارة إلى مبادئ الشفافية والحوار والرقابة والمسؤولية .

التضامن:بين جميع الفئات الاجتماعية داخل المجتمع وبين المجتمعات من اجل الحفاظ على التنمية والرقي بها ووصولها إلى الأجيال اللاحقة.

ويمكن اعتبار هذه المبادئ من إبعاد الحكم الراشد ،فالدراسات التي أجراها البنك الدولي توضح العلاقة الموجودة بين الحكم الراشد وارتفاع النمو الاقتصادي والاجتماعي على أساس ارتفاع الدخل وقلة الوفيات مثلا لتحويل النمو المتزايد الاقتصادي والاجتماعي إلى تنمية محلية مستدامة

وسنتطرق في الفصل الموالى إلى دراسة علاقة الحكم الراشد بالتنمية المحلية المستدامة .

الفصل الثاني

تمهيد

ظهر مفهوم الحكم الراشد كمحدد أساسي ومدخل جديد لتحقيق التنمية المحلية المستدامة وهذا ما يتجلى في توجهات العديد من مؤسسات التنمية الدولية ، كما يظهر ذلك في كتابات البنك الدولي ،وصندوق النقد الدولي والمنظمات الإقليمية كمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ....هذا بالإضافة إلى اللجان المتخصصة التابعة للأمم المتحدة .

وقبل التعمق في مفهوم الحكم الراشد وكذا توجهات المنظمات الدولية والإقليمية الخاصة بتطبيق المفهوم ووضع مقاييس ومؤشرات خاصة به ارتأينا معرفة الكيان العام وكذا الظروف والعوامل التي أدت إلى ظهور هذا المفهوم وكذا علاقته ببعض المفاهيم الأخرى وما تطرحه من إشكاليات سواء على المستوى النظري أو العملي وأثره على سياسات وبرامج التنمية المحلية المستدامة عن طريق المباحث التالية:

المبحث الأول:بلورة مفهوم الحكم الراشد.

المبحث الثاني:علاقة الحكم الراشد ببعض المفاهيم المشابهة.

المبحث الثالث:عناصر وأبعاد ومؤشرات الحكم الراشد.

المبحث الرابع :أثار تطبيق مبادئ الحكم الراشد على التنمية المحلية المستدامة .

المبحث الخامس :معيقات تحقيق الحكم الراشد وسبل الإصلاح .

المبحث الأول:بلورة فكرة الحكم الراشد

شاع استعمال مصطلح الحكم الراشد من قبل المؤسسات الدولية مع نهاية عقد الثمانينات في الوقت الذي أصبحت فيه برامج التثبيت والتكيف الهيكلي تطرح العديد من الصعوبات الكبيرة في الدول النامية وقد تم تشخيص هذه الصعوبات من قبل البنك الدولي حيث إن هده الأخطاء تعود إلى تنفيذ تلك السياسات وليست إلى السياسات نفسها لان تنفيذها كان يخضع لسيطرة الفساد واليات المؤسسة السيئة والأنظمة القانونية الضعيفة ونقص الشفافية في الإدارة والعجز عن تقديم الخدمات العامة بكفاءة وفعالية .

ونظرا لاستقرار مبادئ السيادة في كل دولة وضرورة عدم التدخل في شؤونها الداخلية فقد وجدت هده المؤسسات الدولية صعوبة في التوفيق بين احترام هذه المبادئ المستقرة والحاجة إلى توجيه النظر إلى أهمية أساليب الحكم الراشد في تحقيق التنمية فكان مفهوم الحكم الراشد مخرجا لهذه الصعوبة .

كما تبينت أن التمويلات الخاصة ببرامج التنمية سيتم توجيهها إلى البلدان التي تتوفر على درجة مقبولة من إدارة الحكم ,إلا أن فكرة ومنهجية الحكم الراشد قد أخذت خلال السنوات الأخيرة على قدر كبير من الأهمية لمختلف البلدان لتحقيق طموحات المواطنين فيها بتحقيق التنمية المستدامة إلا أن الآمر يبدوا أكثر إلحاحا وبشكل خاص لدول الجنوب نتيجة التحديات العالمية والإقليمية والمحلية منها العولمة والتجارة العالمية وتشجيع الاستثمارات والفقر والبطالة والأمن ....

ولقد أصبح التزام هذه الدول بمنهجية الحكم الراشد والسعي في تجسيدها على ارض الواقع أمرا في غاية الأهمية لما ينطوي عليه من بين أمور أخرى على تكامل ادوار الحكومة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدنى01

المطلب الأول :مفهوم الحكم الراشد :

توجد عدة إشكاليات في المفاهيم التابعة للعلوم الاجتماعية خاصة المفاهيم التي يتم ترجمتها من اللغة الانجليزية أو الفرنسية إلى اللغة العربية وهذه الإشكاليات تبدأ أولا في عدم وجود ترجمة واحدة متفق عليها لعدد من المفاهيم فضلا على عدم وجود ترجمة حرفية باللغة العربية تعكس نفس المعنى أو الدلالات التي تعكسها باللغة الانجليزية أو الفرنسية وهذا ما نجده بالنسبة لمفهوم الحكم حيث لوحظ وجود عدت ترجمات لا تعكس دلالات المفهوم وأهدافه ويمكن أن نحصي في هذا الإطار العديد من الترجمات كترجمة المفهوم إلى الحكامة ,والحكم والحوكمة الحكم والإدارة المجتمعية والحوكمة ....

1- الحكم :هو مصطلح انجليزي استخدم من طرف البنك الدولي في دراسات وتحليل سياسات التنمية ويمكن تفسيره بأنه :"طريقة تسيير سياسة أعمال وشؤون الدولة" .02

01- بلقاسم زايري,الحكم الراشد والكفاءة الاقتصادية ,دفاتر مخبر البحث ,إدارة المؤسسات وتسيير رأس المال الاجتماعي,العدد 2 ,جامعة تلمسان كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ,أبريل 2006 ص229

02- سايح بوزيد ,معضلة الفساد الإداري وتدابير مواجهتها من خلال معايير الحكم الراشد ,مداخلة مقدمة في أعمال الملتقى الوطني الرابع بعنوان "تحديات الجماعات المحلية وتطوير أساليب تدويلها " ,جامعة المدية ,يومي 10-11 مارس 2010

وهنا ك العديد من التعاريف نذكر منها مايلى :

أ- يعرف **الحكم** بأنه :التقاليد والهيئات التي من خلالها تمارس السلطة في بلد ما

ب- عرف أيضا بأنه أسلوب وطريقة الحكم وقيادة تسيير شؤون منظمة قد تكون دولة أو مجموعة من الدول أو منطقة أو مجموعات محلية أو مؤسسات عمومية أو خاصة ،فالحاكمية تركز على إشكال التنسيق والتشاور والمشاركة والشفافية في عملية اتخاذ القرار. 01

ج-ويعرف أيضا بشكل أكثر دقة على انه ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية لتسيير شؤون الدولة على كل المستويات ويشمل الآليات والهيئات القانونية والإجراءات التي من خلالها يمارس المواطنون حقوقهم القانونية ويخضعون لواجباتهم ويحلون نزاعاتهم .02

ح-إضافة كذلك ترجمة مصطلح الحكم الجيد إلى عبارة إدارة شؤون الدولة والمجتمع والتي تبناها أكثر من مركز بحث كمركز دراسات واستشارات الإدارة العامة بجامعة القاهرة حيث يرى هذا المركز أن هذه العبارة تعكس في محتواها المعنى الأساسي للكلمة من حيث تركيزها على طرفي المعادلة الدولة والمجتمع والعلاقة بينهما 03

2- تعريف الحكم الراشد :

ليس هناك اتفاق عام بين مختلف الباحثين والمهتمين على مفهوم محدد للحكم الراشد حيث أن مفهومه اخذ أبعاد ومضامين عديدة وذلك حسب أهمية وأولويات الأهداف المتبعة من قبل المؤسسات الدولية التي تحمل دور الرائد في مجال التنمية وكذلك حسب أهداف وقناعات الباحثين في هدا المجال 04

المطلب الثاني :تعاريف مقدمة من قبل هيئات ومؤسسات دولية :

1- **تعريف البنك الدولي** :تتمحور المهمة الأساسية للبنك الدولي الذي انشأ بموجب اتفاقية **بريتن وودز** عام 1944 لمحاربة الفقر والفساد وإعداد وتدريب الكوادر الإدارية ومتابعة الأهداف الإنمائية .

أ- ويعرف البنك الدولي الحكم بأنه " التقاليد والمؤسسات التي من خلالها تتم ممارسة السلطة في الدولة من اجل المصالح العامة وهذا يشمل :05

* العملية التي بواسطتها يتم اختيار الحكومة ومراقبتها واستبدالها .
* قدرة الحكومة على صياغة السياسات وتنفيذها .
* احترام المواطنين والدولة والمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها .

01-سايح بوزيد ,معظلة الفساد الإداري وتدابير مواجهتها من خلال معايير الحكم الراشد مرجع سابق

02-إدريس ولد قابلية ,الحكامة ,الإدارة الرشيدة ,على الموقع HHP://WWW.MAROC-ECOLOGIE.NET/PHP ?ARTICLE 270

03- نفس المرجع

04-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،"أهداف التنمية الألفية :تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية "تقرير التنمية البشرية في العالم ,برنامج الأمم المتحدة ,نيويورك ,2003 ص10

05-محمد فال ولد فال مكط ,الحكم الراشد وتحقيق التنمية في دول الجنوب " حالة موريتانيا ",رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية "إدارة أعمال "جامعة تلمسان ,2008/2007,ص22

ولتقدير نوعية الحكم وضع البنك الدولي مجموعة من المؤشرات مدرجة في ستة مجاميع رئيسية موزعة على الجوانب الثلاثة للحكم وهي :

– طبيعة النظام السياسي:ويتضمن:

** الصوت والمسائلة.

** عدم الاستقرار السياسي والعنف .

– قدرة الحكومة :وتتضمن :

** فاعلية الحكومة .

** نوعية التنظيم.

– الاحترام والمساواة: ويتضمن:

** دولة القانون .

** نوعية التنظيم.

2- **تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** :انشأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 1965 حيث عرف الحكم الراشد بعد سنتين من ظهور تعريف الحكم الراشد من طرف البنك الدولي حيث يعرف البرنامج الحكم الراشد على انه حالة تقدم الإدارة وتطورها من الإدارة التقليدية إلى إدارة تتجاوب مع متطلبات المواطنين وتستخدم الآليات والعمليات المناسبة لتحقيق الأهداف المرجوة من المشاريع والبرامج التنموية بشفافية ومسؤولية .01

أ – لذلك يعرف الحكم على انه :ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لتسيير شؤون البلد على كافة المستويات ويشمل الحكم الآليات والمؤسسات التي يقوم من خلالها المواطنون والجماعات بتعبير عن مصالحهم وممارسة حقوقهم القانونية والوفاء بالتزاماتهم وتسوية خلافاتهم .02

أما منظمة الحكم الراشد حسب البرنامج الإنمائي قسمت الحكم الراشد إلى :03

* **المشاركة**:ينبغي أن يكون للجميع صوت في عملية اتخاذ القرار سواء بصورة مباشرة أو من خلال مؤسسات وسيطة شرعية تمثل مصالحهم.

* **سيادة القانون**:يتعين أن تتسم الأطر القانونية بالعدالة وان يتم تطبيق القانون دون تحيز .

* **الشفافية**:التدفق الحر للمعلومات ويجب أن تكون متاحة بصورة مباشرة وكافية للمهتمين بها .

01- محمد فال ولد فال مكط ,الحكم الراشد وتحقيق التنمية في دول الجنوب مرجع سابق ص23

02- نفس الرجع والصفحة .

03- عياش زبير – أميرة بن مخلوف ,الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا من منظور الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء ,أعمال الملتقى الدولي حول:آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة ,ورقلة ,الجزائر ,26/25 نوفمبر 2003,ص285

* **الاستجابة:** يجب أن تسعى جميع المؤسسات المجتمعية إلى خدمة جميع من لهم مصلحة فيها .

التوجه نحوى بناء توافق الآراء :يعمل الحكم الراشد على توفيق بين المصالح المختلفة للتواصل الى توافق واسع على ما يشكل افصل مصلحة اجتماعية مشتركة .

* **الإنصاف** :يجب أن تتاح للجميع رجال آو نساء الفرصة لتحسين رفاهيتهم .

* **الفعالية والكفاءة**:ينبغي أن تسفر أعمال المؤسسات عن نتائج تلبية احتياجات المجتمع مع تحقيق افضل استخدام للموارد المتاحة.

* **المساءلة** :يجب أن يكون القرار في الحكومة والمجتمع المدني مسئولين أمام الجمهور العام وأصحاب المصلحة المؤسساتية .

* **الرؤية الإستراتيجية** :يمتلك القادة والجمهور منظور واسع وطويل الأجل للتنمية الإنسانية ومتطلباتها من جهة والتنمية المستدامة من جهة أخرى وتحقيق الديمقراطية.

3 – **تعريف صندوق النقد الدولي** :عرف الحكم الراشد على انه الطريقة التي بواسطتها تسير السلطة الموارد الاقتصادية والاجتماعية لمنظمة ما لخدمة التنمية وذلك لاستخدام طرق فعالة في التسيير بأقل التكاليف وتحقيق اكبر المنافع .01

4- **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** :تم تعريف الحكم الراشد في اجتماع اللجنة الوزارية للمنظمة الذي عقد في باريس مارس 1996 بأنه يشمل مجموعة العلاقات بين الحكومة والمواطنين سواء كافرا داو تجزئة من المؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ويؤكد التعريف على أن المفهوم لا يركز فقط علة فاعلية المؤسسات وإنما يمتد إلى القيم التي تحتويها هذه المؤسسات مثل المسائلة والرقابة والنزاهة02

01- على مناد ,دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية من خلال حوكمة الشركات ,رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ,جامعة تلمسان ,2006 ص38.

02-زهير عبد الكريم كايد ,الحكمانية ,قضايا وتطبيقات ,بحوث ودراسات ,المنظمة العربية للتنمية الإدارية ,العدد 2003 ,ص10.

المطلب الثالث :التعاريف المقدمة من قبل بعض الباحثين :

لم يتوقف تعريف الحكم الراشد على المؤسسات الدولية فقط ,بل هناك تعار يف متنوعة ومتعددة ووجهات نظر يسوغها الباحثون والمهتمون يهدا الأمر نذكر منهم :

1- يعرفها **مارتن بوس** :حيث انه اعتمد على عنصر التفاعل بين الحكومة والمجتمع المدني الذي اعتبره أسلوب يهتم بالأنظمة التي تشكل مجموعة من المبادئ الأساسية لتنظيم الحياة العامة وما تحتويه من مؤسسات اقتصادية او اجتماعية . 01

2- اما **هيرمنت السنهانس** فيرى أن الحكم الراشد إدارة تفاعلات حكومية والغير الرسمية بين مختلف العناصر من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني . 02

3- أما **ماركو وتهيبالو** فيعرفان الحكم الراشد بأنه الإشكال الجديدة الفعالة بين القطاعات والحكومية والتي من خلالها يكون الأعوان الخواص وكذا المنظمات الحكومية والجماعات أو التجمعات الخاصة بالمواطنين أو الأشكال الأخرى من الأعوان يأخذون بعين الاعتبار المشاركة والمساهمة في تشكيل السياسة .

حيث يعطيان أهمية كبيرة لمشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني مع الدولة في صياغة السياسات .

04- يرى كل من **:كوفمان ،وكراي ،وزويدو** هم باحثون في البنك العالمي وضعو مؤشر النوعية المؤسسية لقياس الحكم الراشد حيث عرفوا مفهوم منهج الحكم الراشد بأنه التقاليد والمؤسسات التي تحدد كيفية ممارسة السلطة في بلد معين.

05 - يرى من منظور **هويت وسانتيا** يعنى الحكم الرشيد قدرة المنظمات على التسيير الفعال من خلال صنع قرارات ملائمة دقيقة وخلق ديناميكية للنشاط الجماعي لخدمة الصالح العام والخاص . 03

01- محمد فال ولد فال مكط،مرجع سابق ص33

02-Daniel kaufmann ,Aart kraay,and pablo zoido-lobaton,* Governance matters:From Measurement to Action Finance and development* A quarterly magazine of the IMF , june 2000,Volume 37n.2

03-Cyntyia Hewit de Alcantara *,Du bon usage du concept de gouvernance* Revue Internationale des Seiences Sociales. N15,mars 1998

المبحث الثاني :علاقة الحكم الراشد بالمفاهيم المشابهة

باعتبار أن هذا المصطلح حديث النشأة من حيث الممارسة ويقوم على معايير إنسانية تتقاطع إلى حد كبير مع ظواهر اجتماعية معاصرة كالتنمية المستدامة والتنمية البشرية وتتشابه مع ظواهر سياسية كالديمقراطية والاستقرار كما تتشابه مع ظواهر إدارية مؤسساتية كالمجتمع المدني والإصلاح الإداري

المطلب الأول :علاقة الحكم الراشد بالتنمية المستدامة والتنمية البشرية :

1-علاقة الحكم الراشد بالتنمية المستدامة :تعرف التنمية المحلية بأنها السياسات والبرامج التي تتم وفق توجهات عامة لإحداث تغيير مرغوب فيه على مستوى الجماعات المحلية ،وتهدف إلى رفع مستوى المعيشة وتحسين نظام توزيع المد خول .01

إذ نجد تقرير **–بروتلاند** – الذي سمى على اسم رئيسة وزراء النرويج في 1787 حيث كان لها الأسبقية في إعطاء مفهوم للتنمية المستدامة والدي أصبح بمثابة الأرضية المعتمدة للاتفاقيات اللاحقة .

كما تبناها مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد باستوكهولم في 1972 أين اجتمعت 113 دولة من اجل إعداد مخطط لمكافحة بعض المشاكل التي تهدد البيئة خاصة فيما يتعلق بالأمطار الحمضية ،وكذا مؤتمر– ريودي جاني رو– لسنة 1992 قمة الأرض أين تبنت مجموعة من الدول والمنظمات الغير حكومية مخطط شامل من اجل ضمان تنمية مستدامة ، التي تهدف إلى إحداث تغيير جذري في مجتمع معين لاكتساب القدرة على التطور الذاتي والمستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل الأفراد عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية وتحسين توزيعها .02

مما سبق نلاحظ ان هناك نوع من الترابط بين الحكم الراشد والتنمية المستدامة باعتبار الأولى تقوم على المشاركة بينما تقوم الثانية على العدالة لذلك تعود أزمة التنمية فى العالم الثالث وارتفاع نسبة البطالة وتدهور الحياة الاجتماعية إلى عدم فعالية المؤسسات ،لذا الثقة الممنوحة للإدارة في إطار الحكم الراشد تساهم في رفع معدلات الاستثمار ونمو الدخل القومي ،والتفاعل بين القطاع العام والخاص يحرك عجلة التنمية من خلال تبادل المعلومات كما أن الحكم الراشد يشارك مع التنمية المحلية باعتماده على المجتمع المدني الذي يلعب دورا فعال على مستوى اللامركزية بمعرفته لأهداف المواطنين .03

01- بوحنية قوي ، الحوكمة المحلية كآلية لمكافحة الفساد ،قراءة عن المفهوم والآليات متاح على الموقع http/:www.bouhania.com بتاريخ12 مارس 2001 ص02

02- صابر خلوفي ،قارة هاجر ،بن غانم سعاد ،الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة ، مذكرة لنيل شهادة اللسانس في الحقوق : جامعة فرحات عباس سطيف ،2008 ص23

03- عبد الكريم قلاتي ،الإستقرار السياسي وعلاقته بالحكم الراشد،مجلة الفكر البرلمانى ،العدد23 ،الجزائرجويلية 2010،ص86

2-علاقة الحكم الراشد بالتنمية البشرية :أدى تركيز الجهود التنموية على الجانب الاقتصادي إلى إهمال الجانب البشري مما استوجب الانتقال من الاستثمار المالي إلى الاستثمار البشري في ظل التنمية البشرية ،لان النظرية الاقتصادية تجعل الإنسان المنطلق والغاية كما أن التنمية البشرية ترتبط بالجوانب الاقتصادية والبيئية والثقافية باعتبارها خطة لتطوير قدرات الأفراد بهدف التعاون والعدالة والاستدامة .

لكن لا يمكن لآي نظام سياسي تحقيق هذه الأهداف دون وجود صريح للحكم الراشد لأنه من يضمن نسب كبيرة من المشاركة بين الفئات المجتمعية بالنظر إلى تعداد الفواعل التي تتميز بها .01

المطلب الثاني :علاقة الحكم الراشد بالديمقراطية والاستقرار السياسي :

1-علاقة الحكم الراشد بالديمقراطية :يعد النظام الديمقراطي أفضل أنظمة الحكم المعاصرة وهذا لتقديمه البيئة المناسبة للحكم الراشد لما توفره من آليات حكم متكاملة من دستور ومؤسسات رسمية وتداول على السلطة وانتخابات نزيهة من شانها أن تتصدى للفساد ومشاركة فعالة للشعب لدى أصبحت قضية الحكم ضرورية لتقييم الحوكمة .02

كما أن الديمقراطية لا تعنى تسيير الشؤون العمومية من طرف المسئولين فقط بل على المجتمع المدني بما فيه المواطنين المشاركة في ظل المساواة وحرية التعبير بوسائل إعلامية حرة وقوانين نظمن ذلك

إذ تتلخص الديمقراطية في مجموعة من الحقوق والواجبات المكرسة في قانون البلدية بموجب المواد 11 إلى 14 من قانون 10/11 03

التي تكرس للمواطنين حق تعيين ممثلي عن طريق الانتخاب ،وبذلك يمارس رقابة غير مباشرة في إطار المسار الديمقراطي مما ينجم عن ذلك مساواة بين المواطنين .04

والمتمثل في المعايير التي تقوم عليها الديمقراطية يجد أنها نفس تلك التي تخص الحكم الراشد باعتبار ه يقوم على شرط إقامة دولة القانون ،-المشاركة -المساءلة -العدل-وبالتالي تعزيز الشفافية في التسيير فبناء ديمقراطي سليم يحتاج إلى حكم صالح وممارسة ديمقراطية لا يكون فيها هدر للثروات وعندما يكون هناك أخلاق فلا مكان للفساد في دولة ديمقراطية .05

وفي الأخير نكشف أن العلاقة بين الحكم الراشد والديمقراطية نظريا تكاملية فلا يمكن تحقيق حوكمة في دولة غير ديمقراطية ولا يمكن تحقيق نظام ديمقراطي دون الاعتماد على آليات الحكم الراشد وعمليا علاقة ترابطية فالأولى تعزز الثانية .

01- بلال خروفي ،الحوكمة المحلية ودورها في مكافحة الفساد في المجالس المحلية ،دراسة حالة الجزائر ،مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية ،كلية الحقوق ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر 2011-2012 ص ص44-45

02- عبد النور ناجي ،دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر ،الأحزاب السياسية ،مجلة المفكر ،العدد 03د.س.ن،ص111

03- انظر المواد من 11 الى 14 من القانون 11/10المؤرخ في 20 رجب 1432 الموافق ل22 جوان 2011 يتعلق بقانون البلدية الصادر في أول شعبان 1432 الموافق ل03 جويلية 2011

04- بيثام دفيد ،الديمقراطية ،مبادئ،مؤسسات ،مشاكل ،مجلة الفكر البرلماني ،العدد5،الجزائر ،2004 ص343

05- سليم حرب ،إشكاليات الديمقراطية والتنمية في المنطقة العربية ،مقاربة إصلاحية في خدمة القانون ،منشورات الحلب الحقوقية ، لبنان ص ص14-15.

2 -علاقة الحكم الراشد بالاستقرار السياسي:

يتمثل الاستقرار السياسي في تلك الحالة التي تخلو من الاضطرابات السياسية واتفاق الشعب مع السلطات ورضاه بالقوانين ،فإذا عجزت الجماعات المحلية على أداء مهامها بفعالية سيؤدي إلى فقدان الثقة من طرف المواطنين وبالتالي انعدام الموارد المادية والبشرية ويمكن أن يختل النظام السياسي بسبب تغير المطالب أو القيم السائدة في المجتمع مما يؤدي إلى ممارسة القمع والفساد والنمو الفوضوي للمنظمات الرسمية والغير رسمية .

كما أن هناك علاقة بين الاستقرار السياسي والحكم الراشد حيث يجسد الاستقرار السياسي حرية التعبير والصحافة واحترام الحقوق والواجبات وتوطيد العلاقة بين السلطات والمواطنين مما يضفى الشفافية والنزاهة في إصدار وتطبيق القرارات التي تصدرها مختلف الإدارات والمؤسسات في إطار المصلحة العامة وتحت تأثير المسائلة الشعبية الهادفة إلى تقويم الانحرافات ،أي رشاده القرارات وعقلانيتها فالحوكمة بميكانزماتها تهدف إلى تحقيق دولة القانون ،والمشاركة الشعبية والشفافية وتحقيق الجودة السياسية لكن ذلك يحتاج إلى الاستقرار السياسي في ظروف تسمح للمجتمع المدني بمختلف أشكاله في المشاركة .

إذا العلاقة تداخليه فالاستقرار السياسي يتحقق بتفعيل مبادئ الحوكمة وهذه الأخيرة لا يمكن أن تتحقق إلا في ظل الاستقرار السياسي.01

<u>المطلب الثالث :علاقة الحكم الراشد بالمجتمع المدني والإصلاح الإداري:</u>

1-علاقة الحكم الراشد بالمجتمع المدني :

اتجه مفهوم المجتمع المدني إلى مجموعة من المنظمات الجمعيات الغير حكومية والنقابات المهنية والأحزاب السياسية وكل منظمة تقع بين السلطة العامة والمواطنين فتكون مستقلة نسبيا عن الدولة ولا تهدف إلى تحقيق الربح وتتمتع بالشخصية القانونية والذمة المالية المستقلة فتسعى للتأثير على السياسات العامة إذ يعتبر المجتمع المدني شريك ثالث في عملية التنمية يستفيد من مؤشرات الحكم الراشد لما يتمتع به من قدرة على التأطير والتمثيل القوى للمواطنين ومراقبة فعالة على الإدارات وبالخصوص الجماعات المحلية .02

ومن هنا نستنتج علاقة الحكم الراشد بالمجتمع المدني علاقة شراكة فالأول يوفر المبادئ والثاني يوفر الآليات الضرورية لتجسيدها والميدان الأفضل لتحقيقها.

01- عبد الكريم قلاتى ،الاستقرار السياسي وعلاقته بالحكم الراشد ،مرجع سابق ص70

02- عبد النور ناجي ،مرجع سابق ص ص112 -117

ولكن ذلك لا يتحقق إلا بتوفر الشروط التالية في المجتمع المدني وهي: 01

أ- ضرورة الاهتمام المستمر بانشغالات المواطنين.

ب- المعرفة الكافية في مجال التنمية المحلية وفتح المجال لمشاركة المواطنين في تسيير الشأن المحلي .

ح- فهم طبيعة المرحلة التي يمر بها المجتمع المدني والواقع السياسي والاجتماعي في الدولة .

ح- يجب أن يحضى المجتمع المدني بالقدر اللازم من الاستقلالية للقيام بمهامه دون أي ضغط والخبرة حتى يتمكن من مواجهة السلطة العامة .

2-علاقة الحكم الراشد بالإصلاح الإداري:

أدت التغيرات التي حدثت في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالتأثير على الإدارة فبعد عجز الأجهزة الإدارية الحكومية عن مواجهة التحديات02

وبانتشار مختلف إشكال الفساد التي عكست سلبيا على النظام الإداري ،فخلق جو من اللامبالاة وانعدام الثقة في التنظيمات والقرارات والموظفين لروح المسؤولية والحماس وغياب الرقابة في ظل عدم تطبيق النصوص القانونية التي تنظم العلاقات واتخاذ قرارات غير رشيدة لا تخدم الصالح العام كل هذا أدى إلى بروز مطالب لإصلاح الأوضاع وإتباع سياسة الإدارة الحديثة التي تقوم على مراقبة الأداء والاهتمام بالمواطنين كزبائن والشفافية في التسيير والتحكم في التكاليف والاستعانة باليات الحكم الراشد المحلي .

وعليه فان نظام الإدارة الحديثة يتفق مع آليات الحوكمة لأنها تستهدف خدمة المواطن بشكل فعال مع مساهمة اكبر للإطراف الأخرى.03

من هذا كله نستنتج إن الحكم الراشد المحلى يتداخل مع ظواهر أخرى لكونها ظهرت في نفس الفترة ولنفس الأسباب والأهداف إذ تتلخص في إخراج الدولة من الفقر والتخلف وتسلط الدولة .

المبحث الثالث :عناصر وأبعاد ومؤشرات قياس الحكم الراشد:

المطلب الأول :عناصر الحكم الراشد

يتضمن الحكم الراشد ثلاث ميادين أساسية وهي الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني :

01 – **الحكومة** :أو القطاع العام وهي تمثل الدولة من خلال السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والقضائية ويتطلب أن تكون مشكلة وفق نظام انتخابي وهي تسعى إلى التركيز على البعد الاجتماعي فهي تحدد المواطن والمواطنة وهي مسئولة عن تقديم الخدمات العامة للمواطنين وبالتالي فهي تعمل على تهيئة البيئة المساعدة على التنمية البشرية في المجتمع ومهمتها خلق محيط سياسي ملائم لتحقيق التنمية.04

01- عبد الكريم قلاتي ،الاستقرار السياسي وعلاقته بالحكم الراشد ، مرجع سابق ص190.

02- بوحنية قوي ،مرجع سابق ص06.

03- بلال خروفي مرجع سابق ص23

04- بلقاسم زايري،الحكم الاقتصادي الرشيد ،مداخلة ضمن فعالية الملتقى العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات ،جامعة ورقلة ،الجزائر ,9/8 مارس 2005 ص39.

فالدولة تدافع عن المصالح من اجل النفع العام كما تحفز وتشجع على خلق جو نشط لخدمة التنمية البشرية كما أنها تسهر على احترام القانون والحفاظ على الأمن والسعي لخلق إطار مؤسسي قوى .

مفهوم الرشادة من خلال إعادة النظر في دور الحكومة وأنشطتها الاجتماعية والاقتصادية بفعل التحديات التغيير المنبثق من المصادر التالية :01

أ-**القطاع الخاص** :الذي يحتاج إلى بيئة مساعدة للأسواق الحرة وتحقيق توازن بين الحكومة والسوق .

ب-**المواطن** :يحتاج إلى المزيد من الاستجابة من قبل الحكومات التي تكون مسئولة وتعمل على اللامركزية بشكل أوسع ليكون مشاركا فعالا .

ج-**الضغوط العالمية** :من قبل القوى العظمى والاتجاهات العلمية الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه وتبدد المفاهيم الكلاسيكية للدولة والحكومة .

02- القطاع الخاص : يتكون من المؤسسات والشركات بمختلف أحجامها والتي من شانها خلق مناصب شغل فالقطاع الخاص يسير وينشط داخل السوق لأجل إنتاج وتوفير الخدمات وخلق مناصب الشغل للمواطنين وتشجيع المؤسسات الخاصة كما يهتم بشكل كبير بالاستثمار ورفع المستوى المعيشي والذي تكون مشاركته في هذه الثلاثية موجه نحو ضرورة تطوير القطاع الخاص من خلال الآليات التالية 02:

أ-خلق بيئة اقتصادية كلية مستقرة .

ب- إدامة المنافسة في الأسواق .

ج-المحافظة على البيئة والموارد البشرية .

03-المجتمع المدني :يتمثل في الهيئات المتضامنة مع بعضها البعض مثل :الجمعيات المهنية والجمعيات الخيرية والجمعيات النسوية والنقابات وكل المواطنين المساهمين في التفاعل السياسي والاقتصادي والاجتماعي .03

ويمكن تلخيص أهمية المجتمع المدني على النحو :04

أ- المواطنين الذين يتصرفون متطوعين كأعضاء في الجماعات الدينية ,النوادي الرياضية وتجمعات الأحياء السكانية الاتحادات والأحزاب السياسية يشجعون على الثقة والتعاون بين الأطراف المختلفة بما يجعله رأس مال اجتماعي .

ب- إن الثقة والتعاون يعملان على التعزيز الذاتي والتراكمي في نفس الوقت والثقة والمشاركة المدنية وتحسين المستوى الاجتماعي وغياب هذه السمات يؤدي إلى الوضع السلبي لا نحبذه .

01- على مناد ,دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية من خلال حوكمة الشركات ,رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ,جامعة تلمسان , 2006 ص33

02-زهير عبد الكريم الكايد ,مرجع سابق ص47.

03-,نفس المرجع والصفحة .

04- نفس المرجع والصفحة .

ج- إن وجود مستوى عال من الثقة والتعاون يؤدي إلى حكومة أفضل فعلى جانب الطلب نجد أن الذين يتحلون بتلك السمات يتوقعون حكومة أفضل وعلى جانب العرض فان أداء الحكومة الممثلة لمواطنيها يهيئ لها الآمر من خلال البيئة التحتية الاجتماعية للمجتمع المدني والقيم الديمقراطية وأصحاب القرار على حد سواء .

د-إن أداء اقتصاديات السوق تتحسن في المجتمعات ذات المستوى العالي من الثقة والتعاون .

ومن خلال ما سبق فان مؤسسات المجتمع المدني تتزايد فعاليتها وكفاءتها في الحالات التالية :01

* الانبثاق من رحم المجتمع بمعنى أن الظروف والقناعات والأوضاع هي التي أخرجتها إلى حيز الواقع

*إذا استطاعت أن تستوعب اهتمامات المجتمع الإنسانية والاقتصادية والسياسية وأدركت إن التنمية عملية مجتمعية تشاركيه .

*إذا وضعت خطط وسياسات تأخذ بعين الاعتبار الاشتراك في صناعة القرار على جميع المستويات .

*إذا لامست اهتماماتها جميع الشرائح وعملت بشفافية وتناسق مع الحكومة .

ونلخص مما سبق أن كل عنصر من هذه العناصر الثلاثة له مراحل محددة ودور بارز في قيام الحكم الراشد وقوة المحيط المؤسسي للدولة وعلية فان الحكم الراشد يتضمن الدولة من خلال إدراج القطاع الخاص والمجتمع المدني لضمان ديمومة التنمية البشرية .

المطلب الثاني :إبعاد الحكم الراشد :

حسب المفاهيم التي جاءت بها المؤسسات الدولية حول الحكم الراشد من اجل ممارسة سلطة سياسية واقتصادية واجتماعية وفق آليات تسمح بتحقيق المصالح المشتركة من خلال الأبعاد التالية :

01-البعد السياسي :وهو كيفية ممارسة السلطة السياسية بصورة مشروعة والتمثيل القانوني والشرعي للمجتمع وخلق الصلة الصحيحة وجسور التعاون بين الدولة والمجتمع المدني مما يؤدي إلى :02

أ-التفاعل الايجابي بين الأطراف الفاعلة *الدولة -القطاع الخاص- المجتمع المدني *وتعاونهم ومشاركتهم في خدمة الصالح العام الذي يحقق مصالح الأفراد .

ب-تحقيق ديمقراطية فعالة بتوفير انتخابات نزيهة ,وشفافية تعددية ومشاركة سياسية واسعة النطاق .

ج- تمكين الأفراد من ممارسة حقوق المواطنة .

وتتوقف راشدة النظام السياسي على مدى مشروعية السلطة السياسية واحترام الحريات العامة من الرأي العام والأحزاب السياسية وحرية التعبير وإنشاء جمعيات وتقييم كفاءة وفعالية الأنظمة السياسية من خلال مبادئ الحكم الراشد وفق معايير الجودة السياسية والتي تعني:03

01-زهير عبد الكريم الكايد ,مرجع سابق ص47.

02- عبد الرزاق مقري,الحكم الصالح وآليات مكافحة الفساد ,دار الخلدونية للنشر والتوزيع ,القبة ,الجزائر ,الطبعة الأولى 2013,ص18

03- نفس المرجع والصفحة

* قدرة النظام على أداء الوظائف المجتمعية ,مما يخلق رضا لدى المجتمع على السلطة دون الحاجة إلى الإكراه مما ينتج عنه استقرار سياسي ,واقتصادي واجتماعي الذي يتحقق عند الوصول إلى درجة مقبولة من النمو الاقتصادي والرفاهة بتوفير الحقوق الأساسية ,الإنسان والعدالة .

* طبيعة العلاقة الرابطة بين النظام السياسي والوسط المجتمعي التي تعبر على مدى قبول المواطنين فكلما زاد رضاهم كلما زادت فعالية النظام مشروعيته القانونية وبالتالي تجسيد الاستقرار بصورة شاملة

*شروط التداول على السلطة لان عمر الهيئات المحلية محددة بالمشاركة السياسية دستوريا ومضمون بوجود انتخابات منظمة حرة نزيهة تعددية .

02- البعد الاقتصادي :يظهر من خلال نظرة المنظمات الدولية لطبيعة العلاقة بين الحكم الراشد ومستويات الأداء الاقتصادي في سعيه إلى تحقيق أهداف واستراتيجيات التنمية الاقتصادية وذلك من خلال :01

أ- اعتماد برامج أصلاح اقتصادي .

ب- محاربة مظاهر الفساد .

ج- تدفق المعلومات بكل شفافية عن الوضع الاقتصادي للرأي العام .

ح- توفير بيئة تنظيمية وتشريعية لنشاطات مختلف القطاعات

كما يعد الحكم الراشد عامل مخفض لمخاطر الاستثمار نظرا لتدقيق المستثمر للمعلومات حول البيئة الاقتصادية بكل شفافية ووضوح وهذا ما يمكن من :02

- تشجيع القطاع الخاص .
- وضع خطط واستراتيجيات تتناسب مع الإمكانيات المتاحة .
- فتح مجال الحريات الاقتصادية واحترام قواعد المنافسة وحرية دخول السوق .

ومن خلال تحقيق الرشادة الاقتصادية التي تشمل أساليب وإجراءات اتخاذ القرارات من خلال التأثيرات على مختلف النشاطات الاقتصادية ومنه نجد أن دور الدولة يتمحور في تحقيق البعدين الاجتماعي والاقتصادي بالعمل على تحقيق مايلي :

**رفع المستوى المعيشي وتحسين ظروف الحياة .

**السعي للقضاء على الفقر والإقصاء الاجتماعي .

**إصلاح الإطار التنظيمي والقانوني في المجال الاقتصادي .

01- سايح بوزيد ، معضلة الفساد الإداري وتدابير مواجهتها من خلال معايير الحكم الراشد، مرجع سابق ص142

02- ,نفس المرجع والصفحة .

03-البعد الإداري:انه من أسباب ظهور فكرة الحكم الراشد, الانتشار الواسع لظاهرة الفساد وتطور مفاهيم التسيير حيث يأخذ البعد الإداري مكانه في إستراتيجية وسياسة الحكم الراشد لارتباطه بأنظمة التسيير العقلاني والإدارة الرشيدة للموارد المتاحة من خلال :01

أ-التوزيع العادل للموارد المتاحة المالية والبشرية للمجتمع .

ب-القضاء على مختلف أشكال الفساد الإداري والمحسوبية .

ج-تطبيق اللامركزية لترشيد الإدارة العامة بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية .

ح -الاهتمام بالجهاز الإداري والأنظمة والقوانين المعمول بها في إدارة الشؤون والعمليات الإدارية للتأكد من مدى فلائمتها وقدرتها .

المطلب الثالث :مؤشرات قياس الحكم الراشد

هناك العديد من الجهود المبذولة قصد إيجاد مؤشرات ومقاييس لقياس نوعية الحكم تمثلت في اقتراحات العديد من المنظمات الدولية وسيتم التركيز على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي :

01-مؤشرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي :

ارتبط مفهوم الحكم الراشد في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمفهوم التنمية البشرية ويتم تصنيف الدول على أساس مؤشراتها حيث أن هذه المؤشرات نفسها تعتمد في تقييم الحكم الراشد ويتكون دليل التنمية البشرية من مقياس يضم ثلاث أبعاد تتمثل في :02

أ-أن يعيش الإنسان حياة مديدة وبصحة سليمة .

ب-أن يكون متعلما .

ج-أن يحصل على مستوى معيشة لائقة .

وبالتالي فان دليل التنمية البشرية يجمع بين المقاييس التالية :

*متوسط العمر المتوقع عند الولادة .

*الالتحاق بالمدارس .

*الإلمام بالقراءة والكتابة .

*الناتج المحلي الإجمالي للفرد .

ومنذ إنشاء دليل التنمية البشرية سنة 1990 تم تطوير أدلة تكميلية تهتم بجوانب معينة من التنمية

01-نسيمة عكة ,دور الحكم الراشد في التنمية ,الملتقى الدولي حول الحكم الراشد واستراتيجيات التغير في العالم النامي , جامعة سطيف ,09/08 افريل 2007 ص56.

02-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ,تقرير التنمية البشرية ,أهداف التنمية للألفية تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية ,بيروت ,مطبعة كوركي,2003 ص60

البشرية تتمثل في تقرير الفقرالبشري ,دليل التنمية المتعلقة بالجنوسة وتمكين الجنوسة والمتمثل في :01

– دليل الفقر البشري :يقيس دليل التنمية البشرية إجمالي تقدم التنمية في بلد ما ,

أما دليل الفقر البشري فيظهر توزيعها في التقدم ويقيس تراكم شتى أنواع الحرمان في أبعاد التنمية البشرية الأساسية وهناك دليلين في قياس الفقر البشري والمتمثلان في :

**دليل الفقر البشري رقم 01:يقيس الفقر في البلدان النامية ويركز على أنواع الحرمان الثلاثة في ثلاث أنواع :

-- العمر :الذي يقاس باحتمال عدم العيش عند الولادة حتى سن الأربعين .

-- المعرفة :تقاس بمعدل الأمية لدى البالغين .

-- إجمال توفي الحاجات الاقتصادية من القطاعين العام والخاص :ويقاس بالنسبة المؤوية للناس الذين ليست لهم منافذ مستدامة في مصدر مناسب للماء وبالنسبة المؤوية للأطفال دون الخامسة الناقصى الوزن المعتاد لأوزانهم .

** دليل الفقر البشري رقم 02: لان الحرمان البشري يتفاوت بحسب الظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لمجتمع ما حيث صمم دليل خاص لقياس الفقر البشري من بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مستفيدا من البيانات الأكثر توفرا ويركز في قضية الحرمان على الأبعاد الثلاثة للتنمية البشرية وعلى بعد إضافي يتمثل في الاستبعاد الاجتماعي أما المؤشرات في احتمال عدم العيش حتى سن 60سنة عند الولادة وبعد الإلمام الوظيفي للبالعين بالقراءة والكتابة ونسب البطالة لأمد طويل .

– دليل التنمية بالجنوسة : يقيس هذا الدليل الانجازات في الأبعاد نفسها ويستخدم المؤشرات نفسها ولكنه يعطي صورة واضحة عن شتى أنواع اللامساواة في الإنجاز بين النساء والرجال فكلما زاد التباين في التنمية البشرية انخفضت درجة البلد في دليل التنمية بالجنوسة مقارنة مع درجته في دليل التنمية البشرية

– مقياس تمكين الجنوسة :يكشف هذا المقياس ما إذا كانت النساء قادرات على الاشتراك الفعال في الحياة الاقتصادية والسياسية فيقيس عدد المسارات بين الجنسين في مجالات رئيسية مثل المشاركة في صنع القرار الاقتصادي والسياسي ويتتبع النسب المؤوية للنساء في البرلمان وبين المشتركين وكبار المسئولين والمديرين وبين المهنيين والعاملين التقنيين وكذلك التباين بين الجنسين المكتسب مما يظهر الاستقلالية الاقتصادية ويختلف مقياس التمكين عن دليل التنمية المتعلقة بالجنوسة في انه يكشف اللامساواة في الفرص المتاحة في مجالات مختارة .

01–برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مرجع سابق ص61.

02-مؤشرات البنك الدولي :جاء في تقرير البنك الدولي الخاص بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا انه تم وضع مقاييس لقياس نوعية الحكم وتتمثل في :01

أ- مقياس المسائلة العامة :ويتضمن مايلي :

* درجة انفتاح المؤسسات السياسية .
* المشاركة .
* احترام الحريات المدنية .
* شفافية الحكومة .
* حرية الصحافة .

ب-مقياس نوعية الإدارة :وتتضمن مايلي :

* فعالية البيروقراطية .
* احترام قواعد القانون .
* حماية حقوق الملكية .
* مستوى الفساد .
* نوعية التشريعات .
* آليات المسائلة الداخلية .

وقد وضع البنك العالمي ستة مؤشرات بثلاث أسس ضرورية للحكم الراشد وهي :

- بالنسبة لنوعية الحكم :الصوت والمسائلة وعدم الاستقرار السياسي والعنف .
- بالنسبة لقدرة الحكومة :فعالية الحكومة ونوعية التنظيم .
- بالنسبة للاحترام والمساواة :دولة القانون ومراقبة الفساد .

ولتقدير مستوى الحكم الراشد في دولة ما يتم الاعتماد على ثلاث معايير للتحليل ويتم قياسها عن طريق مؤشرين وذلك من خلال :02

**المعيار الأول :يمثل المسار الذي من خلاله تختار الحكومات وتراقب ويتم تغيرها ويتم قياس هذا المعيار من خلال مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف .

**المعيار الثاني:قدرة الحكومة على وضع سياسات قاعدية فعالة ,حيث يتم قياسه من خلال مؤشر فعالية الحكومة ومؤشر قدرة الحكومة على وضع سياسات جيدة .

**المعيار الثالث :احترام الهيئات المسير للمواطنين والدولة معا ,ويتم قياس هدا المعيار عن طريق مؤشر سيادة القانون ومؤشر محاربة ومراقبة الفساد بشتى أنواعه .

01- مصطفي بشير ,الأداء المتميز للحكومات من خلال الحكم الصالح والإدارة الرشيدة ,الملتقى العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات ,جامعة ورقلة ,09/08 مارس 2005

02-نفس المرجع .

وقد وضعت هيئة البنك العالمي 22 مؤشر لاختيار وتحقيق الحكم الراشد و12 مؤشر يخص المسائلة العامة و10تخص الجودة في الإدارة ,ويتم توزيع الدول على حسب موقعها من هذه المقاييس على سلم يتكون من 173 رتبة بحسب عدد الدول المعينة التي تأخذ من مناطق مختلفة وحسب مستويات مختلفة ويحسب معدل صلاح الحكم وتتراوح علامة الدولة من 0 إلى 100 حسب درجة صلاح الحكم ,

وهناك آليات لتحقيق استدامة الحكم الراشد أبرزها :01

--الانتخابات الحقيقية .

--فعالية المجتمع المدني .

--انفتاح الفضاء الإعلامي والإعلام الحر .

--النظام الوطني المندمج .

--الشفافية في إدارة الموارد المالية .

--الرؤية التجديدية .

01- مصطفي بشير ,الأداء المتميز للحكومات من خلال الحكم الصالح والإدارة الرشيدة، مرجع سابق

المبحث الرابع :اثر تطبيق مبادئ الحكم الراشد على التنمية المحلية المستدامة

إن الآثار الناجمة عن تطبيق منظومة الحكم الراشد في العملية التنموية عديدة ومتنوعة اقل ما يمكن أن يقال عنها أنها تقود إلى تحقيق التنمية المحلية المستدامة التي تريدها مختلف البلدان ومستعدة أن تقطع في سبيلها أشواطا عدة وسنفصل ذلك في هدا المبحث :

المطلب الأول :علاقة الديمقراطية بالتنمية :

01- تحديد الديمقراطية :الديمقراطية هي نمط من أنماط اتخاذ القرار ،أو كصيغة حكم يشارك فيها المجتمع في صياغة السياسة العامة حيث تعمل من ضمنها الدولة بمسؤولية وتخضع من خلالها للمحاسبة على قرارها وأعمالها في الأدبيات الأخيرة ،ولا سيما تلك الصادرة عن برنامج الأمم المتحد ة الإنمائي والبنك الدولي وغيرهم وتصل إلى هذا الوضع بأنه الحكم الصالح وكذلك تتم إقامة رابط قوى بينه وبين التنمية سواء كانت تنمية بشرية مستدامة آو تنمية محلية أو شاملة .01

02-الديمقراطية والتنمية :أثبتت الدراسات إلى وجود علاقة عند فحصها المقاربات بشان طريقة الحكم الديمقراطية في تمكين الفقراء وبالتالي فهي تساهم في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية التي تأخذ الموجة الثالثة للديمقراطية التي زادت عدد الأنظمة الديمقراطية في العالم ،وتشير التحاليل الأخيرة للدراسات الحالات التي تطلعت إلى العلاقة بين الديمقراطية والنمو والتماسك الاجتماعي في وصف الروابط بين الحكم والديمقراطية والتطور الاجتماعي ومن المهم التمييز بين دعم الحكم الديمقراطي كمجموعة مثالية من المبادئ المعيارية لأجل حكم الدولة وعمليات تقييم الحكومات الديمقراطية الفعلي .02

03-الديمقراطية والازدهار الاقتصادي :حيث تصبح الطريقة الأولى المباشرة التي تمكن لهذه العلاقة النجاح من خلالها قائمة إذا كان الحكم الديمقراطي أكثر فعالية في توليد الرفاهة والازدهار فعلى سبيل المثال إذا كانت أنظمة الحكم الديمقراطية أكثر فعالية في حماية حقوق الملكيات وحكم القانون وتشجيع الثقة بالإعمال تبين أنها أكثر ثباتا فمن شان ذلك توسيع الإنتاجية وتحفيز الاستمرارية ونمو الدخل المحلي الإجمالي للشخص الواحد وتعتبر هذه الطريقة جيدة لكن الدليل على أن الديمقراطيات أفضل للنمو تدحضه دراسات الحالة والأدلة المنهجية على سواء ،فالحالات التي تعجز عن التوافق في هذا النموذج تشمل الأوتوقراطيات الحديثة التي حققت إرباح اقتصادية استثنائية في الناتج المحلي الإجمالي بالرغم من غياب انتخابات تنافسية متعددة الأحزاب بشكل كامل او جزئي .03

وأحرزت دول كثيرة في أمريكا اللاتينية انجازات ملحوظة في الحقوق السياسية والحريات المدنية اثر إدراج انتخابات تنافسية متعددة الأحزاب في بداية التسعينات فضلا عن الإصلاحات السياسية في حين تبين أن أدائها الاقتصادي متغير وساء تزامنا مع عدم المسارات في الدخل بين الدول ووضع كهذا يولد

01- احمد صادق زاوي ،التغيير المؤسساتي ،الحكم الراشد والتنمية الاجتماعية والاقتصادية ،حالة الجزائر ،رسالة ماجيستير ،جامعة تلمسان الجزائر 2009 ص57

02- ،نفس المرجع والصفحة .

03- نفس المرجع ص58.

الرضا عن الأداء الديمقراطي لحل المشاكل دول ما وحل مشاكل اجتماعية أن يولد خيبة وسخرية السياسيين ، كما رصد البعض أدلة عن استياء عام ضد طريقة عمل الديمقراطية اللبرالية واللبرالية الاقتصادية الجديدة في أمريكا اللاتينية على الرغم من عدم رفض الديمقراطية بحد ذاتها .01

04-الحكم الصالح والديمقراطية :أكدت الدراسات أن هناك علاقة تحكم كل من الحكم الصالح والتنمية ،وهذه الأخيرة تتماشى مع الديمقراطية ويبدو من الوضع أن مفهوم الحكم تطور موازاة مع تطور مفهوم التنمية ،لا سيما لما انتقل محور الاهتمام من رأس المال البشري إلى رأس المال الاجتماعي إلى التنمية الإنسانية ،فان تحسن الدخل القومي لا يعنى بالضرورة تحسن نوعية حياة المواطنين ومستوى عيشهم ،وظهر مفهوم الحكم الجيد بوضوح عندما أضحت التنمية مرتبطة بالتكامل بين النشاط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي والبيئي مستندة على العدالة في التوزيع والمشاركة أي التنمية المحلية المستدامة التي بدونها لا يمكن تحويل النمو الاقتصادي والاجتماعي إلى تنمية بشرية مستدامة .02

المطلب الثاني:علاقة الحكم الراشد بالتنمية:

لقد تغيرت مفاهيم التنمية من التركيز على النمو الاقتصادي الى التركيز على التنمية البشرية المستدامة ثم التنمية الإنسانية ،واقترن هذا التطور بإدخال مفهوم الحكم الصالح في أدبيات منظمة الأمم المتحدة وبعده البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، ويعود السبب إلى أن النمو الاقتصادي لبعض الدول لم يتوافق مع تحسين مستوى معيشة أغلبية السكان وبهذا المعنى فان تحسين الدخل القومي لايعنى بالضرورة تحسين نوعية حياة المواطنين .03

إن تطور مفهوم التنمية إلى التنمية المستدامة تشمل عملية مترابطة لكل مستويات النشاط الاجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي والبيئي وتستند هذه العملية إلى منهاج تكاملي يقوم على العدالة في التوزيع ويعتمد على المشاركة كما انه يتضمن التخطيط الطويل ليس للموارد الاقتصادية القديمة فقط بل للتعليم والسكن والبيئة والثقافة والسياسة ....والتركيب الاجتماعي أيضا ،وتم ربط مفهوم الحكم الصالح أو الراشد مع مفهوم التنمية المستدامة لان الحكم الصالح هو الرابط الضروري للتحويل من الاقتصاد إلى الاهتمام بالتنمية البشرية الدائمة .04

إن التنمية البشرية المستدامة تنمية ديمقراطية تهدف إلى بناء نظام اجتماعي عادل ا وإلى رفع القدرات البشرية عبر زيادة المشاركة الفعالة للمواطنين وعبر تمكين الفئات المهمشة وتوسيع خيرات المواطنين وإمكانياتهم .

01- احمد صادق زاوي مرجع سابق ص58.

02- نفس المرجع والصفحة .

03-حسين كريم ،مفهوم الحكم الراشد "الفساد والحكم الراشد في الدول العربية "،مركز دراسات الوحدة العربية ،ص6.

04- ،نفس المرجع والصفحة .

إن تمكين المواطنين وتوسيع خياراتهم يتطلب تقوية أشكال المشاركة ومستوياتها عبر الانتخابات العامة لمؤسسات الحكم وكذا تفعيل دور الأحزاب السياسية وضمان تعددها وتنافسها وعبر ضمان حرية العمل النقابي واستقلالية منظمات المجتمع المدني وهذه كلها لا يؤمنها إلا الحكم الصالح أو الراشد .01

وفي الملخص يمكن إدراج خمسة مؤشرات أساسية للتنمية البشرية وهي :02

1- **التمكين** :أي توسيع قدرات المواطنين وخياراتهم وإمكانية ممارستهم حرية الاختيار بعيدا عن الجوع والحرمان وبالتالي إمكانية مشاركتهم الفعلية في القرارات التي تتعلق بحياتهم وتؤثر فيهم .

2-**التعاون**:وفيه تضمين لمفهوم الانتماء والاندماج وهو كمصدر أساسي للإشباع الذاتي الفردي حيث التعاون هو التفاعل الاجتماعي الضروري والتنمية البشرية تزيد بهذا البعد.

3-**العدالة في التوزيع**:وهي الإمكانيات والفرص وليس الدخل فقط،مثل حق الجميع في التعليم ...

4-**الاستدامة**:وهي القدرة على تلبية حاجات الجيل الحالي من دون التأثير سلبا على حياة الأجيال اللاحقة وحقها في العيش الكريم.

5-**الأمان الشخصي**:الحق في الحياة بعيدا عن أي تهديدات أو أمراض معدية أو قمع أو تهجير والحرية والحق في اكتساب المعرفة والشفافية وتمكين المرآة بشكل خاص اعتمادا على مؤشرات التنمية الإنسانية التي تتحقق بوجود نظام إدارة الدولة أو الحكم الراشد.

المطلب الثالث:اثر الحكم الراشد على التنمية البشرية

01- التخفيف من الفقر :يعد الفقر ظاهرة قديمة جدا وآفة اجتماعية خطيرة عرفتها مختلف المجتمعات البشرية عبر العصور ،وهي معقدة وذات جوانب متعددة سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية وبيئية وليس لها تعريف محدد إلا أن الجزء المشترك بين كل التعاريف هو الحرمان النسبي .03

ويعرف البنك الدولي الفقر على انه عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من المستوى المعيشي ويمكن أن تتجلى في نقص الغذاء وتدنى مستوى الصحة والتعليم وهشاشة ظروف السكن وقلة الأصول الرأسمالية . أي أن الفقر لا يعنى عدم الرغبة في إشباع الحاجيات الناقصة وإنما يعنى الحرمان من القدرات الذي هو نقيض التنمية البشرية .04

والحكم الراشد هو الذي يسعى إلى تحرير هذه القدرات وذلك من خلال تمكين الفقراء من توسيع قدراتهم وتوظيفها والحصول على الموارد على أساس العدالة والمساواة واحترام القانون والمشاركة في إعداد وتنفيذ السياسات.05

01-حسين كريم مرجع سابق ص66

02- نفس المرجع والصفحة

03-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مرجع سابق ص102.

04- نفس المرجع والصفحة.

05- نفس المرجع والصفحة.

فلنفرض مثلا أن الدولة بصدد وضع إستراتيجية لمحاربة الفقر لا يجب أن يتم التركيز على الخطة الواجب تنفيذها فقط بل يجب أن يمتد الاهتمام إلى كيفية تنفيذ تلك الخطة وهو ما يقتضي إجراء بعض الإصلاحات الرئيسية مثل تعزيز المشاركة السياسية لمختلف فئات المجتمع وضمان اتخاذ الإجراءات الكفيلة بخضوع الأجهزة القائمة على تنفيذ الخطة للمسائلة والمحاسبة وتعزيز المعلومات وحرية الصحافة وضمان بيئة تؤدي إلى تنشيط المجتمع المدني وقيامه بدور مؤثر وفعال عند وضع وتنفيذ السياسات فالتمكين والمشاركة يضمنان مشاركة المواطن العادي في صناعة القرارات المؤثرة على المعيشة أما المواطن الذي لا تتوفر لديه المعلومات الكافية فهو بطبيعة الحال غير قادر على صناعة مستقبل أفضل وتحسين ظروف المعيشة.01

02- **تمكين المساواة بين الجنسين** :يعرف البنك الدولي المساواة بين الجنسين بأنها التساوي في الحصول على الفرص التي تسمح للناس بمواصلة الحياة التي يختارونها بمحض إرادتهم وتجنب أوجه الحرمان الشديد في الناتج أي المساواة بين الجنسين في الحقوق والموارد والتعبير ،والمساواة تشير إلى المساواة في ظل القانون سواء عرفيا أو تشريعيا وتشير المساواة في الموارد إلى المساواة في الفرص وتعكس المساواة في التعبير القدرة على التأثير والمشاركة في الحوار السياسي وفي عملية التنمية .02 وبغض النظر في اختلاف راية المجتمعات لقضية المساواة بين الرجل والمرأة فإنه يمكن القول بان تحقيق المساواة بين الجنسين يمكن أن توسع من فرص تحقيق فرص التنمية البشرية وتزيد من قدرات الدولة على النمو وخفض الفقراء.03

وذلك لان المساواة بين الجنسين هي قضية تنموية بالدرجة الأولى فان تشجيعها جزء جوهري في أي إستراتيجية للتنمية تسعى إلى تمكين الرجال والنساء على حد سواء من اجل تفادي الفقر وتحسين مستوى معيشتهم هنا تبرز قدرة المؤسسات التي تعمل وفق مبادئ الحكم الراشد في التخفيف من حالة لا مساواة حيث يتم الاعتراف بالصحاب الشأن وبحقوقهم وتحترمهم وتمنحهم فرص متساوية مع الآخرين .04

03-استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر

لا يمكن اعتبار تحقيق النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة دون جلب استثمار أجنبي مستقر بالمهام السهلة على الحكومات دون العالم وبصفة خاصة للغالبية العظمى من حكومات دول الجنوب نظرا لما يشهده استقطاب رأس مال الأجنبي من تنافسية بين البلدان جراء ما قد تحمله إلى اقتصادياتها

01-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ص102.

03-محمد فال ولد فال مكط الحكم الراشد وتحقيق التنمية في دول الجنوب مرجع سابق ص 27

03- نفس المرجع والصفحة..

04- محمد السامراء دريد ،الاستثمار الأجنبي "المعوقات والضمانات القانونية "، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،2006 ،ص76.

من فوائد مثل نقل التكنولوجيا وخلق فرص العمل و......وتتطلب عملية استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة أساسية خلق مناخ استثماري ملائم ويعطي تعبير المناخ الاستثماري مجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية المكونة للبيئة التي تتم فيها عملية الاستثمار فهي عناصر متداخلة ومترابطة تؤثر في بعض ها البعض لتخلق المناخ الاستثماري .01

وسوف يكون ذلك المناخ مناسبا إذا ما نجحت البلدان في الحد من الفساد وأنشطة السوق السوداء وضمان حرية العمل وحق الملكية وحماية المستثمرين وتحرير التجارة وصياغة وتنفيذ سياسة اقتصادية تكبح التضخم وتحد من هيمنة الدولة على الأسواق ،فالمستثمرين لن يقدموا على استثمار أموالهم في بيئات غير مستقرة ولا في تلك التي يتزعزع فيها الفساد ويتكاثر كالفطريات كما أنهم ليسو مستعدين للمخاطرة بأموالهم في بيئات تنعدم فيها سيادة القانون ولا تضمن لهم حرية التصرف في تلك الأموال ،وهنا تبرز أهمية الحكم الراشد في جلب الاستثمار الأجنبي نظرا على ما يرتكز عليه من مبادئ تعكس العدالة والمساواة وسيادة القانون والحد من الفساد وكلها مبادئ تقف موقف النقيض من تلك العوامل التي تعمل على طرد الاستثمار الأجنبي .02

01- محمد السامراء دريد ،الاستثمار الأجنبي المرجع سابق ص76

02- ، نفس المرجع والصفحة.

المبحث الخامس : معيقات تحقيق الحكم الراشد وسبل الإصلاح

المطلب الأول: المعيقات

تواجه الجزائر مجموعة من العراقيل في ظل تبنيها لسياسة الحكم الراشد حيث عمدت إلى استخدام الأساليب التي تعتبر كإطار عام للانطلاق والتفكير مستعينة بذلك على تنظيمات قانونية قصد الوصول إلى الطريقة العقلانية الرشيدة في سبيل التكفل بالقضايا التي تشغل الرأي العام ومن بين معيقات تحقيق سياسة الحكم الراشد نذكر : 01

1- غياب التداول على السلطة: وذلك لما تشهدها الجزائر من هيمنة عسكرية على الطبقة السياسية وخاصة بعد التدخل في المسار الانتخابي الذي أضحى له دور وتأثير كبير على عملية التداول على الحكم.

2- غياب الديمقراطية وضعف المشاركة السياسية :فبعد التحول الديمقراطي الذي عرفته الجزائر وإقرار التعددية السياسية سنة 1989حيث نصت المادة 04 من دستور 1989على الحق في إنشاء جمعيات ذات طابع سياسي إلا أن نسبة المشاركة السياسية في الجزائر كانت ضعيفة وتعود أسباب ذلك إلى ضعف الحراك الاجتماعي وكذلك القيود المفروضة على نشاط الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني إلى جانب عزوف المثقفين على المشاركة في الحياة السياسية التي جعلت من الممارسة الحزبية ضعيفة وغير فعالة كما أن عدم انتشار الثقافة السياسية بين الوسط الاجتماعي الجزائري ساهم في تعطيل عجلة الديمقراطية ومنها عدم استمرارية المشاركة السياسية للفئات الاجتماعية إضافة إلى إن غياب اطر الرقابة فيما يتعلق بقرارات السلطة السياسية والتي ترتبط بالمصالح الشخصية لأصحاب النفوذ داخل الدولة غلى حساب المصلحة العامة .

3 -انتشار ظاهرة الفساد :وهي من القضايا العامة التي تحضي باهتمام كبير من طرف السلطات الجزائرية لاسيما وان ظاهرة الفساد أصبحت تطرح على المستوى العالمي لا المستوى المحلي فقط مما يستلزم التعاون الدولي لمواجهتها ،حيث تدرج العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية للمتعاملين الاقتصاديين مع الجزائر في المجال التجاري بدفع الرشوة في معاملاتها الخارجية مما يؤكد حسب تقارير منظمة الشفافية الدولية بان ظاهرة الفساد على صعيد الدولة الجزائرية لا تزال تشهد مستويات واسعة وهو ما جعل الجزائر تحتل مرتبة ضمن مقاييس الفساد ويعود ذلك إلى عدة معيقات منها:

أ- انتشار الصفقات الجائرة جراء سوء إدارة الاقتصاد الوطني .

ب- غياب الرقابة والمساءلة على الممتلكات العامة للدولة مما أدى إلى انتشار ظاهرة الرشوة والاختلاس

01- أسيا بلخير ،إدارة الحكمانية ودورها في تحسين الأداء التنموي بين النظرية والتطبيق ،الجزائر انموذجا 2007/2000،مذكرة ماجيستير غير منشورة ،فرع رسم السياسات العامة ،كلية العلوم الساسية والإعلام ،جامعة يوسف بن خدة –الجزائر ،2009ص ص204-207.

ج- عدم فاعلية اغلب الأنظمة والقوانين القادرة على مكافحة الفساد وغياب الإرادة على الإصلاح بسبب انتشار التهاون والسلوكيات السلبية.

*انخفاض معدلات النمو الاقتصادي بسبب تفشي البيروقراطية ، وغياب الكفاءة وعدم محاولة إيجاد الحلول اللازمة لها .

كما تقف أمام عملية الانتقال للحكم الراشد عدة معيقات أخرى تختلف في نوعها ودرجة تأثيرها السلبي حسب الخصوصيات الثقافية والفوارق في مستويات التطور الاقتصادي والسياسي في الدولة ، وعموما يمكن حصرها في مايلي :01

- إذا لم تتمكن الهيئات الحاكمة في الفصل بشكل واضح في المصالح المالية وبين ماهو خاص وما هو عام ،فيتم استخدام الموارد العامة لتحقيق المصالح الخاصة للطبقة الحاكمة .

- لم تتمكن الدولة من التقليص من العدد الكبير للقواعد القانونية والإجرائية المعيقة للاستثمار والإنتاج سواء الداخلي أو الخارجي الأمر الذي يدفع إلى تنمية الأنشطة الغير إنتاجية ويقوي المضاربات على حساب خلق الثروات المادية .

- وجود قاعدة حكم ضيقة أو مغلقة وغير شفافة للمعلومات المساعدة على عملية صنع القرار ورسم السياسات العامة.

- إذا واصلت الدولة في الاعتماد على تمويل اقتصادها على البترول الأمر الذي يجعل منها مهتمة بالتوزيع دون أن تكون منتجة .

- النمو الكبير للأجهزة البيروقراطية على أساس المؤسسات الانتخابية ، الأمر الذي يزيد في عجز ميزانية الدولة ويرفع مديونيتها .

إن مثل هذه العوامل قد تؤدي إلى فساد نسق الحكم ويضيق الخناق على حرية التعبير والتنظيم ضف إلى ذلك انتشار الفساد الاقتصادي والاجتماعي بسبب تخصيص الموارد النادرة وتوزيع الناتج المحدود تبعا لاعتبارات غير الكفاءة والصالح العام ،مما يؤدي إلى إعاقة عملية التنمية وفساد أجهزة الضبط والمساءلة التي ينجم عنها غياب الديمقراطية والشفافية .

المطلب الثاني:سبل الإصلاح

يمكن الإشارة إلى أربعة محاولات الإصلاح منها:02

1- إعادة تحديد وتأكيد دور الدولة من اجل جعل تحرير الاقتصاد يتم بطريقة أكثر فاعلية ،وتقوية مسار

01- محمد غربي وآخرون ،العولمة وأثرها على التكامل العربي،و التحولات السياسية وإشكالية التنمية -بدون طبعة -الجزائر ابن النديم للنشر والتوزيع بيروت :دار الروافد الثقافية للنشر ،1014ص ص167.166

02- بلقاسم زايري ،الحكم الراشد والكفاءة الاقتصادية ،أعمال المؤتمر الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات ،جامعة ورقلة ،مارس 2005، الجزائر ص99.

بناء دولة القانون وتطوير العدالة في قطاع الخدمات العمومية ،وتوجيه المبادرات العمومية في صالح التنمية البشرية الدائمة لإشباع الحقوق الأساسية للجميع .

2- ضمان تسيير أحسن للقطاع العمومي بما فيه التسيير الحسن للسياسة الاقتصادية أي القدرة على توفير المعلومات والتحليل وتقييم السياسات في إطار التنمية البشرية المستدامة وتسيير أحسن ومراقبة فعالة للمالية العمومية وتسيير أحسن واستغلال للموارد البشرية والمادية للقطاع العمومي وعقلنة شبكات القرار وتكاملية جيدة ما بين الفاعلين الأساسيين .

3-خلق محيط دائم لتنمية القدرات الخاصة حيت انه للعديد من العوامل يد في الأداء الاقتصادي السلبي في العديد من المناطق ولرداءة إدارة الحكم دور مركزي في الكثير من هذه العوامل فإدارة الحكم تساهم في رسم السياسات وتطبيقها وهذه السياسات تحدد بدورها مناخ أعمال سليم وجذاب للاستثمار والإنتاج من عدمه و حقوق الملكية وحرية المقاولة والمساهمة من طرف الجميع بما فيه الفقراء والأقل معرفة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي للدولة .

4-الارتقاء بنظام الحكم وحل النزاعات فليس هناك نموذج واحد لتحقيق عملية الارتقاء بأنظمة الحكم كما أن الارتقاء بنظم الحكم إلى المستوى المرغوب من شانه أن يستغرق زمنا طويلا لحين تشرب المجتمعات بالقيم والعادات الملائمة كما أن الارتقاء بنظم الحكم يتطلب بناء واستقرار المؤسسات بما في ذلك مؤسسات الدولة من أجهزة تشريعية وتنفيذية وقضائية وبالإضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والتي تشمل مؤسسات الإعلام الحرة كالصحافة والإذاعة والتلفزة ومن اجل تحقيق ذلك يجب الأخذ بما يلي :

أ- إتاحة الحقوق السياسية للمواطنين وتطبيق النظم الديمقراطية وإشراك المواطنين في اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم من خلال تعميق اطر اللامركزية .

ب- بناء قدرات الحكومة التي تساعدها على تلبية احتياجات ومطالب المواطنين.

ج- فرض احترام حكم القانون بين الحاكم والمحكوم .

خلاصة واستنتاجات:

الحكم الراشد لا يمكن فرضه من قبل السلطات الوطنية أو المنظمات الدولية بل هو انجاز في ظل دولة القانون والإدارة الواضحة التي يمكن التنبؤ بسياستها والسلطة الشرعية وتكييف الوسائل والإجراءات وتوفير البيئة المساعدة التي يمكن الاستثمار فيها لتحقيق الثروة وإدارة وتنمية العنصر البشري .

وعليه فان منهج الحكم الراشد يشمل جميع الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدولة كما انه يشمل القطاع العام الحكومة والقطاع الخاص فهو فلسفة شاملة وكاملة للحكم تضمن للمجتمع الاستقرار على كل المستويات وتقيه من المفاسد العظيمة لمظاهر الفساد الإداري بأشكاله المختلفة .

مما سبق نستنتج أن الأبعاد سواء اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو إدارية مترابطة ومتفاعلة فيما بينها لتشكيل الحكم الراشد فالبعد السياسي يؤثر في العدالة كما آن للبعد الإداري تأثير على المجال الاقتصادي خاصة من خلال إصلاح الإدارة وفي الأداء التنظيمي للنشاط الاقتصادي أما البعد الاقتصادي فيبرز حول القضايا العامة ومكافحة الفساد الاقتصادي وتعزيز الشفافية وتكريس الديمقراطية كمحاور أساسية للتنمية المستدامة .ولا يمكن تحقيق تنمية مستدامة في ظل غياب تطبيق مبادئ الحكم الراشد لان كل ماهو مرتبط بالمشاريع التنموية وكيفية تطبيقها على ارض الواقع لابد له من رشادة وحكمانية قوية تكون نابعة من أهل الاختصاص باختلاف انتماءاتهم ومسؤولياتهم من اجل الوصول إلى تنمية مستدامة على المستوى المحلى .

الفصل الثالث

تمهيد الفصل

بعد إتمامنا للدراسة النظرية لكل من التنمية المحلية المستدامة والحكم الراشد، ومدى تأثير هذا الأخير على واقع التنمية المحلية المستدامة، سوف نتطرق في هذا الفصل الأخير إلى معرفة واقع البلدية محل الدراسة في مجال التنمية المحلية المستدامة ومدى مطابقة ومساهمة الحكم الراشد في تحقيقها من خلال معرفة ودراسة البلدية محل الدراسة وانجازاتها منذ 2007 إلى يومنا هذا من مشاريع تنموية سواء في الجانب ألفلاحي أو الاجتماعي أو الصناعي إن وجد من خلال عرض انجازات البلدية على ارض الواقع، وإجراء استبيان نبين فيه مدى تطبيق كل من مبادئ التنمية المحلية المستدامة والحكم الراشد في البلدية محل الدراسة .

وسنقسم فضلنا هذا إلى المباحث التالية :

المبحث الأول :نبذة عن البلدية محل الدراسة

المبحث الثاني :مكونات ومنهجية الدراسة .

المبحث الثالث :تحليل محور البيانات العامة للاستمارة

المبحث الرابع :بعض إسهامات البلدية في مجال التنمية المحلية المستدامة في البلدية محل الدراسة.

المبحث الأول : البلدية ماهيتها ومسؤولياتها

بعد عرض الإطار النظري للدراسة والذي يهيئ الأرضية لمشكلة الدراسة وذلك عن طريق فصوله يأتي جانب الدراسة الميداني لدراسة دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المحلية المستدامة وذلك من خلال الإجراءات

التي سوف يتم إتباعها بدءا من التعريف بالبلدية ومهامها ، ومكونات ومنهجية الدراسة الميدانية والأدوات المستعملة في البحث ثم مجالات البحث و العينة وكيفية اختيارنا ثم الطرق الإحصائية لمعالجة الاستمارة وحدود البحث وإسهامات البلدية في مجال تحقيق التنمية المحلية المستدامة .

المطلب الأول : تعريف البلدية وخصائصها

01- تعريف البلدية01:

تعرف البلدية على أنها وحدة أو هيئة إدارية لامركزية إقليمية –محلية–في النظام الإداري الجزائري، بل هي: الجهاز أو الخلية التنظيمية القاعدية ، سياسيا وإداريا واجتماعيا وثقافيا وباعتبار البلدية جماعة محلية ذات طابع إقليمي في هيكل الدولة ، فهي تعتبر الخلية القاعدية السفلى

لهذا الكيان الكلي واهم ركيزة تحتية له ، كما أنها ذات شخصية معنوية مستقلة بذاتها تحمل اسم ولها مركز وإقليم ، يسكنها مجموعة من السكان، ولها الاستقلالية المالية الخاصة بها، التي تواجه بها احتياجاتها وكذلك لها مهمة عامة، الأمر الذي يسمح لها بالعمل في كافة المجالات وبصورة حرة إلا إذا كانت الأحكام التشريعية تنص على خلاف ذلك.

ويتولى إدارة البلدية المجلسة الشعبي البلدي، والجهاز التنفيذي يمثله رئيس المجلس ويساعده نائب أو عدة نواب، حسب حجم الجماعة المحلية.

02- خصائص البلدية 02:

تمتاز البلدية في الجزائر بمجموعة من الخصائص والمزايا أهمها ما يلي:

أ- البلدية هي وحدة أو جماعة أو هيئة إدارية لامركزية إقليمية، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

ب- البلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة

ج- يعتبر نظام البلدية في الجزائر صورة اللامركزية الإدارية المطلقة ، بحيث جميع أعضائها وهيئات ولجان تسييرها وإدارتها يتم اختيارهم بوسطه الانتخاب العام والمباشر.

---

01 عمار عوابدي ، **دروس في القانون الإداري** ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،،2002ص.194

02 أحمد بلجيلالي ، **إشكالية عجز البلديات دارسة تطبيقية** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان ،الجزائر 2010ص 45

ح- يعد نظام الوصاية السياسية والإدارية على البلدية مركزي، وهذا لأن كل الاختصاصات المقرر للبلدية وكافة الشروط والإجراءات يجب أن تعمل في نطاقها ووفقا لها ولا يجوز الخروج عنها وإلا اعتبرت أعمال وتصرفا ت البلدية باطلة وغير مشروعة.

المطلب الثاني :01 مهام ومسؤوليات البلدية

تسهر البلدية بمساهمة المصالح التقنية للدولة على احترام التشريع والتنظيم المعمول بهما المتعلقينّ بحفظ الصحة والنظافة العمومية ولاسيما في المجالات:

01- توزيع المياه الصالحة للشرب .

02- صرف المياه المستعملة ومعالجتها

03 – جمع النفايات الصلبة ونقلها ومعالجتها

04 -الحفاظ على صحة الأغذية والأماكن والمؤسسات المستقبلة للجمهور، صناعة طرقات البلدية.

05-إشارات المرور التابعة لشبكة طرقاتها.

06 – التعليم والحماية الاجتماعية.

07 – انجاز مؤسسات التعليم الابتدائي طبقا للخريطة المدرسية الوطنية وضمان صيانتها.

08- انجاز وتسيير المطاعم المدرسية والسهر على ضمان توفير وسائل نقل التلاميذ.

غير انه يمكن للبلديات في حدود إمكانياتها القيام بما يأتي:

- اتخاذ عند الاقتضاء وفي إطار التشريع والتنظيم المعمول بهما، كل التدابير الموجهة لترقية تفتح الطفولة الصغرى والرياض وحدائق الأطفال والتعليم التحضيري والتعليم الثقافي والفني.

- المساهمة في انجاز الهياكل القاعدية البلدية الجوارية الموجهة للنشاطات الرياضية والشباب والثقافة والتسلية التي يدكنها الاستفادة من المساهمة الدالية للدولة.

- تقديم مساعدتها للهياكل والأجهزة المكلفة بالشباب والثقافة والرياضة والتسلية.

- المساهمة في تطوير الهياكل الأساسية الجوارية الموجهة لنشاطات التسلية ونشر الفن والقراءة العمومية والتنشيط الثقافي.

- اتخاذ كل تدبير يرمي إلى توسيع قدراتها السياحية وتشجيع المتعاملينّ المعنيين باستغلالها.

- تشجيع عمليات التمهينّ واستحداث مناصب الشغل.

- حصر الفئات الاجتماعية المحرومة أو الهشة أو المعوزة وتنظيم التكفل بها في إطار السياسات العمومية الوطنية المقررة في مجال التضامن والحماية الاجتماعية.

01 – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية " قانون رقم 11–10 مؤرخ في 22 جوان 2011 الجريدة الرسمية رقم 37لـ3 جويلية 2011

– المساهمة في صيانة المساجد والدروس القرآنية المتواجدة على تراها وضمان المحافظة على الممتلكات الخاصة بالعيادة.

– تشجيع ترقية الحركة الجمعوية في ميادين الشباب والثقافة والرياضة والتسلية وثقافة النظافة والصحة ومساعدة الفئات الاجتماعية المحرومة لا سيما منها ذوي الاحتياجات الخاصة.

المطلب الثالث : هيئات البلدية و إدارتها

01- تعريف المجلس الشعبي البلدي[01]:

يعد المجلس الشعبي البلدي هيئة أساسية في تسيير وإدارة البلدية كجماعة إدارية لا مركزية إقليمية و عليه فإن دراسة المجلس الشعبي تقتضي أن نتطرق لتشكيله ولقواعد سيره ونظام مداولاته ولصلاحيته

02- تشكيل المجلس الشعبي البلدي

يتشكل المجلس الشعبي البلدي من مجموعة منتخبينٌ يتم اختيارهم من قبل سكان البلدية بموجب أسلوب الاقتراع العام السري المباشر وذلك لمدة خمس سنوات، ويختلف عدد أعضاء المجلس الشعبي البلدي بحسب التعداد السكاني للبلدية كالتالي:

8-أعضاء في البلديات التي يقل عدد سكانها عن 10.000 نسمة

9-أعضاء في البلديات التي يتراوح عدد سكانها بينٌ 10000-20000 نسمة

11-عضوا في البلديات التي يتراوح عدد سكانها بينٌ 200001 - 50000نسمة

15-عضوا في البلديات التي يتساوى عدد سكانها بين500001- 100000 نسمة

23 عضوا في البلديات التي يتساوى عدد سكانها بينٌ 100000- 1200000نسمة

33 - عضوا في البلديات التي يساوي عدد سكانها أو يفوق200000

03- الأمانة العامة[02]:

إن الأمانة العامة للبلدية يسيرها أمينا عاما وهذا الأخير حسب بعض المختصينٌ يعتبر الركيزة الأساسية في البلدية ويعتبر المساعد المباشر الأساسي لرئيس البلدية.

وتجدر الإشارة أن وظيفة أمينٌ عام للبلدية موجودة على مستوى كل بلديات التراب الوطني والتعينٌ فيها يكون حسب الشروط المنصوص عليها في المرسوم التنفيذي رقم26/91 المؤرخ في1991/02/02 المتضمن القانون الأساسي الخاص بالعمال المنتمينٌ إلى قطاع البلديات وكذا المرسوم التنفيذي رقم 27/91 المؤرخ في 1991/02/02 الذي يحدد قائمة الوظائف العليا لإدارة البلدية .

---

01 – **الجريدة الرسمية** ،رقم 37لـ3 جويلية 2011مرجع سابق

02 – شويخ بن عثمان ،"دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية "مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، جامعة تلمسان،الجزائر ،2010،ص 25

وفيما يخص صلاحيات الأمنّ العام للبلدية تنص المادة119 من المرسوم التنفيذي المذكور أعلاه: يتولى الأمنّ العام للبلدية وتحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي ما يأتي

- جميع مسائل الإدارة العامة.
- القيام بإعداد اجتماعات المجلس الشعبي البلدي.
- القيام بتنفيذ المداولات.
- القيام بتبليغ محاضر مداولات المجلس الشعبي البلدي والقرارات للسلطة الوصية إما على سبيل الإخبار . أو من أجل ممارسة سلطة الموافقة والرقابة
- تحقيق إقامة المصالح الإدارية والتقنية وتنظيمها والتنسيق بينها ورقابتها .
- ممارسة السلطة السلمية على موظفي البلدية.

ومن خلال نص المادة119نستطيع أن نحصر الصلاحيات الأساسية للأمنّ العام للبلدية فيما يلي:

- تسيير وتنشيط المصالح الإدارية والتقنية للبلدية.
- تحضير مداولات المجلس الشعبي البلدي وخاصة منها المتعلقة بميزانية البلدية.
- يمارس السلطة الرئاسية على موظفي البلدية ولكنه يمارسها باسم رئيس البلدية وذلك طبقا لما جاء في المادة 128من القانون09/90 التي تنص:" تخضع إدارة البلدية للسلطة السلمية لرئيس المجلس الشعبي البلدي.

وتظهر أهمية هذه الوظيفة أي وظيفة الأمينّ العام للبلدية خاصة حينّ تجديد المجالس الشعبية البلدية بحيث أثناء هذه المرحلة يصبح تقريبا هو المسؤول الأول لإدارة البلدية.

المبحث الثاني :مكونات ومنهجية الدراسة الميدانية

تمت الدراسة الميدانية حول معرفة دور الحكم الراشد ومدي الاهتمام بتطبيقه ومدي مساهمته في تحقيق التنمية المحلية المستدامة ، وعليه سيتم التعريف بالبلدية محل الدراسة بالإضافة إلى مجتمع الدراسة ووسائل وأدوات الدراسة ومساهمات البلدية في تحقيق تنمية محلية مستدامة .

المطلب الأول: بطاقة فنية عن بلدية تبسبست

01- تعريف البلدية :

ترجع نشأة بلدية تبسبست إلى التقسيم الإداري الأخير بناءا على القانون رقم 84/09 الصادر بتاريخ 1984/02/24 وهي تقع تقريبا على تقاطع خط 33 درجة شمال خط الاستواء مع 06 درجات شرق خط غرينيتش على ارتفاع 98 متر عن سطح البحر تتميز بمناخ قاري حار جاف صيفا وبارد قارس شتاءا يحدها شمالا بلدية الزاوية العابدية وجنوبا بلدية النزلة وشرقا بلدية النقر وغربا بلدية تقرت وتبلغ مساحتها الإجمالية 26كلم^{2}34.19% منها مساحة فلاحيه يصل عدد نخيلها بمختلف الأنواع إلى 29690 نخلة ،يبلغ عدد سكان البلدية الإحصاء الأخير 38596 نسمة موزعة على ثلاث مجمعات سكنية كبيرة وهي تبسبست ولبدوعات وبنى اسود مقسمة إلى 12 حي سكنى بشبكة طرقات طولها 50كلم^2 .

02- النشاط التربوي والثقافي :

*عدد المؤسسات الابتدائية 14 مؤسسة بها 150 حجرة تنشط 155 فوج

*عدد المتوسطات :05 متوسطات بها 83 حجرة تنشط 80 فوج

*عدد الثانويات :02 ثانويتان بهما 52 حجرة تنشط 41 فوج

*عدد مراكز التكوين المهنى والتمهين 00

*عدد المرافق الشبابية :دار شباب واحدة ،مركب جواري واحد ،ساحة لعب ماتيكو اثنان

*عدد الجمعيات المسجلة على مستوى البلدية :37 جمعية بمختلف أنواعها وميولها .

*عدد المساجد :08 مساجد صلاة الجمعة

*مساجد صلوات خمس 10

* قاعة لحفظ القران الكريم 11

المرافق الصحية :قاعة علاج 02 متواجدة في حي بني اسود وحي المجاهد 23

عيادة متعددة الخدمات البد وعات

مقترح قاعة علاج حي الفتح

<u>المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لبلدية تبسبست</u>

رئاسة البلدية :وتتكون من

أ- **الكتابة العامة** :الأمين العام ،وتحتوى على أربع مكاتب وهي :

01-مكتب تنسيق وتنشيط وتسيير المصالح المشتركة

02- كتابة المجلس

03- البريد والأرشيف

04- مكتب الإحصائيات

ب- مصلحة المالية والشؤون الاقتصادية :وتتكون من

01- مكتب تسيير المستخدمين

02- مكتب المحاسبة

03- مكتب الممتلكات

04- مكتب الصفقات

ج- **المصلحة التقنية** :وتتكون من

01- مكتب التعمير والطرق والشبكات والاحتياط العقاري : ويتكون من

* فرع التخطيط العمراني والتسيير والدراسات

02- مكتب الصيانة والتجهيز والإشغال الجديدة : ويتكون من

* فرع حظيرة البلدية وتسيير العتاد

* فرع الصيانة والتنفيذ ومتابعة التجهيزات والاستثمارات

د- مكتب التنظيم والشؤون العامة : ويتكون من

01- الحالة المدنية: ويتكون من

*فرع الخدمة الوطنية

02- مكتب التنظيم والشؤون العامة ويتكون من

* فرع التنظيم والشؤون العامة

* فرع الإحصاء والانتخابات

03- مكتب الشؤون الاجتماعية : ويتكون من

* فرع الشؤون الاجتماعية

*فرع التربية والثقافة

* فرع الفلاحة والوقاية والنظافة العمومية

المطلب الثالث: وسائل الدراسة

01- الدراسة الاستطلاعية

تعد الدراسة الاستطلاعية الأولية التي تساعد الباحث في إلقاء نظرة من أجل الإلمام بجوانب الدراسة الميدانية لابد من إجراء دراسة استطلاعية كانت بدايتها:

• التعرف على المكان ومدى إمكانية إجراء هذه الدراسة.

•التعرف على كل ما يمكنه عرقلة علمنا ومختلف الصعوبات المحتمل مواجهتها .

• تحديد العينة ومعرفة الأجواء المحيطة بها ومختلف ظروفها.

• التقرب من أفراد العينة .

•تقسيم المستوى المعرفي لأفراد العينة ومدى مطابقتها لموضوع البحث وفي الأخير خلصنا إلى ضبط إشكالية وفرضيات البحث وكذلك تحديد الصيغة الختامية للاستمارة الأسئلة الخاصة بالدراسة.

02- متغيرات الدراسة:

لقد اعتمدنا على عدة متغيرات و ذلك لضرورة فرضتها طبيعة الدراسة و أهمها ما يلي:

أ-المتغيرات الكمية: و هي تتعلق بمعلومات و بيانات كمية و هي أساس الدارسة الميدانية و تتمثل في:

- **عدد الموظفين:** إن تحديد عدد الموظفينّ يثبت لنا مدى توافق عددهم مع عدد السكان لبلدية محل الدراسة،كما أنو يبنّ حجم الموارد البشرية التي تحضي ها البلدية.

ب - المتغيرات النوعية: و تتعلق بمعلومات شخصية مكنتنا من تحليل بعض الظواهر و تحديد أسبابها واستخلاص النتائج.

ج - المستوى التعليمي: بينّ لنا العلاقة بنّ المستوى التعليمي و الثقافة الحوكمية ومدي المساهمة في التنمية المحلية المستدامة لدى الموظفينّ بالبلدية.

المبادئ التي اخترناها إن اختيارنا لهذه المتغيرات كأساس للدراسة لم يكن عشوائيا بل كان على أساس علمي، و نتيجة لطبيعة الموضوع محل الدراسة.

كما أن اختيارنا للمتغيرات الكمية كان لحاجة الموضوع لبيانات رقمية و التي من خلالها يتم استخلاص النتائج ، أما اختيارنا للمتغيرات النوعية كان لتدعيم نتائج المتغيرات الكمية و خلق مزيج متجانس من المعلومات تساعد على الإلمام بجوانب الموضوع.

03- الأدوات الوسائل المستخدمة في الدراسة:

أ- **الملاحظة**:تعد الملاحظة من أهم الوسائل المستخدمة في جمع المعلومات والحقائق من خلال إتاحة المجال للباحث وتمكينه من ملاحظة سلوك وعلاقات وتفاعلات المبحوثينّ في أجواء طبيعية غير مصطنعة خاصة إذا كان المبحوثينّ لا يعرفون أن سلوكهم هو تحث الدراسة والملاحظة والفحص؛ وهي أداة أولية لجمع المعلومات والنواة التي يمكن أن يعتمد عليها الباحث للوصول إلى المعرفة العلمية.

ب- **المقابلة:** هي أداة تستخدم في الأبحاث الميدانية لجمع البيانات و الحصول على المعلومات و التعرف على الآراء و المواقف، و عليه المقابلة تحدث بينّ طرفينّ يلعبان دورين مختلفينّ، فهي تنطوي على فعل و رد فعل، سؤال و جواب بينّ طرفين مع ضرورة توفير المناخ الجيد الذي يشجع المبحوث على التعاون و التفاعل بصورة إيجابية لتحقيق الهدف من المقابلة و من خلال دراستنا الميدانية لجأنا إلى مقابلة الأطراف الفعالة و ذات العلاقة المباشرة بموضوع الدراسة، و قد ثم استخدام نوعينّ من المقابلة الرسمية والمقابلة غير الرسمية.

ج-**المقابلة الغير الرسمية** :استخدمت أتناء القيام بعملية الملاحظة و حصر المعلومات باستمارة الملاحظة، حيت استخدمنا المقابلة الغير الرسمية في الحصول على المعلومات عن مواقف و الأفكار لتمهيد لدخول مباشر في موضوع الدراسة. وهذا النوع من المقابلات لا يستعنّ باستمارات، بل يتبنى ويوجه بموجب الأسئلة الرئيسية و رؤوس المواضيع التي تجول بذهن المقابل ذو العلاقة بموضوع البحث

ح - **المقابلة الرسمية** :في هذا النوع من المقابلة اعتمدنا على أخد موعد مسبق مع كلا من رئيس المجلس أو موظفينّ البلدية وركزنا جهودنا على قراءة الأسئلة للمبحوث و سماع الجواب و تدوينه وهذا بهدف بناء أولي لاستمارة البحث وكذا جمع معلومات دقيقة عن التنمية في البلدية انطلاقا من أرشيف البلدية وكذا ما أدلى به الموظفون المعنيون بالعملية .

خ - **الاستبيان:** و هي أداة أساسية لجمع البيانات الميدانية، و بعد استخدام الأساليب السابقة في جمع المعلومات (الملاحظة، المقابلة)، ولاستكمال الجوانب قسمنا الاستبيان إلى 03محاور المحور الأول خاص بالبيانات الشخصية و أما المحور الثاني خصص لمبادئ الحوكمة والمحور الثالث خاص بمبادئ التنمية المحلية المستدامة و يمكن اللجوء إلى عدة أنواع من الأسئلة:

بالاقتباس من طريقة مقياس ليكرت (Point Sacle Likert 3) الخماسي في توزيع درجات الإجابة، والتي تتوزع من اعلي وزن ،وقد أعطيت له (03) درجات والذي يتمثل في حقل الإجابة (موافق) إلى ادني

وزن والذي أعطيت له درجة واحدة (غير موافق) وبينهما وزن حيادي؛ ثم معالجتها إحصائيا بحساب النسب المئوية لكل من المقاييس السابقة.

عينة البحث:

إن اختيار العينة المناسبة للبحث من العناصر الأساسية والمهمة في بداية العمل الميداني وانطلاقا من موضوع البحث: أهمية تطبيق مبادئ الحكم الراشد والتنمية المحلية المستدامة في القطاع العام ،وفي دراستنا هذه فقد تشكلت عينة، الدراسة من 45 موظف وعامل،منهم 10أعضاء من المجلس الشعبي البلدي بما فيهم رئيس البلدية و الأمين العام و 35 بين موظف وعامل عادي .

المبحث الثالث :تحليل محور البيانات العامة للاستمارة

المطلب الأول: تحليل محور البيانات الشخصية

الجدول رقم(01)يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس :

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	25	%56
أنثى	20	%44
المجموع	45	%100

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الاستمارة المقدمة

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة الذكور في العينة المدروسة كانت56%، بينما نسبة الإناث 44% إلا أنه يمكن القول بأنه لا توجد فروق واضحة في فعالية و كفاءة العمل بينّ الذكور و الإناث،

الجدول رقم02 يوضح توزيع أفراد العينة حسب العمر :

العمر	التكرار	النسبة المئوية
من 20 سنة إلى 30 سنة	17	%38
من30 سنة إلى 40 سنة	15	%33
من40سنة فما فوق	13	%29
المجموع	45	%100

المصدر من إعداد الطالب بناء على الاستمارة المقدمة

من الجدول أعلاه نلاحظ أن أغلبية أفراد العينة أي نسبة38% تتراوح أعمارهم بينّ 20 و30سنة كما أن 15من أفراد العينة تتراوح أعمارهم ما بين 30و40 سنة أي نسبة 33%في حين أن نسبة 29% تتراوح أعمارهم 40 سنة فما فوق وعموما فإن الغالبية العظمي لأفراد العينة تتراوح أعمارهم بين 20و40 سنة وهذا هو السبب الذي يكون فيه الفرد قادر على العطاء و يتميز بنضج

فكري يكون في صالح المؤسسة و منه حرصه على عمله و عدم تفريطه فيه و يزيد رضاؤه عن عملة إضافة إلي زيادة إنتاجيته و خبرته مما يحقق التميز في العمل.

.الجدول رقم 03 يوضح توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
متوسط	03	%6
ثانوي	20	%45
جامعي	22	%49
المجموع	45	%100

المصدر من إعداد الطالب بناء على الاستمارة المقدمة :

نلاحظ من الجدول أن نسبة49% أي 22 فردا من العينة مستواهم التعليمي جامعي بينما 45% أي 20 فرد من العينة ذو مستوى ثانوي، نلاحظ أن النسبة الغالبية من العينة المدروسة مستواهم التعليمي جامعي وهذا ما يساهم في تحسنّ مستوى تقديم الخدمة وتقديم عمل متميز يعود على الفرد و المؤسسة ايجابيا

الجدول رقم04 يوضح توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة:

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من10 سنوات	22	%49
من 10سنوات إلى 20سنة	14	%31
أكثر من20 سنة	09	%20
المجموع	45	%100

المصدر من إعداد الطالب بناء على الاستمارة المقدمة :

من بيانات الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة 49% من حجم العينة أي22 فرد ، مدة خدمتهم في سنوات المنصب المؤسسة أقل من10 سنوات ونسبة 31% مدة خدمتهم من 10سنوات إلى 20 سنة أي ما يعادل 14 فرد بالإضافة إلى 09 أفراد أي ما يعادل 20% مدة خدمتهم أكثر من 20 سنة وهذا يؤكد استقرار في حركة العمل داخل المؤسسة ، ويساهم في توفير رصيد معتبر من المهارة و الخبرة لدي أفراد المؤسسة

لجدول رقم 05 يوضح : توزيع أفراد العينة حسب الرتب :

الرتبة	التكرار	النسبة المئوية
عامل مهني الصنف 3/2/1	3	%6
عون إداري / عون إداري رئيسي	6	%13
ملحق إداري/ملحق رئيسي	10	%23
متصرف /متصرف رئيسي	13	%29
تقنى / تقنى سامي	3	%6
مهندس دولة / مهندس دولة رئيسي	10	%23
المجموع :	45	%100

المصدر من إعداد الطالب بناء على الاستمارة المقدمة :

من بيانات الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة 29% من حجم العينة أي 13 فرد تحت رتبة متصرف ومتصرف رئيسي ،ونسبة 23%من حجم العينة مابين رتبة مهندس ومهندس دولة أي ما يعادل 10 أفراد ، ونسبة 23%كذلك من حجم العينة بين ملحق وملحق رئيسي أي ما يعادل 10 أفراد هذه العينة أما باقي العينة فهي مقسمة على باقي الرتب وما نلاحظه هو التركيز على ذوى الرتب في البلدية من اجل الوصول إلى معلومات دقيقة وواضحة .

المطلب الثاني : مدى الاهتمام بتطبيق مبادئ الحكم الراشد في بلدية محل الدراسة

الجدول رقم06 يوضح: مدى الاهتمام بتطبيق مبدأ الإطار العام للحكم الراشد :

المبدأ الأول: الإطار العام للحكم الراشد	موافق	غير موافق	حيادي	المجموع
التكرار	08	33	4	45
النسبة المئوية	%17	%74	%09	%100

المصدر من إعداد الطالب بناء على الاستمارة المقدمة :

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة74%أي أغلبية أفراد العينة المدروسة و هي 33 فردا يعتبرون أن الإطار العام للحكم الراشد المتمثل في القواعد و الإجراءات التنظيمية في المؤسسة غير محققة ونسبة17% أي 8أفراد من أجمالي العينة يعتبرون أن القواعد و الإجراءات تكون في إحدى المواقف عادلة ومحققة ،أما النسبة المتبقية09% .أي 04أفراد من العينة فقد اختارت موقف حيادي

الاستنتاج: مما سبق نستنتج أن المبدأ الأول للحكم الراشد المتمثل في الإطار العام للحوكمة. غير محقق لا يحظى بالاهتمام اللازم.

الجدول رقم (07) يوضح .مدى الاهتمام بتطبيق مبدأ احترام القانون:

المبدأ الثاني: احترام القانون	موافق	غير موافق	حيادي	المجموع
التكرار	20	18	7	45
النسبة المئوية	%45	%40	%15	%100

المصدر من إعداد الطالب بناء على الاستمارة المقدمة :

من بيانات الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة45% أي ما يعادل20 فرد من العينة المدروسة قد أثبتوا بأنه يتم احترام القانون واحترام مواقيت العمل من طرف موظفي البلدية، في حينّ نسبة 40% من العينة أي ما يعادل18 فرد ، فقد أجابوا على أسئلة المبد أ الثاني بغير موافق وفي هذه الحالة يتبنّ أنه في المؤسسة لا يتم احترام القانون ،أما بالنسبة للباقي من حجم العينة أي07 أفراد فقد اختاروا إجابة حيادي

الاستنتاج: إن النسبة الأكبر من العينة المدروسة 45% قد اختارت الإجابة موافق وهذا يدل على أن هناك اهتمام بتطبيق المبدأ الثاني من نظام للحكم الراشد المتمثل في احترام سلطة القانون.

الجدول رقم (08) يوضح مدى الاهتمام بتطبيق مبدأ المعاملة المتكافئة :

المبدأ الثالث: المعاملة المتكافئة	موافق	غير موافق	حيادي	المجموع
التكرار	24	06	15	45
النسبة المئوية	%54	%13	%33	%100

المصدر :من إعداد الطالب بناء على الاستمارة المقدمة

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن نسبة 54%من معظم أفراد العينة المدروسة أي24 فرد يعتبرون أن القواعد و الإجراءات السائدة في المؤسسة عادلة . ونجد أيضا أن نسبة 33% أي 15فرد من أجمالي أفراد العينة يعتبرون أن القواعد غير عادلة والباقي من أفراد العينة أي 06 فرد ، أي نسبة. 13% فقد اختارت إجابة حيادي

الاستنتاج:من الجدول ،نستنتج أن مبدأ المعاملة المتكافئة محقق وان هناك اهتمام بتطبيق هذا المبدأ ، وان اغلبيه موظفي البلدية يتلقون معاملة عادلة ومتكافئة

.الجدول رقم (09) يوضح مدى الاهتمام بتطبيق مبدأ منح حق المشاركة :

المبدأ الرابع: منح حق المشاركة	موافق	غير موافق	حيادي	المجموع
التكرار	15	26	04	45
النسبة المئوية	%34	%58	%8	%100

المصدر :من إعداد الطالب بناء على الاستمارة المقدمة

من بيانات الجدول أعلاه نلاحظ أن أغلبية نسبة العينة 58% أي26 فردا قد اختاروا الإجابة غير موافق هذا ما يبين لنا انه لا يوجد تشاركيه في اتخاذ القرارات، في حينّ نجد انه نسبة34% من العينة أي 15فرد يرون عكس ذلك وانه يمكن للموظفينّ في البلدية المشاركة في اتخاذ القرارات وإبداء رأيهم أما النسبة المتبقية 8%أي04 أفراد اختاروا إجابة محايد.

الاستنتاج:مما سبق نستنتج أن لا يمكن للموظفينّ في البلدية المشاركة في اتخاذ القرارات وإبداء رأيهم، أي أنه لا يوجد اهتمام بتطبيق مبدأ منح حق المشارك.

الجدول رقم (10) يوضح.مدى الاهتمام بتطبيق مبدأ النزاهة والشفافية:

المبدأ الخامس: النزاهة والشفافية	موافق	غير موافق	حيادي	المجموع
التكرار	13	25	07	45
النسبة المئوية	%29	%55	%16	%100

المصدر :من إعداد الطالب بناء على الاستمارة المقدمة

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة 55% من العينة أي أغلبية أفراد العينة وهي25 فردا يعتبرون أن مبدأ النزاهة والشفافية غير محققة ،ونسبة 29% أي 13فرد من أجمالي أفراد العينة يعتبرون أنه هناك اهتمام بتطبيق بمبدأ النزاهة والشفافية وان المعلومات في العمل البلدي متاحة لجميع الموظفينّ أما النسبة المتبقية المتمثلة في16% أي.07 افراد من العينة فقد اختارت موقف حيادي .

الاستنتاج : من الجدول نستنتج أن مبدأ النزاهة والشفافية لا يحظى بالاهتمام اللازم في البلدية وغير مطبق بشكل فعال.

الجدول رقم (11) يوضح.مدى الاهتمام بتطبيق مبدأ الرؤية الإستراتيجية :

المبدأ السادس: الرؤية الإستراتيجية	موافق	غير موافق	حيادي	المجموع
التكرار	25	17	03	45
النسبة المئوية	%55	%38	%7	%100

المصدر :من إعداد الطالب بناء على الاستمارة المقدمة

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة 55% أي أغلبية أفراد العينة المدروسة و هي25فردا يعتبرون أنه يوجد برنامج عمل طول المدى معلن ومتفق عليه من طرف كافة الموظفينّ في البلدية ، ونجد أيضا أن هناك نسبة 38% ما يعادل 17فرد من العينة المدروسة يرون خلاف ذلك وانه لا يوجد برامج عمل أو خطط متفق عليها، في حينّ نجد أيضا نسبة7% أي 03افراد فقد اختارت موقف حيادي.

الاستنتاج: إن أغلبية العينة المدروسة توافق على وجود برامج عمل وخط طويلة الأجل وهذا يدل على انه هناك اهتمام بتطبيق المبدأ السادس للحكم الراشد المتمثل في الرؤية الإستراتيجية

المطلب الثالث : مدى الاهتمام بتطبيق مبادئ التنمية المحلية المستدامة في البلدية محل الدراسة

الجدول رقم (12) يوضح.مدي الاهتمام م بتطبيق مبدأ التوازن وتحديد الأولويات بعناية

المبدأ الأول: مبدأ التوازن وتحديد الأولويات بعناية	موافق	غير موافق	حيادي	المجموع
التكرار	17	20	08	45
النسبة المئوية	%39	%44	%17	%100

المصدر :من إعداد الطالب بناء على الاستمارة المقدمة

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة 44% أي أغلبية أفراد العينة المدروسة و هي20فردا لا يعتبرون أنه يوجد برنامج عمل يتم فيه تقسيم الميزانية وكذا الوصول إلى المناطق المعزولة طول المدى في البلدية، ونجد أيضا أن هناك نسبة 39% ما يعادل 17فرد من العينة المدروسة يرون خلاف ذلك وانه يوجد برامج عمل يتم فيه تقسيم الميزانية وكذا الوصول إلى المناطق المعزولة طول المدى ، في حينّ نجد أيضا نسبة17% أي 08افراد فقد اختارت موقف حيادي.

الاستنتاج: إن أغلبية العينة المدروسة لا توافق على وجود برنامج عمل يتم فيه تقسيم الميزانية وكذا الوصول إلى المناطق المعزولة طول المدى وهذا واضح في الاختلال الموجود في البلدية بالنسبة بالاهتمام بمناطق على مناطق أخرى .

الجدول رقم (13) يوضح.مدي الاهتمام بمبدأ التنسيق

المبدأ الثاني : مبدأ التنسيق	موافق	غير موافق	حيادي	المجموع
التكرار	22	18	05	45
النسبة المئوية	%49	%40	%11	%100

المصدر :من إعداد الطالب بناء على الاستمارة المقدمة

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة 49% أي أغلبية أفراد العينة المدروسة و هي22 فردا يعتبرون ان هناك مناقشة المشاريع بين المجتمع المدني والأجهزة القائمة على خدمة المجتمع في البلدية ، ونجد أيضا أن هناك نسبة 40% ما يعادل 18فرد من العينة المدروسة يرون خلاف ذلك وانها لا توجد مناقشة المشاريع بين المجتمع المدني والأجهزة القائمة على خدمة المجتمع، في حينّ نجد أيضا نسبة11% أي 05افراد فقد اختارت موقف حيادي.

الاستنتاج: إن أغلبية العينة المدروسة يعتبرون ان هناك مناقشة المشاريع بين المجتمع المدني والأجهزة القائمة على خدمة المجتمع وهذا وان دل فإنما يدل على نسبة المرونة الموجودة بين المواطن والمسئول في بعض المجالات وليست كل المجالات .

الجدول رقم (14) يوضح.مدي الاهتمام بمبدأ المشاركة والإشراك الكامل للمواطنين

المبدأ الثالث : مبدأ المشاركة والإشراك الكامل للمواطنين	موافق	غير موافق	حيادي	المجموع
التكرار	17	17	11	45
النسبة المئوية	%38	%38	%24	%100

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة 38% أي 17 من أفراد العينة المدروسة بين موافق و 38% الأخرى أي 17 من أفراد العينة فقد اختاروا غير موافق على مبدأ إشراك المواطنين ذوى الكفاءات ومدي وعيهم بضرورة مشاركتهم في تجسيد المشاريع التابعة لبلديتهم ، في حينٌ نجد أيضا نسبة24% أي 11من أفراد العينة فقد اختارت موقف حيادي.

الاستنتاج: إن العينة المدروسة مناصفة منهم من يعتبرون أن هناك إشراك المواطنين ذوى الكفاءات في تجسيد المشاريع التابعة لبلديتهم ومدي وعيهم بضرورة مناقشة المشاريع والنصف الأخر من العينة من يرون عكس ذلك بمعنى أن مبدآ المشاركة والإشراك متوقف على مدي وعي المواطن بأهميته في المجتمع .

الجدول رقم (15) يوضح.مدي الاهتمام بمبدأ التقبل والتوجيه وتحسين الأداء الإداري

المبدأ الرابع : مبدأ التقبل والتوجيه وتحسين الأداء الإداري	موافق	غير موافق	حيادي	المجموع
التكرار	22	17	6	45
النسبة المئوية	%49	%38	%13	%100

المصدر :من إعداد الطالب بناء على الاستمارة المقدمة

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة 49% أي أغلبية أفراد العينة المدروسة و هي22 فردا يعتبرون أن هناك مرونة بين المواطن والمكلف بالتنمية وكذلك هناك سعي من اجل الوصول إلى تحسينات كبيرة بأدنى تكاليف ممكنة من طرف المكلف بالتنمية في البلدية، ونجد أيضا أن هناك نسبة 38% ما يعادل 17فرد من العينة المدروسة يرون خلاف ذلك المشاريع بين المجتمع ، في حينٌ نجد أيضا نسبة13% أي 06افراد فقد اختارت موقف حيادي.

الاستنتاج: إن أغلبية العينة المدروسة يعتبرون أن هناك مرونة بين المواطن والمكلف بالتنمية وكذلك هناك سعي من اجل الوصول إلى تحسينات كبيرة بأدنى تكاليف ممكنة وهدا يدل على بذور تحقيق تنمية مستدامة على المستوى المحلى .

الجدول رقم (16) يوضح.مدي الاهتمام بمبدأ الاستعانة بالخبراء وتوظيف الشراكة

المبدأ الخامس : مبدأ الاستعانة بالخبراء وتوظيف الشراكة	موافق	غير موافق	حيادي	المجموع
التكرار	20	20	5	45
النسبة المئوية	%44	%44	%12	%100

المصدر :من إعداد الطالب بناء على الاستمارة المقدمة

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة 44% أي 20 من أفراد العينة المدروسة بين موافق على مبدأ الاستعانة بالخبراء وتوظيف الشراكة وفعالية أهل الاختصاص في المساهمة في عملية التنمية و 44% الأخرى أي 20 من أفراد العينة فقد اختاروا غير موافق على مبدأ الاستعانة بالخبراء وتوظيف الشراكة ، في حينٌ نجد أيضا نسبة12% أي 05من أفراد العينة فقد اختارت موقف حيادي.

الاستنتاج: إن العينة المدروسة مناصفة منهم من يعتبرون أن هناك فعالية من أهل الاختصاص في المساهمة في عملية التنمية ،واخذ نماذج أخرى من بلديات أخرى من اجل الوصول وتحقيق تنمية محلية مستدامة ذو أفاق واسعة والنصف الأخر من العينة من يرون عكس ذلك بمعنى أن هذا المبدأ متوقف على ضرورة توافر أهل الخبرة في الميادين اللازمة..

الجدول رقم (17) يوضح.مدي الاهتمام بمبدأ التقويم

المبدأ السادس : مبدأ التقويم	موافق	غير موافق	حيادي	المجموع
التكرار	21	16	8	45
النسبة المئوية	%47	%35	%18	%100

المصدر :من إعداد الطالب بناء على الاستمارة المقدمة

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة 47% أي أغلبية أفراد العينة المدروسة و هي21 فردا يعتبرون إن هناك تغيرات كبيرة على المواطنين بسبب المشاركة في التنمية وكذلك هناك تغيرات كبيرة على المجتمع بسبب المشاريع في البلدية، ونجد أيضا أن هناك نسبة 35% ما يعادل 16فرد من العينة المدروسة يرون خلاف ذلك ، في حينٌ نجد أيضا نسبة18% أي 08افراد فقد اختارت موقف حيادي.

الاستنتاج: إن أغلبية العينة المدروسة يعتبرون أن هناك تغيرات كبيرة على المواطنين بسبب المشاركة في التنمية وكذلك هناك تغيرات كبيرة على المجتمع بسبب المشاريع المنجزة والتي هي في طور الانجاز هذا يبين لنا أن هناك نية من المسئول في الوصول إلى تحقيق تنمية مستدامة على المستوى المحلى .

الجدول رقم (18) يوضح.مدي الاهتمام بمبدأ الاستفادة من كل دينار

المبدأ السادس : مبدأ الاستفادة من كل دينار	موافق	غير موافق	حيادي	المجموع
التكرار	19	25	01	45
النسبة المئوية	%42	%56	%02	%100

المصدر :من إعداد الطالب بناء على الاستمارة المقدمة

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة 56% أي أغلبية أفراد العينة المدروسة و هي25 فردا يلاحظون عدم تطبيق مبدأ الاستفادة من كل دينار وعدم استغلال كامل الميزانية في تحقيق مختلف المشاريع عند نهاية الموسم في البلدية، ونجد أيضا أن هناك نسبة 42% ما يعادل 19فرد من العينة المدروسة يرون خلاف

ذلك بمعنى انه يتم استغلال كامل الميزانية عند نهاية الموسم، في حينٌ نجد أيضا نسبة02% أي 02 من أفراد العينة فقد اختارت موقف حيادي.

الاستنتاج: إن أغلبية العينة المدروسة يلاحظون عدم تطبيق مبدأ الاستفادة من كل دينار وعدم استغلال كامل الميزانية في تحقيق مختلف المشاريع عند نهاية الموسم في البلدية هدا يدل على عدم شفافية المكلفين بالتسيير في عرض كامل الأعمال على المجلس والمجتمع المدني من أجل الوصول إلى تنمية محلية مستدامة .

الجدول رقم (19) يوضح.مدي الاهتمام بمبدأ حسن الإدارة والمشاركة

المبدأ السابع : مبدأ حسن الإدارة والمشاركة	موافق	غير موافق	حيادي	المجموع
التكرار	14	27	04	45
النسبة المئوية	%31	%60	%09	%100

المصدر :من إعداد الطالب بناء على الاستمارة المقدمة

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة 60% أي أغلبية أفراد العينة المدروسة و هي27 فردا يلاحظون عدم تطبيق مبدأ حسن الإدارة والمشاركة أي عدم قبول أهل الحكم والإدارة خضوعهم لمبادئ الشفافية والمحاسبة والحوار والمسؤولية والرقابة في البلدية، ونجد أيضا أن هناك نسبة 31% ما يعادل 14فرد من العينة المدروسة يرون خلاف ذلك بمعنى ا ن أهل الحكم والإدارة يخضعون بكل مرونة إلى مبادئ الشفافية والمحاسبة والحوار والمسؤولية وكذا الرقابة ، في حينٌ نجد أيضا نسبة09% أي 04 من أفراد العينة فقد اختارت موقف حيادي.

الاستنتاج: إن أغلبية العينة المدروسة يلاحظون عدم تطبيق مبدأ حسن الإدارة والمشاركة وعدم قبول أهل الحكم والإدارة خضوعهم لمبادئ الشفافية والمحاسبة والحوار والمسؤولية والرقابة في البلدية هذا يدل على عدم وجود مرونة والشعور بالمسؤولية من طرف أهل الحكم هذا ما يؤخر ويعطل وتيرة التنمية المحلية المستدامة ويجعلها دائما في أخر الصفوف .

المبحث الثالث : بعض إسهامات البلدية في مجال التنمية المحلية المستدامة في الفترة الممتدة من 2007 إلى يومنا هذا

عرفت البلدية نموا محسوسا في الإيرادات والمداخيل والزيادة المشاريع التنموية خلال الفترة الممتدة من 2007 إلى يومنا هدا مقارنة بالسنوات السابقة ، ويعتبر هذا الانجاز المحقق الأول منذ تأسيس البلدية إذ شهدت البلدية تطورا ملحوظا منذ سنة 2007 حيث كانت لا تتجاوز 269.067.387.61 أما اليوم أصبحت ميزانية البلدية تفوق 880.981.770.91 دينار جزائري هذه الزيادة تفسر المكانة التي أصبحت تحتلها البلدية كسوق مستقطب للاستثمار وهدا بفضل ترشيد التسيير من خلال رسم أهداف إستراتيجية لضمان تنمية موارد البلدية بهدف تقديم أفضل الخدمات للمواطنين كما أن سياسة رفع إرادات البلدية تأتى

بالتعاون المثمر مع المجلس البلدي بإعطاء أولوية للمشاريع الاستثمارية لما لها من أهمية في تنمية إرادات البلدية ، كما نشير إلى أن الزيادة من شانها أن تنعكس على المشاريع التي تقدمها البلدية .

المطلب الأول :مخططات البلدية للتنمية في إطار برنامج تنمية ولايات الجنوب

01- المخططات البلدية للتنمية اقتراحات البلدية لسنة 2007 في إطار البرامج تنمية ولايات الجنوب :

ترتيب حسب الأولوية	العملية	الوصف الكمي: الوحدة	الوصف الكمي: الكمية	الموقع أو الحي	عدد السكان المستفدين من المشروع	المكتب الذي أنجز الدراسات	تاريخ انتهاء الدراسات	المبلغ المتوقع للتمويل 1000دج	رأي القطاع المعنى
الباب 391									
01	ترميم شبكة المياه الصالحة للشرب لحي الصومام	م ط	3000	حي الصومام	1182	مسامح طارق	2006	2.000.00	
02	ترميم شبكة المياه الصالحة للشرب لحي الفتح	م ط	2000	حي الفتح	1401	الوكالة العقارية	2006	2.000.00	
03	ترميم شبكة المياه الصالحة للشرب لحي المجاهد	م ط	1000	حي المجاهد	4332	الوكالة العقارية	2006	1.000.00	
الباب 793									
04	تهيئة ساحة الكواكبي – وسط المدينة –الشطر الأول .	و	/	حي الكواكبي	37330	مكتب الصب للخبرة والدراسات الفنية والهندسية	2005	2.000.00	
05	تهيئة شارع البشير الإبراهيمي–الشطر الأول .	م ط	/	البشير الإبراهيمي	37330	مكتب الدراسات البهجة	2006	10.000.00	
06	تهيئة شارع 24 افريل	م ط	/	شارع 24 افريل	37330	مكتب الدراسات moderink	2005	10.000.00	
الباب 891									
07	دراسة وانجاز مقر لخزينة البلدية	و	/	حي الأمير عبد القادر	37330	/	/	10.000.00	
المجموع								55.000.00	

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على أرشيف البلدية والمقابلات مع أعضاء بلدية تبسبست

02- المخططات البلدية للتنمية اقتراحات البلدية لسنة 2007 البرنامج التكميلي PCD

ترتيب حسب الأولوية	العملية	الوصف الكمي		الموقع او الحي	عدد السكان المستفدين من المشروع	المكتب الذي أنجز الدراسات	تاريخ انتهاء الدراسات	المبلغ المتوقع للتمويل 1000دج	رأي القطاع المعنى
		الوحدة	الكمية						
الباب 794									
01	دراسة انجاز وتجهيز قاعة علاج بحي الفتح	و	/	حي الفتح	4481	/	/	15.000.00	
الباب392									
02	ترميم قناة الضخ للمياه القدرة بحي المجاهد	م ط	/	حي المجاهد	4332	وادي ريغ	2006	9.000.00	
03	ترميم قناة الصرف الصحي لحي فتح	م ط	/	حي الفتح	4481	وادي ريغ	2006	15.000.00	
04	تغطية خندق بحي بنى اسود	م ط	/	بنى اسود	9542	وادي ريغ	2006	5.000.00	
الباب 391									
05	ترميم شبكة المياه الصالحة للشرب بحي بنى اسود	م ط	/	بنى اسود	9542	القسم الفرعي للري	2005	2.000.00	
الباب 793									
06	تهيئة تعبيد شوارع حي الفتح	م ط	/	حي الفتح	4481	الوكالة العقارية	2006	10.000.00	
07	تكملة تهيئة شارع فلسطين لبدوعات	م ط	/	حي لبدوعات	2462	الوكالة العقارية	2006	5.000.00	
08	تعبيد شارع حي لبدوعات	م ط	/	حي لبدوعات	2462	الوكالة العقارية	2006	15.000.00	
الباب 797									
09	دراسة وانجاز عشب اصطناعي للملعب الرياضي الجواري تبسبست	و	/	تبسبست	37330	وادي ريغ	/	50.000.00	
الباب 691									
10	إصلاحات كبري بالمؤسسات التربوية	و	/	تبسبست	37330	وادي ريغ	/	10.000.00	
11	إعادة تأهيل مسجد معاد بن جبل تبسبست	و	/	تبسبست	9894	خرفي عز الدين	2006	15.000.00	
12	بناء صور المقبرة	م ط	/	تبسبست	9894	ضب محمد	2006		
المجموع								15.100.000.00	

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على أرشيف البلدية والمقابلات مع أعضاء بلدية تبسبست

03- جدول يتضمن اقتراحات البلدية فيما يخص الميزانية للولاية 2007

الرقم	تسمية العملية	الموقع	المبلغ المطلوب	الملاحظة
01	تهيئة الطريق البلدي المزدوج رقم 70 الشطر الأول	تبسبست	10.000.000.00	
02	اقتناء شاحنة بسلم آلي خاص بالإنارة العمومية	حظيرة البلدية	7.000.000.00	
03	ترميم قناة الضخ للمياه القذرة بحي المجاهد	حي المجاهد	6.000.000.00	
04	تهيئة شارع سويداني بوجمعة – الشطر 2 –	لبدوعات	6.000.000.00	
05	اقتناء حافلة ذات 25 مقعد	حظيرة البلدية	4.500.000.00	
06	تصوير مقابر البلدية وإعادة التأهيل	البهجة وتبسبست	5.000.000.00	
07	ترميمات كبرى بالعيادات المتعددة الخدمات لبدوعات	عيادة لبدوعات	5.000.000.00	
08	اقتناء شاحنة بصهريج للسقي والرش	حظيرة البلدية	9.000.000.00	
09	دراسة انشاء تجزئة بالمنطقة الشرقية للبلدية	تبسبست	2.000.000.00	
المجموع			71.500.000.00	

المطلب الثاني :حصيلة بعض المشاريع التنموية المنجزة خلال الفترة الممتدة من 2007 إلى يومنا هذا

01- قطاع الري :

الرقم	تسمية المشروع	التكلفة دج	الموقع
01	ترميم شبكة الصرف الصحي على مسافة 1500م/ط	10.000.000.00	حي الصومام
02	ترميم شبكة الصرف الصحي على مسافة 300م/ط	4.000.000.00	حي عياد
03	ترميم شبكة الصرف الصحي على مسافة 400م/ط	5.000.000.00	حي القدس
04	انجاز قناة الصرف الصحي لمياه النز على مسافة 60م/ط	1.000.000.00	بني اسود
05	ترميم شبكة الصرف الصحي على مسافة 150م/ط	3.000.000.00	تبسبست وبني اسود ولبدوعات
06	تدعيم شبكة المياه الصالحة للشرب على مسافة 2000م/ط	2.000.000.00	تبسبست وبني اسود ولبدوعات
07	ترميم شبكة الصرف الصحي	3.000.000.00	تبسبست وبني اسود ولبدوعات
08	ترميم شبكة المياه الصالحة للشرب على مسافة	2.000.000.00	تبسبست وبني اسود
09	تغطية خندق بني اسود	2.000.000.00	وبني اسود
10	تاهيل المجمع الرئيسي للصرف الصحي بشارع محمد عشبي علي	2.800.000.00	تبسبست
11	ترميم شبكة الصرف الصحي عبر تبسبست وبني اسود ولبدوعات	7.000.000.00	تبسبست وبني اسود ولبدوعات
12	تاهيل المجمع الرئيسي للصرف الصحي من حي سيدي عمر الى حي المجاهد على مسافة 700م/ط	11.000.000.00	تبسبست
13	اتمام ترميم شبكة الصرف الصحي بشارع محمد عشبي على مسافة 350م/ط	11.700.000.00	تبسبست
14	اعادة تاهيل قنوات الصرف الصحي بشارع الطالب العربي بالمهدي على مسافة 70م/ط	1.100.000.00	بني اسود

المصدر من إعداد الطالب بناءا على أرشيف البلدية

02- قطاع الأشغال العمومية :

الرقم	تسمية المشروع	التكلفة دج	الموقع
01	تهيئة وتعبيد شوارع حي البهجة على مسافة 1500م/ط	10.000.000.00	حي البهجة
02	تهيئة وتعبيد شوارع حي المجاهد على مسافة 1500 م/ط	10.000.000.00	حي المجاهد
03	تهيئة وتعبيد شوارع منطقة النشاط الاقتصادي على مسافة 2000 م/ط	11.000.000.00	منطقة النشاط الاجتماعي والاقتصادي
04	تهيئة الطريق الرابط بين مفترق الطرق المحكمة واكمالية الأمين لعمودي	5.000.000.00	حي البهجة
05	دراسة وانجاز طريق تبسبست القديمة على مسافة 1000م/ط الشطر الاول شارعى الشيخ الطاهر بن دومة وزيغود يوسف	5.000.000.00	تبسبست
06	اتمام تهيئة وتعبيد شوارع حي الشيبانى ومفدي زكريا على مسافة 1000م/ط	10.000.000.00	بنى اسود
07	تهيئة وتعبيد شارع فلسطين على مسافة 300م/ط	5.000.000.00	لبدوعات
08	تعبيد وتهيئة شارع الشهداء على مسافة 700م/ط	9.200.000.00	بنى اسود
09	رفع بقايا البناء والركام بقصور تبسبست	1.500.000.00	تبسبست بنى اسود لبدوعات
10	انجاز بلوعات	1.000.000.00	تبسبست بنى اسود لبدوعات
11	انجاز ممهلات	1.500.000.00	لبدوعات
12	تهيئة مفترق الطرق بشارع 24 افريل	5.592.000.00	بنى اسود
13	تعبيد شارع الطالب العربي بالمهدي والشارع المقابل للسوق بحي بنى اسود على مسافة 400م/ط	6.750.000.00	لبدوعات
14	تدعيم طريق بشارع سويدانى بوجمعة على مسافة 450م/ط	7.358.000.00	تبسبست

المصدر من إعداد الطالب بناءا على أرشيف البلدية

03- قطاع السكن والتجهيزات العمومية :

الرقم	تسمية المشروع	التكلفة دج	الموقع
01	تهيئة وتعبيد ساحة الكواكبي وسط المدينة الشطر الأول	20.000.000.00	شارع محمد عشبي
02	تهيئة شارع 24 افريل على مسافة 800م/ط تهيئة شارع البشير الابراهيمي على مسافة 4000م/ط	10.000.000.00	تبسبست
03	انجاز صور بالملعب الجواري على مسافة 500م/ط	10.000.000.00	بنى اسود
04	تدعيم الانارة العمومية بشارع محمد عشبي 15 وحدة	5.000.000.00	تبسبست
05	انجاز وتجهيز 12 مكتب وقاعة اجتماعات بمقر البلدية	5.000.000.00	تبسبست
06	دراسة توسيع وتهيئة قاعة علاج بنى اسود	20.000.000.00	تبسبست
07	تهيئة شارع افريقيا وجلابية عبد القادر على مسافة 2000م/ط	3.000.000.00	تبسبست
08	تهيئة شارع حي البهجة على مسافة 1020م/ط	2.000.000.00	بنى اسود و تبسبست ولبدوعات
09	تهيئة شوارع حي الشيبانى على مسافة 768م/ط	9.800.000.00	حي البهجة

10	تهيئة شارع مفدي زكريا على مسافة 500م/ط	7.800.000.00	بنى اسود
11	هدم وإعادة بناء مقر البلدية القديم الشطر الأول	7.600.000.00	بنى اسود
12	تدعيم وصيانة واقتناء لوازم شبكة الإنارة العمومية	8.000.000.00	تبسبست
13	تكملة مقر البلدية القديم	1.000.000.00	تبسبست
14	انجاز مقر البلدية القديم	7.000.000.00	تبسبست
15	انجاز مدرسة قرآنية	4.000.000.00	بنى اسود
16	تهيئة سوق المدينة بنى اسود	3000.000.00	بنى اسود
17	تهيئة ساحة مسجد الإمام على	4.000.000.00	بنى اسود
18	تسوير مقبرة الرحمة	2.000.000.00	تبسبست
19	انجاز مراب ودورة مياة لحظيرة البلدية	20.578.453.96	تبسبست
20	توسيع مقر البلدية	6.161.848.71	تبسبست
21	بناء مسجد سيدي غيلانى	1.200.000.00	بنى اسود
22	ترميم مسجد خالد بن الوليد	1.000.000.00	بنى اسود
23	تدعيم الانارة العمومية	2.000.000.00	تبسبست
24	انجاز مكتب بالطابق العلوي للمرفق البلدي	5.000.000.00	مقر البلدية
25	ترميم مدرسة بنى اسود القديمة	615.671.55	بنى اسود
26	ترميم مدرسة تجانى نصيري	1.617.115.00	بنى اسود
27	دراسة وانجاز ملحقات ادارية	6.630.000.00	حي الفتح
28	تهيئة ساحة 20 اوت	9.800.000.00	حي الصومام

المصدر من إعداد الطالب بناءا على أرشيف البلدية

من خلال هذه القراءات الإحصائية يتبين لنا ما يلي :

01- يحتل قطاع السكن والتجهيزات العمومية المرتبة الأولى من خلال عدد المشاريع والذي بلغ 52 مشروع أي أكثر من 48 بالمائة من اجمالى المشاريع بقيمة مالية تقدر ب269.085.625.44 دج

02- في حين احتل قطاع الري المرتبة الثانية ب33 مشروع 30.60 بالمائة من اجمالى المشاريع بقيمة مالية بلغت 134.245.329.44 دج

03- أما قطاع الأشغال العمومية فقد بلغت عدد المشاريع فيه 23 مشروع أي 21.30 بالمائة من أجمالي المشاريع بلغت قيمتها المالية 149.925.000.00 دج

04- طاقات الفلاحة :

تقدر المساحة الإجمالية الفلاحة ب1549.62 هكتار من المساحة الإجمالية للبلدية في حين تقدر المساحة الإجمالية المستغلة 910 هكتار .

في حين بلغ اجمالى النخيل لهذا الموسم 132585 نخلة منها 109908 منتجة ليصل بذلك اجمالى إنتاج النمور إلى :35736.55 قنطار موزعة على ثلاث أصناف أساسية :دقلة نور ودقلة بيضاء وغرس بالإضافة إلى أنواع أخرى وفيما يلي توضيح أكثر بهذا الجدول "

الأصناف	نخيل قديم			الاستصلاح		
	عدد النخيل	عدد النخيل المنتج	الإنتاج	عدد النخيل	عدد النخيل المنتج	الإنتاج
دقلة نور	70233	56720	22688.00	4450	3830	1532.00
دقلة بيضاء	9942	7900	1975.00	1483	1185	296.25
الغرس	32541	27516	5503.20	1112	850	170.00
انواع اخرى	12454	11587	3476.10	370	320	96.00
المجموع	125170	103723	33642.30	7415	6185	2094.25

المصدر من إعداد الطالب بناءا على أرشيف البلدية

خلاصة واستنتاجات :

و نخلص في الأخير إلى أن بلدية **تبسبست** تعد منطقة ارتكاز و التقاء بين بلديتى **النزلة** و**الزاوية العابدية** بحكم موقعها الإستراتيجي بالإضافة إلى هذا فإنها تعتبر من أهم المناطق المؤهلة لتجسيد التنمية في الجانب الفلاحي خاصة وحتى الاجتماعية بالنظر إلى طبيعة المنطقة المكونة لها كما تعد بلدية **تبسبست** فتية النشأة حيث انشاة بعد التقسيم الادراي سنة 1984

كما تميزت بعدة خصائص من أهمها الموقع الجغرافي والنشاط الفلاحي المميز وعدة نشاطات أخرى مختلفة حيث تحتوى البلدية محل الدراسة على هيكل تنظيمي يرأسه رئيس المجلس الشعبي البلدي ويساعده الأمين العام وكذا وجود موظفين يساهمون في تحسين المرفق العام وحسن سير العمل بقدر الإمكان من خلال الاحتكام إلى الحكم الراشد والمشاركة في صياغة القرار وتنفيذه وخلال فترة الدراسة تبين لنا أن إسهامات البلدية محل الدراسة في هذه الفترة كان في تحقيق التنمية المستدامة من خلال إعادة الترميم أو إعادة الهيكلة لاستكمال مسار التنمية في البلدية و ذلك من خلال دعمها المحتشم من المجتمع المدني والدولة،في مجالات عدة وهناك كذلك مشاريع مدعمة من طرف ميزانية الولاية، و كذا المخطط البلدي لتنمية والاهم أن أهم المشاريع كانت من ميزانية البلدية، حيث تم التركيز في مجملها على قطاع الأشغال العمومية من التهيئة الحضارية والتركيز على جانب الإسكان وجودته وجانب وجه البلدية وجانب مخرجات تفعيل الحكم الراشد ، والإنارة العمومية، وتهيئة العمران بالمنطقة و توسيع شبكة الصرف الصحي وتوسيع شبكة الكهرباء الريفية و تعد هذه المشاريع عصب الحياة الاقتصادية والاجتماعية و دعامة للنشاط الاقتصادي والاجتماعي في البلدية محل الدراسة حيث ساهمت بالنهوض بعجلة التنمية المحلية المستدامة من خلال محاولة تكثيف الجهود وإشراك الفواعل من السكان المحليين و السلطات المحلية والمجتمع المدني في عملية التنمية بالإضافة إلى هذا فإن البلدية اهتمت بمجموعة من القطاعات كإعادة ترميم المنشآت الإدارية و التربوية ، وساحات الملعب والمكتبات ورغم هذا تبقى التنمية المحلية المستدامة تعانى الركود والحركة البطيئة بالرغم من الجهود المبذولة سواء من الدولة من خلال صرف الأموال أو من المجتمع المدني من خلال الحرص على التنمية وهذا يمكن إرجاعه إلى عدة أسباب منها :

منها ماهو إداري والمتمثل في البيروقراطية الإدارية التي تجعل من وتيرة العمل التنموي تتراجع

ومنها ماهو تقنى والمتمثل في انعدام الدراسة الجيدة للمشاريع التنموية رغم وجودها .

وكذلك أسباب أخرى منها انعدام المشاركة بين صاحب المشروع ومنجز المشروع

محاولة طمس أراء المجتمع المدني في قضية المشاريع السنوية المسطرة

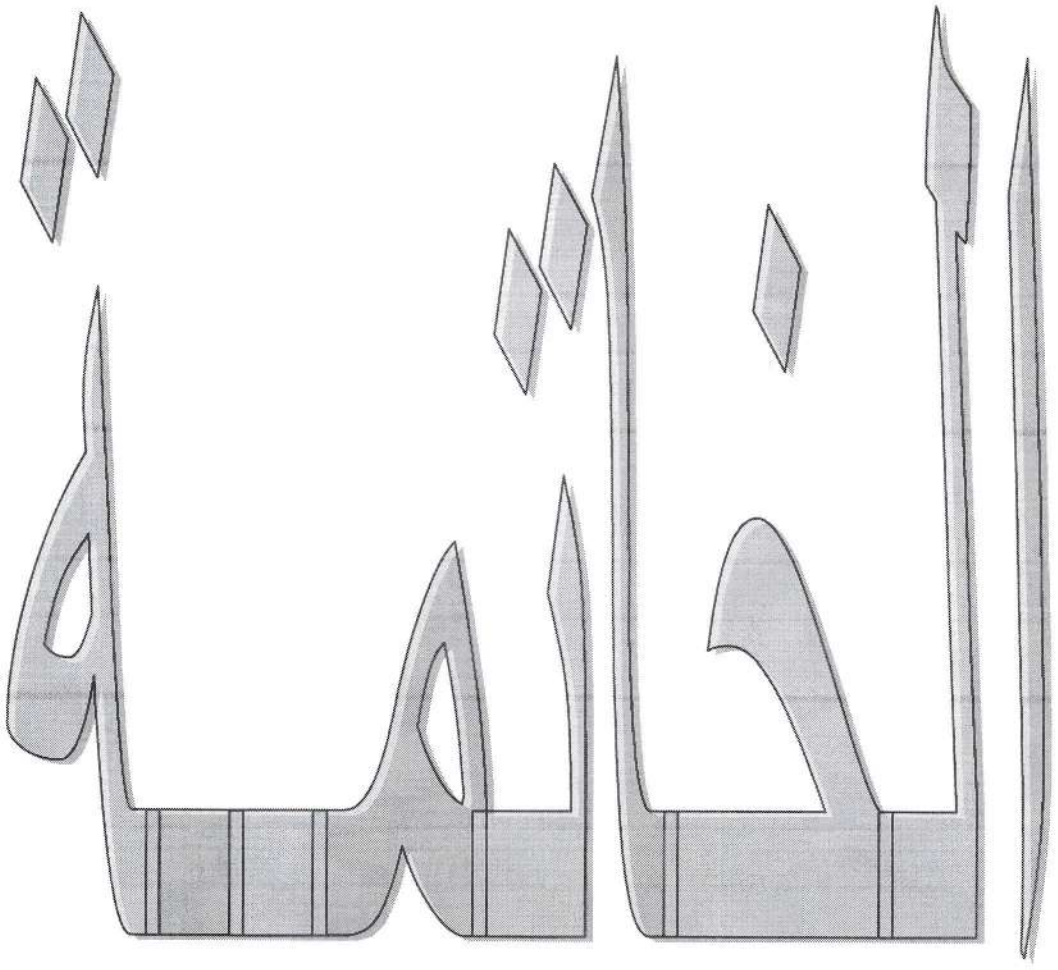
الخاتمة

الخـــاتمة:

عاشت الجزائر وبلدياتها عبر عديد الولايات كغيرها من الكثير من البلدان العربية في نموها سواء الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي تباطؤا بالمقارنة مع المناطق الأخرى في العالم ،حيث أن أسباب هذا التباطؤ كثيرة ومتعددة نظرا لطبيعة نظام حكمها الذي يساعد على تفشي مظاهر الفساد ولا يشجع على الاستقرار والتنمية .

وتبنى منهج الحكم الراشد من شأنه مساعدة البلد على تحقيق التنمية المحلية المستدامة ومن اجل هذا لا بد من تضافر جهود كبيرة في الإصلاح الإداري والاقتصادي والسياسي خاصة .

ورغم المجهودات المبذولة من اجل تحقيق تنمية محلية مستدامة عن طريق تعزيز الحكم الراشد وقبول الأخر ومحاولة الوصول إلى تنمية شاملة غير انه لا بد من القيام بعديد الإجراءات من اجل تحقيق مطالب الديمقراطية والشفافية ومنها الوصول إلى تحقيق تنمية محلية مستدامة .

والتنمية المحلية المستدامة لا يمكن قيامها إلا من خلال تثبيت مبادئ الحكم الراشد الذي يعد شبه غائب نظرا لعدة أسباب منها :

- طبيعة نظام الحكم.
- غياب الشفافية في تسيير أمور الدولة .
- انعدام الآليات والقوانين التي تكفل التداول على السلطة .
- غياب التنمية الديمقراطية.
- غياب المعايير في اختيار القيادات الإدارية .

ورغم هذه الأسباب المانعة من تحقيق تنمية محلية مستدامة ،إلا انه عند وضع إستراتيجية ورأية مستقبلية للتنمية من اجل مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية والتغيرات التي طرأت عليها رغم جميع الضغوط الناتجة عن عمليات التنمية والقوى المحركة لها لابد من الوصول إلى تنمية مستدامة .

ولا ننكر وجود فروق كبيرة في ما كان عليه الحال سابقا وما نحن عليه حاليا هذا يدل على وجود الكثير من المبادرات ومشاريع الإصلاح إلا أنها تبقى رهينة التحديات السياسية التي مازالت تعرقل مشاريع إقامة الحكم الراشد وتحقيق التنمية بسبب المصالح الشخصية ومصالح الأطراف السياسية .

وتحقيق تنمية محلية مستدامة يعد مطلب شعبي في هذا القرن ولتحقيقه لابد من القضاء على :

- الإهدار في المال العام والضعف في تحصيل موارد الدولة.
- تضخم الجهاز البيروقراطي وترهل الإدارة وانخفاض الإنتاجية .
- غياب المؤسسات الرقابية وضعف القوانين ونظم القضاء والخدمات المتعلقة بها .
- ظاهرة الفساد التي تقف عائقا أمام الجهود الرامية لتحقيق الاستدامة المحلية.
- مشكل الفقر وزيادة حدة الأمية والبطالة.
- ضبط المجتمع المدني باستمرار ومحاولة الهيمنة علية والتدخل في شؤونه .

– تدنى رواتب العاملين في القطاع العام وارتفاع مستوى المعيشة مما يشكل بيئة ملائمة لقيام بعض العاملين بالبحث عن مصادر مالية أخرى حتى ولو كانت عن طريق الرشوة وغيرها .

ومن هذا وذاك يمكن أن نصل إلى بعض التوصيات التي يمكن أن تاخد بها المنطقة أو البلد الذي لديه نية العمل والوصول إلى تنمية محلية مستدامة عن طريق تفعيل مبادئ الحكم الراشد إذ لابد من :

– محاولة الاستفادة من التجارب المحققة في تطبيق الحكم الراشد.

– العمل على نشر ثقافة الحكم الراشد .

– الاستثمار في رأس المال الاجتماعي والمؤسساتي .

– العمل بالإصلاحات النابعة من القناعات الداخلية بدلا من أخذها من الخارج ولا تحقق الهدف المطلوب.

– تطوير أنظمة المعلومات من خلال استخدام احدث التكنولوجيات .

– الاقتناع بضرورة الأخذ بمتطلبات الحكم الراشد على مستوى الإدارة والجمعيات والهيئات الفاعلة في التنمية .

وكخلاصة لكل هذا نقول انه لتحقيق الحكم الراشد لا بد من القضاء على الفساد نهائيا وتوعية المجتمع بضرورة العمل بالديمقراطية والعدالة والمشاركة بعد هذا كله يمكن الوصول إلى تحقيق تنمية محلية مستدامة .

قائمة المراجع

أ*الكتب

01- أبو زيد احمد,**التنمية المتواصلة"الأبعاد والمناهج** "،مكتبة بستان المعرفة ,مصر 2007

02- أيمن عودة المعانى ,**الإدارة المحلية** ,دار وائل للنشر والتوزيع ,الأردن ,الطبعة الأولى 2013

03 - الشيخ محمد صالح,**الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها** ,مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ,ط1 الإسكندرية 2002

04- حرب سليم ،**إشكاليات الديمقراطية والتنمية في المنطقة العربية** ،مقاربة إصلاحية في خدمة القانون ،منشورات الحلب الحقوقية ، لبنان

05- حجاب محمد منير ،**الإعلام والتنمية الشاملة** ،دار الفجر والتوزيع ،القاهرة ،الطبعة الأولى ،2009

06- دريد محمد السامراء،**الاستثمار الأجنبي** "**المعوقات والضمانات القانونية** "، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،2006 .

07- رشوان احمد حسين عبد المجيد ,**التنمية ,اجتماعيا,ثقافيا ,اقتصاديا ,سياسيا,إداريا**،مؤسسة شباب الجامعة ,الإسكندرية ,2009

08- عبد الحميد عبد المطلب.**التمويل المحلي والتنمية** .الدار الجامعية للنشر .الإسكندرية 2001

09 -عوابدي عمار، **دروس في القانون الإداري** ،**ديوان المطبوعات الجامعية**، الجزائر ،،2002 .

10- غنيم محمد عثمان و ابو زنط ماجدة احمد,**التنمية المستديمة :فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها** ,عمان ,مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ,2007

11- غربي محمد وآخرون ،**العولمة وأثرها على التكامل العربي**،**و التحولات السياسية وإشكالية التنمية** بدون طبعة –الجزائر ابن النديم للنشر والتوزيع بيروت ،دار الروافد الثقافية للنشر ،1014

12- كريم حسن ،**مفهوم الحكم الراشد** "**الفساد والحكم الراشد في الدول العربية** "،مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الاولى2013.

13- كايد زهير عبد الكريم ,**الحكمانية ,قضايا وتطبيقات ,بحوث ودراسات** ,المنظمة العربية للتنمية الإدارية ,العدد 2003 ,.

14- محمد عبد الفتاح محمد,**تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية** ،المكتب الجامعي الحديث :الإسكندرية ,2008

15- مقري عبد الرزاق ,**الحكم الصالح وآليات مكافحة الفساد** ,دار الخلدونية للنشر والتوزيع ،القبة ،الجزائر ،الطبعة الأولى2013

16- موشيست دوجلاس,**مبادئ التنمية المستدامة** ,ترجمة بهاء شاهين ,القاهرة ,الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ,2000

ب* الكتب بالأجنبية :

01- barry dalal –clayton. **For sustainable development strategies:** aresourcebook–paris: oecd.2002p

ج*المجلات

01- بيثام دفيد ،**الديمقراطية ،مبادئ،مؤسسات ،مشاكل** ،مجلة الفكر البرلمانى ،العدد5،الجزائر ،2004

02- فلاحي صالح,**التنمية المستدامة بين تراكم رأس المال واتساع الفقر**,مجلة الحقيقة الصادرة عن جامعة أدرار , العدد الثاني مارس 2003,

03- قلاتي عبد الكريم ،**الاستقرار السياسي وعلاقته بالحكم الراشد**،مجلة الفكر البرلمانى ،العدد23 ،الجزائر جويلية 2010،

04- ناجي عبد النور ،**دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر** ،الأحزاب السياسية ،مجلة المفكر، بسكرة، الجزائر ،العدد 2007/03

04- Hewit Cyntyia de Alcantara *,**Du bon usage du concept de gouvernance*** Revue Internationale des Seiences Sociales. N15,mars 1998

05- kaufmann Daniel ,Aart kraay,and pablo zoido-lobaton,* **Governance matters:From Measurement to Action Finance and development*** A quarterly magazine of the IMF , june 2000,Volume 37.

ح*الملتقيات

01- بشير مصطفي ,**الأداء المتميز للحكومات من خلال الحكم الصالح والإدارة الرشيدة** ,الملتقى العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات ,جامعة ورقلة ,09/08 مارس 2005

02- بوزيد سايح ,**معضلة الفساد الإداري وتدابير مواجهتها من خلال معايير الحكم الراشد** ,مداخلة مقدمة في أعمال الملتقى الوطني الرابع بعنوان "تحديات الجماعات المحلية وتطوير أساليب تدويلها " ,جامعة المدية ,يومي 10-11 مارس 2010

03- بوحرود فتيحة ,بن سديرة عمر ,**التنمية البشرية المستدامة كآلية لتفعيل الكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة** , أعمال الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة ,جامعة فرحات عباس .سطيف ايام 7-8 افريل 2008

04 - حرفوش سهام يوباية ذهبية ريمة ,صحراي ايمان ،**الإطار النظري للتنمية المستدامة ومؤشرات قياسها** ، مؤتمر دولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة . جامعة فرحات عباس سطيف يومي 7-8 ابريل 2008

05- زايري بلقاسم ،**الحكم الراشد والكفاءة الاقتصادية** ،أعمال المؤتمر الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات ،جامعة ورقلة الجزائر ،مارس 2005.

06- زايري بلقاسم ,**الحكم الراشد والكفاءة الاقتصادية** ,دفاتر مخبر البحث ,إدارة المؤسسات وتسيير رأس المال الاجتماعي,العدد 2 ,جامعة تلمسان كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ,أبريل 2006

07- زرنيز أمال,**دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر على ضوء الإصلاحات السياسية والاقتصادية** ,الملتقى الوطني الأول لإشكالية الحكم الراشد في الإدارة والجماعات المحلية الإقليمية ,جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2010

08-زايري بلقاسم ,**الحكم الاقتصادي الرشيد** ,مداخلة ضمن فعالية الملتقى العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات ,جامعة ورقلة ,الجزائر ,9/8 مارس 2005

09- عكة نسيمة ,**دور الحكم الراشد في التنمية** ,الملتقى الدولي حول الحكم الراشد واستراتيجيات التغير في العالم النامي , جامعة سطيف ,09/08 افريل 2007.

10- عياش زبير- أميرة بن مخلوف ,**الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا من منظور الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء** ,أعمال الملتقى الدولي حول:آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة ,ورقلة ,الجزائر ,26/25 نوفمبر 2003

11- قالي نبيلة ,**التنمية من النمو إلى الاستدامة** ,أعمال المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد.جامعة سطيف أيام 7-8 ابريل 2008

خ*التقارير

01- الأمم المتحدة ,**إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ,إرشادات لإعداد إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة في الألفية الجديدة** ,ورقة المعلومات الأساسية رقم 13,نيويورك :2002

02-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ,**تقرير التنمية البشرية ,أهداف التنمية للألفية تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية** ,بيروت ,مطبعة كوركي,2003

03-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،"**أهداف التنمية الألفية :تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية** "تقرير التنمية البشرية في العالم ,برنامج الأمم المتحدة ,نيويورك ,2003

د*القوانين

01- القانون 11/10المؤرخ في 20 رجب 1432 الموافق ل22 جوان 2011 يتعلق **بقانون البلدية الصادر في أول شعبان 1432 الموافق ل03 جويلية 2011**

ذ* رسائل الدكتوراه

01- يوسفي نور الدين ،**الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر**، دراسة تقييمية للفترة 2000.2008 مع دراسة حالة ولاية البويرة .رسالة دكتوراه جامعة احمد بوقرة بومرداس .السنة الجامعية 2009-2010

ر*رسائل الماجستير

01- الأخضري إيمان ،دور **المؤسسات المالية الدولية في تمويل وإدارة التنمية المحلية** ,مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ,غير منشورة ,تخصص إدارة الجماعات المحلية والإقليمية ,قسم العلوم السياسية , كلية الحقوق والعلوم السياسية , جامعة قاصدي مرباح ورقلة ,2011/2010

02- بلجيلالي أحمد ، **إشكالية عجز البلديات دارسة تطبيقية** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان ،الجزائر 2010

03- بلخير أسيا ،**إدارة الحكمانية ودورها في تحسين الأداء التنموى بين النظرية والتطبيق** ،الجزائر انموذجا 2007/2000،مذكرة ماجيستير غير منشورة ،فرع رسم السياسات العامة ،كلية العلوم الساسية والإعلام ،جامعة يوسف بن خدة –الجزائر ،2009

04- بلجيلالي أحمد ، **إشكالية عجز البلديات دارسة تطبيقية** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان ،الجزائر **2010**

05- بن عثمان شويخ ،"**دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية** "مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة تلمسان،الجزائر، ،2010

06- بوعشمة حميدة ،**دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة** ،حالة الجزائر .رسالة الماجستير إدارة أعمال والتنمية المستدامة .جامعة سطيف 2012/2011

07- بهاز جيلا لي ,**مساهمة القطاع السياحي في تحقيق التنمية المستدامة** ,مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية , كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ,جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر 2008

08- خروفي بلال،**الحوكمة المحلية ودورها في مكافحة الفساد في المجالس المحلية** ،دراسة حالة الجزائر ،مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية ،كلية الحقوق ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر 2011-2012

09- زاوي احمد صادق ،**التغيير المؤسساتي ،الحكم الراشد والتنمية الاجتماعية والاقتصادية** ،حالة الجزائر ،رسالة ماجيستير ،جامعة تلمسان الجزائر 2009 ص57

10- عبد اللاوي عبد السلام ,**دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر** :دراسة ميدانية لولايتي المسيلة وبرج بوعريريج ,مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير ,معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية ,جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2010-2011

11 - غزيز محمد الطاهر ,**آليات تفعيل دور البلدية في التنمية المحلية** ,مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في الحقوق ,كلية الحقوق والعلوم السياسية : جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2010

12- مكط محمد فال ولد فال ,**الحكم الراشد وتحقيق التنمية في دول الجنوب** " حالة موريتانيا "رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية "إدارة أعمال "جامعة تلمسان ,2008/2007

31- مناد على ,**دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية من خلال حوكمة الشركات** ,رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ,جامعة تلمسان ,2006

ز*رسائل اللسانس

01- خلوفي صابر ،قارة هاجر ،بن غانم سعاد ،**الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة** ، مذكرة لنيل شهادة اللسانس في الحقوق : جامعة فرحات عباس سطيف ،2008

هـ *المقابلات :

01- مقابلة مع السيد: **بن عقة معمر** نائب رئيس المجلس الشعبي البلدي يوم 2019/03/07 على الساعة الثانية مساءا إلى غاية الثالثة مساءا من نفس اليوم، بخصوص موضوع المذكرة .

02- - مقابلة مع السيد : **فريحي جعفر** رئيس لجنة الصحة والبيئة يوم 2019/04/04 على الساعة العاشرة صباحا إلى غاية الحادي عشر صباحا من نفس اليوم، بخصوص موضوع المذكرة .

03-- مقابلة مع السيدة : **مقداد فتيحة** عضو المجلس الشعبي البلدي يوم 2019/04/18 على الساعة التاسعة صباحا إلى غاية العاشرة صباحا من نفس اليوم، بخصوص موضوع المذكرة .

و*المواقع الإلكترونية :

01- أديب عبد السلام متاح على الموقع:

www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=4305 consulté le-24-03-20

02- عبد الحكيم عبد الجبار, **دور المشاركة الشعبية في التنمية المحلية**, دراسة اجتماعية لعدد من المديريات متح على الموقع

www.vemen-nicifolcomtant.slptydies delail pho ?/ugn hgshu, 10.00-

03- قوي بوحنية، **الحوكمة المحلية كآلية لمكافحة الفساد** ،قراءة عن المفهوم والآليات متاح على :

الموقع: بتاريخ12 مارس 2001 http/:www.bouhania.com

04- وردم محمد باتر على على الموقع:

www.maroc-ecologie.nat/article.php.3id-article=124:22-02-2008

05- ولد قابلية إدريس,**الحكامة ,الإدارة الرشيدة** , متاح على الموقع :

HHP://WWW.MAROC-ECOLOGIE.NET/PHP ?ARTICLE 270

قائمة الجداول والأشكال

الرقم	الفصل	العنوان	الصفحة
01	01	تطور مفهوم التنمية ومحتواها منذ الحرب العالمية الثانية	05
02	01	الأهداف الأساسية للتنمية المستدامة وكيفية تكامل الأبعاد	15
03	03	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	58
04	03	توزيع أفراد العينة حسب العمر	58
05	03	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	59
06	03	توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة	59
07	03	توزيع أفراد العينة حسب الرتب	60
08	03	مدى الاهتمام بتطبيق مبدأ الإطار العام للحكم الراشد	60
09	03	مدى الاهتمام بتطبيق مبدأ احترام القانون	61
10	03	مدى الاهتمام بتطبيق مبدأ المعادلة المتكافئة	61
11	03	مدى الاهتمام بتطبيق مبدأ منح حق المشاركة	61
12	03	مدى الاهتمام بتطبيق مبدأ النزاهة والشفافية	62
13	03	مدى الاهتمام بتطبيق مبدأ الرؤية الإستراتيجية	62
14	03	مدى الاهتمام بتطبيق مبدأ التوازن وتحديد الأولويات بعناية	63
15	03	مدى الاهتمام بتطبيق مبدأ التنسيق	63
16	03	مدى الاهتمام بتطبيق مبدأ المشاركة والإشراك الكامل للمواطنين	64
17	03	مدى الاهتمام بتطبيق مبدأ التقبل والتوجيه وتحسين الأداء الإداري	64
18	03	مدى الاهتمام بتطبيق مبدأ الاستعانة بالخبراء وتوظيف الشراكة	64
19	03	مدى الاهتمام بتطبيق مبدأ التقويم	65
20	03	مدى الاهتمام بتطبيق مبدأ الاستفادة من كل دينار	65
21	03	مدى الاهتمام بتطبيق مبدأ حسن الإدارة والمشاركة	66
22	03	المخطط البلدي للتنمية اقتراحات البلدية لسنة 2007 في إطار برنامج تنمية ولايات الجنوب	67
23	03	التكميليPCDالمخطط البلدي للتنمية اقتراحات البلدية لسنة 2007 في إطار البرنامج	68
24	03	اقتراحات البلدية فيما يخص الميزانية للولاية 2007	69
25	03	بعض المشاريع المنجزة في الفترة الممتدة من 2007 إلى يومنا هذا في قطاع الري	69
26	03	بعض المشاريع المنجزة في الفترة الممتدة من 2007 إلى يومنا هذا في قطاع الأشغال العمومية	70
27	03	بعض المشاريع المنجزة في الفترة الممتدة من 2007 إلى يومنا هذا في قطاع السكن والتجهيزات العمومية	71-70
28	03	الطاقات الفلاحية	72

الملحقات

ملحق رقم 01 يوضح استبيان مدى الاهتمام بتطبيق مبادئ الحكم الراشد والتنمية المحلية المستدامة في بلدية تبسبست

إلى السادة : رئيس وأعضاء المجلس الشعبي البلدي وموظفي وعمال البلدية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نظرا لأهمية هذا البحث المقدم لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماستر علوم سياسية تخصص تنظيم إداري، نرجو منكم التعاون في الإجابة على هذا الاستبيان الذي يهدف إلى معرفة مدى الاهتمام بتطبيق مبادئ الحكم الراشد والتنمية المحلية المستدامة نأمل من حضرتكم التكرم بتعبئة هذا الاستبيان .علما بان جميع المعلومات الواردة بهذه الورقة سوف تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط .شاكرين لكم حسن تعاونكم وإتاحة الفرصة للاستفادة من خبراتكم في هذا البحث مع تقديرنا المسبق لجودة أرائكم.

عنوان المذكرة : دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المحلية المستدامة دراسة حالة بلدية تبسبست .

من إعداد الطالب : بن حمية نورالدين **إشراف الأستاذ :كافي ع الوهاب**

المحور الأول: البيانات الشخصية.

01- الجنس : ذكر ☐ أنثى ☐

02- العمر :

- من 20 سنة إلى 30 سنة ☐
- من 30سنة إلى 40 سنة ☐
- من 40 سنة فما فوق ☐

03-المؤهل العلمي:

متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

04 سنوات الخبرة:

سنوات الخبرة	اقل من 10 سنوات	من 10سنوات إلى 20 سنة	أكثر من 20 سنة

05-الرتب :

الرتبة	عامل مهني صنف			عون إداري		ملحق إداري		متصرف		تقني		مهندس	
	01	02	03	ع/إداري	ع/رئيسي	م/إداري	م/رئيسي	م/إداري	م/رئيسي	تقني	ت/ سامي	م/دولة	م/ رئيسي

المحور الثاني: مدى الاهتمام بتطبيق مبادئ الحكم الراشد

المبدأ الأول :الإطار العام الحكم الراشد

- يمنح للموظفين حق المشاركة في اجتماعات المجلس الشعبي البلدي

موافق ☐ غير موافق ☐ حيادي ☐

- إتاحة الفرصة للموظفين لتوجيه أسئلة للمجلس الشعبي البلدي

موافق ☐ غير موافق ☐ حيادي ☐

- يوجد في البلدية وصف وظيفي كامل يحدد واجبات وحقوق كل موظف

موافق ☐ غير موافق ☐ حيادي ☐

المبدأ الثاني: .احترام القانون

- يحمي القانون حقوق كافة الموظفين، وتتاح لذيهم فرصة الحصول على تعويضات في حالة انتهاك حقوقهم

موافق ☐ غير موافق ☐ حيادي ☐

- توفر البلدية بيئة عمل تضمن كرامة وحقوق الموظفين بها.

موافق ☐ غير موافق ☐ حيادي ☐

- احترام مواقيت العمل من طرف كافة المسئولين والموظفين في البلدية

موافق ☐ غير موافق ☐ حيادي ☐

المبدأ الثالث :المعاملة المتكافئة

-يتلقى الموظفون داخل البلدية معاملة متكافئة وعادلة بغض النظر عن نوع الجنس أو العمر

موافق ☐ غير موافق ☐ حيادي ☐

-تقدم الخدمات للمواطنين بكل حيادية وبدون تحيز لأي فئة

موافق ☐ غير موافق ☐ حيادي ☐

- في عملية تقيم الأداء تستخدم البلدية نظام تقييم مكتوب يعلمه كافة الموظفون ترتبط بالمكافأة والترقيات بنتائج تقيمها للموظفين

موافق ☐ غير موافق ☐ حيادي ☐

المبدأ الرابع: منح حق المشاركة

- يستطيع الموظفون عن طريق إبداء رأيهم المشاركة في صنع القرارات .

موافق ☐ غير موافق ☐ حيادي ☐

- يشارك رؤساء الأقسام والمصالح في إعداد ميزانية البلدية

موافق ☐ غير موافق ☐ حيادي ☐

- يشارك رؤساء الأقسام والمصالح في رسم سياسات وخطط العمل في البلدية

موافق ☐ غير موافق ☐ حيادي ☐

.المبدأ الخامس :النزاهة و الشفافية

- يتم نشر الميزانية السنوية للبلدية في وسائل الإعلام ليطلع عليها جميع الموظفين و المواطنين

موافق ☐ غير موافق ☐ حيادي ☐

- تنشر البلدية تقرير سنوي عن المشاريع المنجزة

موافق ☐ غير موافق ☐ حيادي ☐

- تلتزم البلدية بتقديم معلومات مفصلة عن أي استفسارا موجه لها

موافق ☐ غير موافق ☐ حيادي ☐

المبدأ السادس :الرؤية الإستراتيجية

- يقوم المجلس الشعبي البلدي بتوجيه وإرشاد الموظفين لتحقيق أهداف البلدية- -

موافق ☐ غير موافق ☐ حيادي ☐

- يوجد برنامج عمل للمجلس الشعبي البلدي معلن بمؤشرات قياسية تحدد نسبة نجاحه أو إخفاقه

موافق ☐ غير موافق ☐ حيادي ☐

- لدى المجلس الشعبي البلدي خطط بعيدة المدى و نظم مراقبة ومتابعة للتطوير من الخدمات وتحسين أداء البلدية

موافق ☐ غير موافق ☐ حيادي ☐

المحور الثالث: مدى الاهتمام بتطبيق مبادئ التنمية المحلية المستدامة

المبدأ الأول :التوازن وتحديد الأولويات بعناية .

- تقسيم ميزانية البلدية على جميع المجالات .

موافق ☐ غير موافق ☐ حيادي ☐

- الوصول إلى المناطق النائية والمعزولة

موافق ☐ غير موافق ☐ حيادي ☐

- الاهتمام بكامل تراب البلدية دون استثناء أي منطقة معينة داخل تراب البلدية .

موافق ☐ غير موافق ☐ حيادي ☐

المبدأ الثاني:التنسيق

- مناقشة المشاريع وكيفية ووقت انجازها بين المجتمع المدني والأجهزة القائمة على خدمة المجتمع .

موافق ☐ غير موافق ☐ حيادي ☐

-توزيع المهام على حسب الاختصاصات ومراعاة ذالك في انجاز المشاريع .

موافق ☐ غير موافق ☐ حيادي ☐

المبدأ الثالث:المشاركة والإشراك الكامل للمواطنين

- نسبة حضور المواطنين من ذوى الكفاءات واضح.

موافق ☐ غير موافق ☐ حيادي ☐

-الوعي بضرورة مشاركة المواطن في تجسيد المشاريع التابعة لبلديته

موافق ☐ غير موافق ☐ حيادي ☐

المبدأ الرابع:التقبل والتوجيه وتحسين الأداء الإداري

.- وجود مرونة بين المواطن والمكلف بالتنمية

موافق ☐ غير موافق ☐ حيادي ☐

- درجة تقبل واسعة من طرف المكلف بالتنمية لجميع الظروف المحيطة به من اجل الوصول إلى تحسينات كبيرة بأدنى تكاليف ممكنة .

موافق ☐ غير موافق ☐ حيادي ☐

المبدأ الخامس :الاستعانة بالخبراء وتوظيف الشراكة

- فعالية آهل الاختصاص في المساهمة في عملية التنمية .

موافق ☐ غير موافق ☐ حيادي ☐

- الأخذ ببعض النماذج الناجحة في أماكن أخرى وتطبيقها في البلدية .

موافق ☐ غير موافق ☐ حيادي ☐

المبدأ السادس:التقويم

- هناك تغيرات كبيرة على المواطن بسبب المشاركة في التنمية .

موافق ☐ غير موافق ☐ حيادي ☐

- هناك تغيرات كبيرة على المجتمع بسبب مشاريع التنمية .

موافق ☐ غير موافق ☐ حيادي ☐

المبدأ السابع:الاستفادة من كل دينار " الميزانية "

- استغلال كامل الميزانية في انجاز كامل المشاريع المقررة في البلدية .

موافق ☐ غير موافق ☐ حيادي ☐

- الاستفادة من الأموال الفائضة من مشاريع سابقة .

موافق ☐ غير موافق ☐ حيادي ☐

المبدأ الثامن:حسن الإدارة والمشاركة

- قبول أهل الحكم والإدارة أسلوب الحوار.

موافق ☐ غير موافق ☐ حيادي ☐

.- خضوع أهل الحكم والإدارة لمبادئ الشفافية والمحاسبة والرقابة والمسؤولية

موافق ☐ غير موافق ☐ حيادي ☐